مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 90 - مـــارس - 2012

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

دول مجلس التعاون الخليجي.. بين النفوذ الأمريكي والتحديات الإيرانية

من أجل فهم أفضل لأحـداث البحـريـــن

القاهرة وطهران ما بين البدايات المتحمسة والنهايات المتكررة

ملـف العـدد:

قضايا البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

التعاون الخليجي - الأوروبي: ضرورة استراتيجية ومصالح مشتركة

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مقـــالات

الخطايا السياسية الأربع المدمرة 62

دول مجلس التعاون.. بين النفوذ الأمريكي والتحديات الإيرانية 64

من أجل فهم أفضل لأحداث البحرين 70

مستقبل العلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة 25 يناير (2-2) 75

القاهرة وطهران ما بين البدايات المتحمسة والنهايات المتكررة 78

الصراع على الغاز بين روسيا وأمريكا (2-2) 80

تـرجمـــة 86

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد (1-3)

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

علاء عبدالرزاق 16

د. عباس صالح البدري 20

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي 26

د. قاسم شاكر الفلاحي 29

د. مثنى عبد الرزاق العمر 33

نوار جليل هاشم 38

د. عبدالواحد مشعل 42

د. عبدالحفيظ محبوب 46

د. هشام بشير 49

د. وليد محمد مصطفى 52

د. أشرف صالح إبراهيم 54

قراءة في كتاب 84

الإدارة الدولية للمناطق التي مزقتها الحروب وإعادة الإعمار

تأليف: ريتشارد كابلان

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص بعنوان «قضايا البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي»، حيث يحاول من خلاله مجموعة من الباحثين المتخصصين تسليط الضوء على أهم القضايا والاشكاليات البيئية التي تعاني منها المنطقة وطرح بعض الحلول المناسبة لها.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على « آراء » عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملـف العدد المقبـل:

«دول الخليج والملف السوري: المواقف والخيارات»

١- مسيرة العلاقات الخليجية - السورية قبل وبعد الثورة.

٢- البعد الإيراني في تدهور العلاقات الخليجية - السورية.

٣- التعامل الخليجي مع أحداث الثورة السورية: الأبعاد والدلالات.

٤- الخليجيون وقيادة المساعي العربية والدولية لحماية الشعب السوري.

٥- ردود الفعل الخليجية على الفيتو الروسي-الصيني المشترك.

٦- الخيارات المتاحة أمام دول الخليج لنصرة الشعب السوري.

٧- أبعاد ودلالات الدعوة السعودية لنقل الملف السوري إلى الأمم المتحدة.

٨- الموقف الخليجي من المعارضة السورية ومسألة الاعتراف بشرعيتها.

٩- ردود الفعل الخليجية الشعبية على أحداث الثورة في سوريا.

١٠- السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الخليجية-السورية.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

التعاون الخليجي – الأوروبي:
ضرورة استراتيجية ومصالح مشتركة

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

الزيارة الناجحة التي قام بها الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني في نهاية شهر يناير الماضي إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل تعد خطوة مهمة لتوثيق العلاقات الخليجية – الأوروبية، فقد التقى خلالها الدكتور الزياني بكبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي وعلى المستويات البرلمانية، السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، حيث جرت مناقشة موضوعات مهمة وبوضوح وشفافية قد تؤسس لعهد جديد من التعاون بين الطرفين في حال تفعيلها وترجمتها إلى حزمة من الإجراءات وهذا ما نتوقعه أو ما نتمناه على الأقل استناداً إلى الرغبة المتبادلة للتعاون من الجانبين.

إن التعاون الخليجي – الأوروبي بالغ الأهمية والأثر، ولا بد للطرفين من السعي لتوطيد هذه العلاقات على أسس واضحة وفي إطار الندية والتعاون المفيد في المجالات كافة، وهذا سوف يساهم في دعم الاستقرار الإقليمي في منطقة ملتهبة، بالإضافة إلى كونها المستودع الأكبر على مستوى العالم لمخزون النفط والغاز، ناهيك عن أهميتها الاستراتيجية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، شريطة أن يكون هذا التعاون وفقاً للمصالح المشتركة وبعيداً عن الهيمنة والاستقطاب، بما يتيح زيادة التبادل التجاري، والتنسيق السياسي والأمني والعسكري، خاصة أن الأجواء مؤاتية لتوثيق هذا التعاون نظراً لطبيعة العلاقات التاريخية التي ربطت الطرفين عقوداً طويلة، وكذلك للقرب الجغرافي، والأهمية الاستراتيجية، وحجم المبادلات التجارية الضخمة التي بلغت أكثر من ٩٢ مليار يورو في مجملها تتنوع بين صادرات وواردات بين الطرفين في العام الماضي.

إن التقارب السياسي لم يرق إلى حجم وقيمة التعاون الاقتصادي بين الجانبين رغم وجود رغبة أوروبية كبيرة، وبدرجة

araa@araa.net

أقل من جانب دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب كثيرة منها حساسية دول الخليج من التعاون العسكري مع «الناتو» ورغبتها في تحديد أسس هذا التعاون واقتصاره على جوانب التدريب والتسليح وغير ذلك من الدعم اللوجستي، وتجنباً للتعامل مع دول أخرى محددة يتعامل معها الناتو أو الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تعثر المفاوضات بين الطرفين حول اتفاقية التجارة الحرة لفترة طويلة قبل تعليقها منذ عام ٢٠٠٨م.

لقد سبقت زيارة الدكتور الزياني إلى بروكسل إشارات قوية من الاتحاد أكدت وجود رغبة قوية في زيادة حجم التعاون بين الطرفين إلى حد ما أسمته الدول الأوروبية «التعاون الاستراتيجي»، حيث صدر في ربيع العام الماضي عن الاتحاد الأوروبي ما عُرف بتقرير مستقبل العلاقات الأوروبية – الخليجية، وتبنى هذا التقرير بدء حوار استراتيجي عاجل مع دول الخليج حول القضايا المهمة خصوصاً الموجودة في الشرق الأوسط، وتشجيع العلاقات الثنائية بين الجانبين، ورسم هذا التقرير خريطة طريق للتعاون الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج تقوم على ما أسماه التقرير «مشروع الجسر» للدبلوماسية العامة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

في المقابل، عرض الدكتور الزياني خلال زيارته الأخيرة مواقف، ورؤى دول الخليج للأحداث الإقليمية والدولية، وسياساتها الداخلية والخارجية ولخصها في تحصين دول المجلس ضد التهديدات كافة، وزيادة النمو الاقتصادي، والحفاظ على مستوى عال من التنمية البشرية، والتمسك بالإصلاح السياسي التدريجي والحوار مع الحضارات لا الصدام معها، وتحسين المعيشة والقضاء على البطالة، وتوفير أفضل مستويات التعليم، المعيشة، الرعاية الصحية، السكن والخدمات الاجتماعية، وكلها تدور حول الاهتمام بالإنسان الخليجي، وشدد على أن دول الخليج أصبحت منظومة قوية وتمتلك رؤية استباقية تجاه شؤونها الداخلية ومسؤولياتها الدولية وحماية استقلالها.

وبين الرؤية الخليجية والرغبة الأوروبية تقف أهمية التعاون المستقبلي على أسس واضحة ومعايير لا لبس فيها ولا غموض، كما يريد الجانب الخليجي، يقابلها طموح وثاب من الجانب الأوروبي، لكن المطلوب الآن ترجمة هذا الطموح إلى واقع. ولإنجاح الحوار يريد الجانب الخليجي أن يسمع وبوضوح سياسات ومواقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي ومنها: القضية الفلسطينية، ومستقبل العراق وسوريا، والدول العربية التي تعرضت إلى أحداث «الربيع العربي»، والملف النووي الإيراني وما يترتب عليه من تبعات، وأمن منطقة الخليج، والوضع في اليمن، والمصالحة الأفغانية، والقرن الإفريقي، إلى جانب توضيح طبيعة التعاون الأوروبي – الخليجي.

إن تفعيل العلاقات الثنائية بين الكتلتين سيصب في مصلحة الطرفين، وسيدعم الاستقرار العالمي وأسواق الطاقة والتوازن الاستراتيجي في منطقة سوف تحتاج مستقبلاً إلى تعاون خليجي مع دول الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والدول الناشئة، حيث ظهرت بوادر حرب باردة جديدة بين القوى العظمى التقليدية يعكسه الصراع الأمريكي – الروسي حول ما يحدث في سوريا وما يصاحبها من سياسات روسية تؤكد عودة الدب الروسي إلى حلبة الصراع بعد استيقاظه من البيات الشتوي الطويل، وبروز المنطقة العربية كحلبة لصراع النفوذ الجديد، ولذلك لابد للدول الخليجية أن تشارك في رسم مستقبل المنطقة، ولا تترك الآخرين يقررون لها ما يريدون لا ما تريده الدول العربية وشعوبها لأنفسها، خاصة مع أفول نجم الإمبراطورية الأمريكية، وقبول واشنطن سياسة الصفقات السرية للخروج من المنطقة بأقل الخسائر، وفي ظل تسارع الخطى نحو تشكيل عالم جديد متعدد القطبية، وغياب العمل العربي المشترك وضعف أجهزة الجامعة العربية تحت تأثير ثورات «الربيع العربي».

إن الفراغ الأمني المرتقب في منطقة الخليج وتصارع القوى الإقليمية بشكل معلن يدعو دول الخليج إلى التوقف أمام المتغيرات الدولية والإقليمية واتخاذ المناسب من السياسات وتنويع الصداقات وتوفير البدائل بما يحفظ الاستقرار والتوازن الاستراتيجي ومن ثم التحول تجاه أوروبا والدول الناشئة القادمة على ساحة الملعب السياسي الدولي بقوة ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

شرق أوسط خال من السلاح النووي

انعكست حالة التشاؤم التي باتت تسود منطقة الشرق الأوسط حول مستقبل الملف النووي الإيراني وضيق مساحة الحلول والخيارات المتاحة في هذا الشأن على مجمل ما نشرته الصحف العالمية في شهر فبراير المنصرم، وهو ما حدا بالبعض لطرح حلول بديلة للخروج من هذا النفق المظلم، تمثل بعضها بطرح فكرة تنازل الجميع عن السلاح النووي في حال استحالة منع إيران من امتلاك هذا السلاح بالطرق السلمية، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية بالكامل من السلاح النووي، كما تطرقت الصحف العالمية أيضاً إلى العديد من المواضيع ذات الصلة بقضايا المنطقة الساخنة والتي سنحاول التطرق إلى بعضها في ثنايا هذا التقرير.

التعامل مع إيران النووية

في الشأن الإيراني نشرت صحيفة (**نيويورك تايمز**) مقالاً للكاتبين «شبلي تلهامي» و«ستيفن كل» بعنوان «شرق أوسط خال من السلاح النووي» استهلاه بالقول: يلاحظ أن الجدل حول كيفية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني يتسم بالتشاؤم واللاجدوى. ويفترض العديد من الناس أن على إسرائيل الاختيار بين ترك إيران تتولى تطوير أسلحة نووية أو مهاجمتها قبل أن تحصل على القوة النووية، ولكن هذا خيار زائف. فثمة بديل ثالث وهو العمل من أجل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي. إنه بديل أكثر جدوى مما يظن معظم الناس. فالهجوم على إيران قد يؤخر برنامجها النووي أعواماً قليلة، ولكنه على الأرجح سيشجع إيران على السعي بقوة لامتلاك «وربما تطوير» أسلحة نووية. ربما تكون ثمة فائدة لإبطاء البرنامج الإيراني، ولكن التكلفة ستكون عالية والمخاطر أكبر. إذ يكاد يكون يقيناً أن إيران ستردُّ مما سيفضي إلى اندلاع حرب شاملة في وقت لا تزال فيه إسرائيل على خلاف مع مختلف البلدان العربية ومتوترة العلاقة مع تركيا. ويعتقد كثيرون من صقور الحرب أن إيران تشكل «مهدداً وجودياً» لإسرائيل. وهم يفترضون أن إيران ليست حساسة لمنطق الردع النووي وستكون مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية من دون خوف من النتائج «والتي قد تشمل قتل الملايين من الفلسطينيين وفقدان ملايين مماثلة من المدنيين الإيرانيين جراء الرد الإسرائيلي الحتمي».

وحتى إذا وجهت إسرائيل ضربتها فلا يزال مرجحاً أن إيران ستحصل على الأسلحة النووية في نهاية الأمر، بل حينها ستكون أكثر ميلاً لاستخدامها. وعلى الرغم من كل الحديث عن «تهديد الوجود» الإسرائيلي إلا أن أقل من نصف الإسرائيليين يؤيدون توجيه ضربة إلى إيران. وبحسب استطلاع تولَّينا القيام به في نوفمبر بالتعاون مع معهد داهاف في إسرائيل فإن ٤٣ في المائة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون ضرب إيران. ذلك رغم أن ٩٠ في المائة منهم يعتقدون أن إيران ستحصل آخر أمرها على الأسلحة النووية. والأكثر أهمية أنهم عندما سئلوا إذا ما كان من الأفضل لإسرائيل وإيران أن يمتلكا السلاح النووي أو ألا يكون لدى أي منهما هذا السلاح فإن ٦٥ في المائة من اليهود الإسرائيليين فضلوا الخيار الثاني. واختار ٦٤ في المائة منهم «وهي نسبة لافتة» فكرة إيجاد منطقة خالية من السلاح النووي حتى بعد أن شرحنا لهم أن هذا الخيار سيعني تخلي إسرائيل عن أسلحتها النووية. ويبدو عموم الإسرائيليين أيضاً راغبين في التخلي عن السياسة النووية السرية والاتجاه نحو علنية أكبر بشأن المنشآت النووية الإسرائيلية.

araa@araa.net

حقاً لا أحد خارج إسرائيل اليوم يرى وجود أي غموض بشأن حقيقة أن إسرائيل تملك ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن القادة الإسرائيليين أعلنوا في الماضي انفتاحهم إزاء فكرة تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من السلاح النووي إلا أنهم أصروا دائماً على أن يتحقق أولاً السلام بين إسرائيل وجيرانها، إلا أن الموقف المتأزم الحالي مع إيران قد يؤخر أو يحول دون الوصول إلى السلام في المنطقة في واقع الأمر.

وكما حدث أن حاجج رئيس الجواسيس الإسرائيلي السابق مئير داغان أوائل هذا الشهر فإن الموقف الإسرائيلي الحالي قد يعجل في الواقع من مسعى إيران للحصول على السلاح النووي ويشجع الدول العربية على اقتفاء أثرها في ذلك. إلى ذلك فإن الحديث عن «مهدد وجودي» من شأنه أن يصور إسرائيل دولة ضعيفة وأن يؤذي روحها المعنوية ويقلل من خياراتها في السياسة الخارجية. هذا القول يعين على تفسير لماذا أن ثلاثة من كبار الخبراء الأمنيين الإسرائيليين «رئيس الموساد تامير باردو ورئيس الموساد السابق افرايم هليفي ورئيس الأركان السابق دان حالوتس» أعلنوا جميعهم مؤخراً أن إيران مسلحة نووياً لا تمثل تهديداً لوجود إسرائيل.

وفي حين أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية مسألة غير محتملة من دون مجيء السلام إلا أنه لأمر حيوي أن يتم الشروع بعملية مفاوضات طويلة ومضنية للوصول إلى تلك النهاية. وبالنظر إلى أن الإسرائيليين يعتقدون في مجموعهم أن إيران في سبيلها إلى الحصول على الأسلحة النووية وأن خبراء أمنيين عدة بدأوا في مساءلة السياسة «الإسرائيلية» الحالية فإنه توجد فرصة الآن لنقاش حقيقي حول الخيارات المهمة المتمثلة إما في الاعتماد على أسلوب الحرب الباردة «التدمير المؤكد المتبادل» بمجرد أن تطور إيران أسلحة نووية أو السير في طريق يقود إلى شرق أوسط خال من السلاح النووي إلى جانب توافر فرصة أن إيران «والعرب» لن تطور قنبلة نووية على الإطلاق.

يجب ألا تكون هنالك أوهام بأن تحقيق مفاوضات ناجحة للتوصل إلى مسار باتجاه النزع الإقليمي للسلاح النووي لن يكون سهلاً. ولكن مجرد الحديث حول هذا الصدد قد يحدث تحولاً في مسار الجدل الذي انحشر في الوقت الحالي بين خيارين غير مرغوبين هما القنبلة الإيرانية أو الحرب.

عدالة «الربيع العربي»

في ما يتعلق بأحداث «الربيع العربي» نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) افتتاحية بعنوان «عدالة الربيع العربي» قالت فيها إنه عادة ما تمر الأحداث التاريخية المهمة من دون أن يلاحظها الناس، حتى عندما يكون وقعها جيداً على تقدم الإنسانية. لنأخذ على سبيل المثال عدد الطغاة الدكتاتوريين الذين مثلوا أمام المحاكم المستقلة بتهم الفساد وغيرها من الجرائم التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد وصل عدد هؤلاء على مدى العقدين الماضيين إلى أكثر من ٧٠ دكتاتوراً سابقاً. بيد أن هذا الزخم العالمي نحو تصحيح أخطاء الماضي ربما لا يكون هو الحال في اليمن.

لقد وافق البرلمان المؤقت في اليمن على منح الحصانة للرئيس علي عبدالله صالح مقابل تخليه عن السلطة على الرغم من أن قواته قتلت مئات المتظاهرين من أجل الديمقراطية منذ مارس الماضي.

لقد كان من الصعب تماماً الإطاحة بالرئيس علي عبدالله صالح، شأنه شأن غيره من الحكام الذين يواجهون معارضة كبيرة من متظاهري «الربيع العربي». ففي تونس أجبر المتظاهرون الرئيس زين العابدين بن علي على الفرار إلى المنفى منذ عام. وبعده تنحى الرئيس المصري السابق حسني مبارك وتجري محاكمته حالياً. وفي ليبيا نجح الثوار في إلقاء القبض على العقيد الليبي معمر القذافي ثم قتله.

وعلي عبدالله صالح هو رابع زعيم عربي يضطر إلى التخلي عن السلطة، لكنه الوحيد الذي سمح له بالإقامة في بلده من دون محاكمة على الانتهاكات التي ارتكبها.

لقد تم التفاوض على خروج الرئيس علي عبدالله صالح في نوفمبر الماضي في إطار خطة أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، بيد أن مجلس الوزراء اليمني، الذي يضم زعماء المعارضة، تجاوز الخطة الأصلية ووعد

علي عبدالله صالح بعدم محاكمته. كما أن المجلس منح الحصانة لكافة المسؤولين الحكوميين والمدنيين والعسكريين الذين عملوا خلال فترة حكم صالح التي استمرت حوالي ٣٣ سنة.

إذاً لن يكون العدل لضحايا اليمن في هذه الحالة حتى إذا ترسخت الديمقراطية في البلاد. لقد أعلن المتظاهرون رفضهم لهذه الخطة على الرغم من أنهم يركزون اهتمامهم في الوقت الحالي على الانتخابات التي أجريت في ٢١ فبراير ٢٠١٢ عندما يفقد صالح كل صلاحياته الرسمية.

ويقول مسؤولو الأمم المتحدة إن اليمن، الذي يعد أفقر الدول العربية، يكون قد انتهك القانون الدولي بمنح العفو عن أي شخص ربما يكون مسؤولاً عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو انتهاك حقوق الإنسان، فمعظم العنف ضد المتظاهرين اليمنيين جاء على أيدي الحرس الجمهوري الذي يترأسه نجل الرئيس علي عبدالله صالح.

وينبغي على كل دولة وهي في مرحلة الانتقال إلى الحرية أن تتعامل مع قضايا جدلية خاصة بالعدالة والصفح والعفو، فضلاً عن عملية إجبار النظام على الرحيل. أما بالنسبة لليمن، فنجد أن الرئيس أوباما وغيره من الزعماء الخارجيين قرروا التضحية بالعدالة من أجل الحيلولة دون وقوع حرب أهلية أو مساعدة تنظيم القاعدة في اليمن. كما أن الولايات المتحدة لا تريد أن تواجه المملكة العربية السعودية وهي الجار الأكبر لليمن والتي تفضل خروجاً سلساً للرئيس صالح أية سلبيات بسبب الأوضاع والتطورات في اليمن.

إن قيام اليمن بمنح العفو أمر في غاية الأهمية لأنه ربما يكون نموذجاً لإجراء الترتيبات اللازمة لخروج الرئيس السوري بشار الأسد. وقال المنسق الخاص لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية فردريك هوف أمام الكونغرس إن المعارضة قد توافق على منح الحصانة للرئيس بشار الأسد. وأضاف هوف، «إذا كانت هذه الحصانة ستساعد على إخراج الرئيس الأسد وحاشيته قبل سقوط الدولة برمتها فهل هذا ثمن يستحق التضحية به؟ لسنا نحن الذين نقرر ذلك».

إن علاج الانقسامات التي تعاني منها الدولة ينبغي أن يتضمن كشف حقيقة أخطاء الماضي، حتى إذا لم يدخل أحد السجن بسببها. فكثير من الدول الديمقراطية الحديثة الأخرى مثل جنوب إفريقيا منحت العفو مقابل الاعتراف بالجرائم التي تم ارتكابها. وبمجرد أن يصبح اليمن دولة ديمقراطية ينبغي عليها أن تكون قادرة على الأقل على تشكيل «لجنة حقيقية» للنظر في الجرائم التي تم ارتكابها في عهد الرئيس علي عبدالله صالح.

إن كل دولة تدخل مرحلة انتقالية إلى الديمقراطية ينبغي عليها أن توضح للجميع أنها تطبق العدالة وذلك للمساعدة على تعزيز احترام الشعب لسيادة القانون. ربما لم تتم مساءلة صالح، لكن ينبغي على الأقل كشف جرائم عهده المزعومة.

إن شعب اليمن يستحق كل هذا من ناحية ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية من ناحية أخرى.

طريق العراق.. إلى أين؟

في الشأن العراقي نشرت صحيفة (إم. سي. تي إنترناشونال) مقالاً للكاتب ترودي روبين بعنوان «طريق العراق.. إلى أين؟» قال فيه: في الأسبوع الماضي، أصدرت منظمة «هيومان رايتس ووتش» تقييماً حول الوضع في العراق بعد مغادرة القوات الأمريكية والتركة التي خلفتها بعد ثماني سنوات قضتها في العراق، فجاء في التقييم أنه «رغم التطمينات المستمرة للحكومة الأمريكية بأنها ساعدت على انبثاق ديمقراطية مستقرة في العراق، تبقى الحقيقة أنها خلفت وراءها دولة بوليسية في بداية تشكلها»، وهو ما يحصل بالفعل على أرض الواقع، وربما يؤكده مثال يثبت هذا الانزلاق الخطير نحو الدولة البوليسية، ألا وهو إلقاء القبض على الدكتور رياض العضاض، الطبيب السني المعروف بمساعدته للفقراء، بتهم متعلقة بالإرهاب يصعب تصديقها. فرياض كان من السياسيين السنة الذين دافعوا عن الانخراط السلمي بالحياة السياسية إلى درجة جلبت له متاعب مع بعض أبناء طائفته الذين راحوا يهددونه لثنيه عن دعوته للمشاركة السياسية، لذا فكل من يعرفه يدرك أن التهم الموجهة إليه سياسية وليست جنائية أو قانونية. فقضية الدكتور

araa@araa.net

رياض تندرج في إطار محاولات المالكي قمع السنّة وتهميش دورهم السياسي، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون، بهدف احتكار السلطة والبقاء في الحكم. لكن هذا الطريق الذي اختاره المالكي محفوف بالمخاطر والفوضى والحرب الأهلية التي بدأت تطل برأسها مع طفرة العنف الأخيرة في المدن والبلدات العراقية.

لكن رغم هذه المخاطر المحدقة بالعراق، لا يبدو أن الإدارة الأمريكية مستعدة لاستخدام نفوذها لمنع تدهور الأوضاع، وتظل قصة الدكتور رياض العضاض وما تعرض إليه من تضييق واعتقال، المثال الأبرز على ما وصلت إليه الأمور. فقد كان أول لقاء لي معه في عام ٢٠٠٣ بمدينة دينفر الأمريكية، عندما قدمه لي العقيد الأمريكي «جو رايس» الذي كان على معرفة جيدة بهذا السياسي العراقي، لأنه عمل معه في العراق عندما ساهم في تأسيس المجالس المحلية ببغداد عقب سقوط النظام، وكان رياض وقتها منخرطاً بهذا الجهد، حيث اختار مسار المقاومة السياسية بدل رفع السلاح أو التحريض عليه. ورغم التهديدات التي كان يتلقاها من المتشددين الناقدين لعمله مع الأمريكيين، فقد انضم إلى المجلس المحلي في الأعظمية، ثم ترشح وفاز بمقعد في المجلس المحلي لمدينة بغداد. وفي عام ٢٠٠٤ عندما زرته في عيادته المتواضعة في حي الأعظمية، وكانت تغص بالمرضى الفقراء الذين قدموا تلقي العلاج مجاناً، قال لي: «البعض يتهمني بالتعاون مع الأمريكيين، لكني أريد من الناس المشاركة في السياسة لأنني أرغب في أن يكونوا مُمثلين في المؤسسات».

وأضاف أنه يحثهم على عدم استهداف الأمريكيين، لكن هذا التعاون لا يعني أنه لم ينتقد السياسات الأمريكية التي كان يراها مجافية للصواب، والإشارة إلى فشل الأمريكيين في استعادة الخدمات الأساسية وتعويض أهالي حيه عن الدمار الذي ألحقته الحرب ببيوتهم. وحتى عندما دعاه العقيد «رايس» لزيارة دينفر والاطلاع على تجربة المجالس المحلية الأمريكية، تحدث الدكتور رياض عن التجاوزات الأمريكية في «أبوغريب» قبل أن تندلع الفضيحة، وهي انتقادات أعطته مصداقية لدى العراقيين.

فهل كان يتخيل العقيد «رايس» أن يساعد الدكتور رياض الإرهابيين؟ عندما طرحت السؤال على العسكري الأمريكي كان الجواب بالنفي قائلاً: «ما عرفناه عنه أنه ينبذ العنف، وقد كان جزءاً من الحل في العراق وليس جزءاً من المشكلة». إذن لماذا اعتقلت حكومة المالكي رجلاً كان يعمل من داخل النظام ولا يسعى إلى تقويضه؟ هذا السؤال يقودنا إلى صلب المشكلة في العراق والمتمثلة في الانزلاق نحو الدولة البوليسية، فالغزو الأمريكي للعراق قلب موازين القوى التي كان يسيطر فيها السنة على الحكم لعقود طويلة، لكن وحتى تنجح العملية الديمقراطية لابد من قبول الأغلبية الشيعية بدور سياسي للسنة طالما التزموا بقواعد اللعبة، غير أن ما يجري حالياً بعد انسحاب القوات الأمريكية لا يبشر بخير، حيث سارعت حكومة المالكي إلى اعتقال البرلمانيين السنة والزج بهم في السجون، والأكثر من ذلك تواصل الحكومة رفضها تطبيق ما جاء في اتفاق تقاسم السلطة مع القائمة العراقية التي فازت بأغلبية مقاعد بسيطة في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وهكذا بدأت الحكومة في ديسمبر الماضي ملاحقة نائب الرئيس السني، طارق الهاشمي، زعيم «الحزب الإسلامي العراقي» الذي ينتمي إليه الدكتور رياض، على خلفية تهم متعلقة بالإرهاب استُمدت من «اعترافات» حراسه الشخصيين الذين عُرضوا على التلفزيون، في مشهد يذكرنا بأيام صدام حسين. ورغم تدخل نائب الرئيس الأمريكي بايدن لإخماد الأزمة السياسية الناشبة في العراق، تُواصل أمريكا بيع طائرات F-١٦ والدبابات والعربات المصفحة للحكومة العراقية التي قد تستخدمها لتكريس الدولة البوليسية الجديدة.

وإذا كان مفهوماً حرص واشنطن على دعم العراق عسكرياً حتى يصبح قوة موازنة لإيران، فإن المالكي نفسه يبدو أكثر ارتهاناً لإيران من خلال انقلابه على السنة واعتماده المستمر على طهران للبقاء في السلطة. لذا حان الوقت كي تعيد الولايات المتحدة التفكير تجاه المالكي وتستخدم نفوذها في ما يتعلق ببيع الأسلحة لإقناعه بانتهاج سياسة توافقية بدل السياسة الطائفية التي تهدد بخراب العراق، على أن تكون الإشارة الأولى لفهم المالكي الرسالةَ الأمريكيةَ إطلاق سراح الدكتور رياض العضاض ●

الخليج في شهر
فبراير

الإمارات العربية المتحدة

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حرص بلاده على ترسيخ أواصر علاقاتها مع الجمهورية التركية بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

❖ أكدت دولة الإمارات أن الأمة الإسلامية ليست مصدراً للإرهاب والنزاعات والحروب وإنما للتقدم البشري وأن علاقتها مع الآخر تقوم على التحاور والتفاهم ضمن الإطار البشري العام.

❖ قال وزير الاقتصاد سلطان المنصوري إن دولة الإمارات لم تتلق طلباً للمساعدة على حل أزمة الديون الأوروبية، سواءً من الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد الدولي، لكنه أوحى بأن الإمارات يمكن أن تنظر في الأمر باعتباره فرصة لدر العائدات .

❖ قررت دولة الإمارات إرسال مساعدات إنسانية عاجلة للنازحين من الشعب السوري الشقيق في الدول المجاورة والذين تضرروا من جراء الأحداث المؤسفة التي تتعرض إليها بلادهم حالياً.

❖ قال القائد العام لشرطة دبي ضاحي خلفان تميم إن الولايات المتحدة حققت أهداف طهران في المنطقة، مؤكداً أن الإخوان المسلمين في الخليج دائماً يستمدون توجيهاتهم من قيادات خارجية ويسعون إلى تطبيق أجندتهم علينا.

❖ بحث الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مع الرئيس الكوري الجنوبي لي ميونغ باك العلاقات الثنائية وعدداً من الموضوعات المشتركة، كما بحث اللقاء مجمل التطورات في المنطقة والقضايا التي تهم البلدين.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وقوف الإمارات إلى جانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

❖ أعرب سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية عن أمله في التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للأزمة السورية، مؤكداً أن هذه المسألة لا يمكن التوصل إلى حل لها ووقفها إلا إذا كان هناك صوت واحد وتعاون وتضافر دولي كاملان.

❖ بحث سمو الشيخ عبدالله بن زايد مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر القمة العربية في دورتها الحالية والمزمع انعقادها في بغداد نهاية مارس ٢٠١٢م.

❖ أكد وزير الطاقة محمد بن ظاعن الهاملي حرص الإمارات على توفير الامدادات الكافية من النفط الخام خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها السوق النفطية.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مع رئيس وزراء بيلاروسيا إمكانية فتح قنوات جديدة للاتصال بين دولة الإمارات وجمهورية بيلاروسيا وبناء جسور للتعاون بين شعبي البلدين.

❖ أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون الأمنية والعسكرية فارس المزروعي حرص دولة الإمارات حكومة وشعباً على دعم التوجه الدولي والعربي لإرساء الأمن والاستقرار في الصومال.

❖ شاركت دولة الإمارات فى أعمال الاجتماع الثاني عشر لفريق الخبراء العربي المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجلس جامعة الدول العربية.

❖ دعا وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور محمد قرقاش دول مجلس التعاون إلى أن تكون لاعباً أساسياً في قضايا الطاقة المتجددة، وأن تلعب الدول المنتجة للطاقة الهيدركربونية دوراً في تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

مملكة البحرين

❖ أكد وزير الدولة لشؤون الدفاع الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة أن الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي ركيزة أساسية للتنمية والتطور فيها مشدداً على أن وحدتها هي الحصن لحمايتها.

❖ أكد الرئيس السوداني السابق عبدالرحمن سوار الذهب أن حكمة عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى قضت على المؤامرة التي استهدفتها بعض الجهات في «الخارج والداخل»، مشدداً على أن «البحرين وطن الإصلاح والتطوير».

araa@araa.net

❖ بحث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف بن راشد الزياني مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن المسائل المتعلقة بمجالات التعاون والتنسيق المشترك، والجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

❖ أشاد المستشار السياسي للعمليات البحرية الأمريكية السفير عاصف شودري، بالتعاون بين مملكة البحرين والولايات المتحدة، والخطوات التي اتخذتها البحرين في عملية الإصلاح.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد أن مملكة البحرين ستواصل خطواتها البناءة في إطار برنامجها الإصلاحي وتعزيز الحوار المجتمعي تحت مظلة الوطن الواحد.

❖ بحث عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى مع رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية العلاقات الثنائية وآخر المستجدات والتطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

❖ أكد ولي العهد الأمير سلمان بن حمد أن الوحدة الوطنية في مملكة البحرين تعد الضامن لأي حل سياسي يستوعب آمال وطموحات مجتمعنا بألوانه كافة.

❖ أكد الملك حمد بن عيسى أن ميثاق العمل الوطني سيبقى خريطة طريق لمستقبلنا المشرق وسبيلاً قويماً نحو آفاق التقدم، إضافة إلى تثبيت الحقوق المشروعة للمرأة لما لها من مساهمات جليلة عبر تاريخ البحرين العريق.

❖ أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد أن فكرة الاتحاد هي مطلب شعبي خليجي، مؤكداً أن البحرين تحافظ على سيادتها ولا تقبل الوصاية من أحد.

❖ دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الحكومة والمتظاهرين في مملكة البحرين إلى ضبط النفس، وذلك عقب المواجهات التي وقعت في البلاد في ذكرى انطلاق الاحتجاجات وخلفت عشرات المصابين.

❖ أكد وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن «الاستقرار والأمن وتطبيق القانون أمور لها كل الأولوية».

❖ كشف وزير المالية رشيد المعراج عدم انكشاف القطاع المصرفي في مملكة البحرين على الدول الأوروبية التي تتعرض إلى مشاكل اقتصادية ومالية، وأنه لا حاجة لضمان الودائع المصرفية كما فعلت عدد من الدول.

❖ أكد الأمين العام لدول مجلس التعاون عبداللطيف الزياني اهتمام دول مجلس التعاون والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي بسير عملية التسوية السياسية في اليمن وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة.

❖ قال مستشار العاهل البحريني للشؤون الدبلوماسية محمد عبدالغفار إن إحصائيات اقتصادية دولية تؤكد أن البنية الاقتصادية لدول مجلس التعاون كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية من بين دول العالم.

المملكة العربية السعودية

❖ أبلغ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف، خلال اتصال هاتفي عدم جدوى أي حوار الآن حول ما يجري في سوريا، مؤكداً أن السعودية لا يمكن إطلاقاً أن تتخلى عن موقفها الديني والأخلاقي تجاه الأحداث الجارية في هذا البلد.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع عاهل المغرب الملك محمد السادس خلال اتصال هاتفي العلاقات الثنائية، إضافة إلى الأوضاع الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أعرب مجلس الوزراء عن أسف المملكة البالغ لتواصل العنف وارتفاع عدد الضحايا المدنيين في سوريا مشدداً على أهمية تضافر الجهود للوقف الفوري لإراقة الدماء وتلبية المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري.

❖ أشاد وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بدور تركيا الفعال والمتميز في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني وما تبذله من تعاون مستمر في معالجة قضايا المنطقة.

الخليج في شهر
فبراير

❖ أعرب عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي عن إعجابهم بحكمة وحنكة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وقالوا «إن الملك عبدالله قائد محنك وحكيم ولديه رؤية مستقبلية لتطوير بلاده».

❖ أكد وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو المنظمة العربية الوحيدة الناجحة في هذا الوقت، معرباً عن أسفه لهذا الأمر.

❖ شدد مجلس الوزراء على أن إخفاق مجلس الأمن الدولي في استصدار قرار لدعم المبادرة العربية يجب ألا يحول دون اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية أرواح الأبرياء ووقف نزيف الدم.

❖ قررت المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي سحب جميع سفرائها من سوريا والطلب في الوقت ذاته من جميع سفراء النظام السوري مغادرة أراضيها وبشكل فوري.

❖ أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، أن المملكة أحد أهم الداعمين للاستقرار الاقتصادي في العالم، وامتدحت متانة الاقتصاد السعودي وسلامة النظام المالي فيها.

❖ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن ثقة العالم كله بالأمم المتحدة اهتزت بعد التصويت الأخير في مجلس الأمن والخاص بالأوضاع في سوريا.

❖ صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية بأنه بالإشارة إلى ما تناولته وسائل الإعلام حول قيام المملكة بتقديم قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأزمة السورية بأنه لم يتم تقديم أي مشروع قرار باسم المملكة للجمعية العامة.

❖ أكد رئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي على أهمية دور المملكة في خدمة القضايا العربية والإسلامية.

❖ أكد وزير الاقتصاد والتخطيط محمد بن سليمان الجاسر اهتمام المملكة باستقرار السوق النفطية العالمية وحرصها على توازنها بما يكفل تعافي الاقتصاد العالمي ونموه.

❖ عقدت الهيئة المتخصصة المكلفة بدراسة مقترح الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعها الأول في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض.

❖ أكد وزير البترول والثروة المعدنية علي بن إبراهيم النعيمي أن إنشاء مدينة «وعد الشمال للصناعات التعدينية» يضيف ١٥ ملياراً سنوياً إلى الناتج المحلي للسعودية.

❖ قام وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل بالانسحاب من مؤتمر «أصدقاء سوريا» المنعقد في تونس، احتجاجاً على عدم فاعلية الاجتماعات، قائلاً إنه لا يمكن لبلاده أن تشارك في عمل لا يؤدي لحماية الشعب السوري.

سلطنة عمان

❖ قال الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي إن العرب لن يوافقوا على التدخل العسكري الأجنبي في سوريا، مؤكداً أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة يتمثل في خطة السلام العربية.

❖ تقبل سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد أوراق اعتماد عدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة المعتمدين لدى السلطنة، كل على حدة.

❖ شهد الاقتصادي العُماني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ١١,٦ مليار ريال عماني بالمقارنة بـ ١١,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٩.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع نائب رئيس جمهورية جزر القمر فؤاد محاجي العلاقات بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

❖ جددت سلطنة عُمان تأكيدها على رؤيتها بأنه لا وسيلة أخرى إلا الحوار للوصول إلى حل على صعيد المشكلة السورية.

❖ أصدر السلطان قابوس بن سعيد عفواً خاصاً عن مجموعة من نزلاء السجن المدانين في قضايا مختلفة، وقد بلغ عددهم ٤٨ نزيلاً عمانياً و٣٠ نزيلاً من جنسيات أخرى.

❖ نفى الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي أن تكون زيارته الحالية إلى إيران مهمة وساطة خاصة بين طهران وواشنطن.

❖ أكد مجلس الوزراء على أهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع وتبسيط الخدمات الحكومية للمواطنين، ووافق على تشكيل لجنة وطنية لمكافحة المخدرات.

araa@araa.net

❖ سيرت الهيئة العامة للأعمال الخيرية في عمان سفينة خاصة تحمل على متنها دفعة جديدة من المساعدات العُمانية للنازحين من المجاعة في الصومال.

❖ أشادت كاثلين ريدولفو المديرة التنفيذية لمركز السلطان قابوس الثقافي في واشنطن بالدور الذي يقوم به السلطان قابوس بن سعيد في دعم الثقافة والحضارة العمانية والإسلامية من خلال إنشاء مركز السلطان قابوس الثقافي في واشنطن.

❖ أصدر وزير القوى العاملة الشيخ عبدالله بن ناصر البكري قراراً بتحديد الحد الأدنى للعلاوة الدورية للعامل وإجراءات وشروط صرفها.

❖ قامت الهيئة العمانية للأعمال الخيرية بالتنسيق مع سفارة السلطنة لدى مصر بإدخال شحنة مساعدات طبية متنوعة إلى قطاع غزة وذلك في إطار جهود السلطنة لتخفيف الحصار عن الأشقاء الفلسطينيين.

❖ عقدت السلطنة وإيران جولة مباحثات في طهران أكد خلالها يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية على ضرورة حل كافة الأزمات والخلافات بالطرق الدبلوماسية.

دولة قطر

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين «حماس» خالد مشعل آخر المستجدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

❖ ناشد رئيس مجلس الشورى محمد بن مبارك الخليفي المجتمع الدولي أن يقوم بالضغط على إسرائيل لإلزامها بالإذعان لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والإفراج الفوري عن جميع النواب الفلسطينيين المعتقلين وغيرهم.

❖ قال رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم إن هناك خطوطاً لا يمكن لجامعة الدول العربية أن تقبل بالتنازل عنها، مشيراً بالتحديد إلى القرار الذي صدر عن الجامعة يوم ٢٢ يناير والذي يتحدث عن خطه عربية واضحة للخروج من الأزمة.

❖ أكد المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية في مصر عبدالله الأشعل أهمية الدور الذي تقوم به دولة قطر لخدمة المصالح العربية، وقال «إن دولة قطر تمد يد الخير لكافة الدول العربية».

❖ قال العضو المنتدب لهيئة مركز قطر للمال عبدالرحمن الشيبي إن دولة قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم تعتزم إنفاق ٢٥ مليار دولار على توسيع قطاع البتروكيماويات المحلي حتى عام ٢٠٢٠م.

❖ أكد الوكيل المساعد للشؤون التجارية في وزارة الأعمال والتجارة محمد حسن السعدي حرص دولة قطر على تعزيز العمل العربي المشترك والنهوض بالأداء الاقتصادي وهو ما اتضح خلال ترؤسها لأعمال الدورة المنصرمة للمجلس.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ آخر التطورات في سوريا، إضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين.

❖ رحب أمين عام منظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين أوغلو بإعلان الدوحة الذي وقع بين حركتي فتح وحماس بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية.

❖ دعا محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني إلى وضع استراتيجية موحدة لأسواق المال العربية تعمل على حماية هذه الأسواق من الاضطرابات المالية.

❖ أعرب رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية عن أمله بأن ترى الحكومة الفلسطينية الموحدة التي تم التفاهم عليها في لقاء الدوحة النور قريباً، مشدداً على أن ما تم التفاهم عليه في العاصمة القطرية هو محط احترام لدى كل كوادر وقيادات حركة حماس.

❖ أكد وزير العدل حسن بن عبدالله الغانم حرص دولة قطر على دعم العمل العربي المشترك، وتعزيز التعاون مع الدول العربية في المجالات القضائية والتشريعية، ومكافحة الإرهاب والفساد، وكذلك تبادل الخبرات في هذا الشأن مع دول العالم.

❖ طالب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني المجتمع الدولي بالعمل الجاد من أجل جعل السلام في منطقة الشرق الأوسط حقيقة واقعة تنعم في ظلها جميع الأطراف بالأمن.

الخليج في شهر
فبراير

❖ أكد الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي الدكتور صالح محمد النابت قدرة الاقتصاد القطري على مواجهة التحديات التى تعترض الاقتصاد العالمي وتجاوز الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم.

❖ أكدت دولة قطر في ملتقى الأعمال الرابع عشر الذي عقد في العاصمة الدوحة ضرورة العمل الجماعي العربي لتخليص الاقتصاد العربي من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

دولة الكويت

❖ وقعت دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتفاقية تقدم الكويت بموجبها مساهمة مالية بمقدار عشرة ملايين دولار للمساهمة في إنشاء بنك الوقود النووي المقترح من قبل الوكالة.

❖ حققت المعارضة الكويتية بقيادة الإسلاميين فوزاً ساحقاً في انتخابات مجلس الأمة، إذ باتت تسيطر على ٣٤ مقعداً من أصل خمسين، فيما خرجت المرأة من البرلمان وتكبد الليبراليون خسارة كبيرة، بحسب النتائج الرسمية.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح حرص حكومته على الاحتكام للدستور وإرساء دولة القانون والعدالة والمساواة بين المواطنين وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص والعمل بشفافية واحترام الحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

❖ أشاد مسؤول دبلوماسي إيطالي هو ماوريتسيو ماساري بالتجربة الديمقراطية الكويتية والحياة الدستورية المكتملة فيها التي ضمنت حقوق المواطن والاستقرار باعتبارها نموذجاً للمنطقة في مرحلة ما بعد «الربيع العربي».

❖ قال وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد البصيري إن دولة الكويت وصلت بإنتاجها إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً وهو رقم قياسي تسعى الكويت إلى المحافظة عليه.

❖ أشاد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بحكمة الشيخ صباح الأحمد تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مضيفاً أن سموه من أعمدة الحكمة وأن تاريخه السياسي والدبلوماسي خير شاهد على ذلك.

❖ أكدت وزارة الخارجية الفرنسية أن الديمقراطية في دولة الكويت تعد غنية وقد مارسها الشعب الكويتي باكراً.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح أن مصر قلب الأمة العربية وقوتها من قوة العرب والكويت تمد يدها دائماً لمصر ولا تنسى مواقفها في المجالات العلمية والثقافية والسياسية والحضارية.

❖ شدد وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله على أن الاعتداء الذي تم من قبل مجموعة من المقيمين السوريين على مقر سفارتهم هو اعتداء على دولة الكويت وأمنها.

❖ قال وزير المالية مصطفى الشمالي إن دول الخليج تأثرت بالأزمة المالية العالمية نظراً لارتباط اقتصاداتها بالغرب بحكم وجود النفط كسلعة مشتركة ما يؤكد ظاهرة العولمة.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح التزام دولة الكويت بتطبيق قرارات الجامعة العربية والتواصل مع المعارضة «والمجلس الوطني السوري» للوصول إلى صيغة توافقية للوضع في سورية.

❖ أكد القائم بالأعمال بالإنابة بوفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف المستشار صادق محمد معرفي أن بلاده لا تدخر جهداً لمناهضة التمييز العنصري وتعمل على مكافحة هذه الآفة أينما وجدت لتعارضها مع التشريعات الوطنية والدولية التي صادقت عليها دولة الكويت.

❖ افتتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة الكويتي، وطالب في خطابه أعضاء المجلس بالتعاون مع الحكومة.

❖ قال رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز جاسم السعدون إنه يأخذ من خطاب الشيخ صباح الأحمد انطلاقة نحو تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ●

ملف العدد:

قضايا البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي

- التلوث البيئي في منطقة الخليج العربي.. حقائق ومؤشرات
- الجهود الحكومية الخليجية المبذولة في مجال حماية البيئة
- مياه الخليج العربي: هل هي ملوثة في الحدود الكارثية؟
- التغيرات المناخية وأثرها في مشكلة الموارد المائية بدول الخليج
- خصخصة المياه ودورها في إدارة الموارد المائية لدول الخليج
- معضلة التنمية والبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي

التلوث البيئي في منطقة الخليج العربي.. حقائق ومؤشرات

تحاول هذه الورقة الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الأمن البيئي في منطقة الخليج العربي ومدى تأثير المشكلات والتحديات البيئية على الوضع السياسي في منطقة الخليج وتأثيرها على نوع العلاقات وطبيعتها بين دول مجلس التعاون والدول المجاورة.

علاء عبدالرزاق *

لقد ظهر مفهوم الأمن البيئي خلال العقد الأخير من القرن العشرين وكان يعكس وإلى حدٍ كبير الاهتمام الكبير بالإشكاليات التي تتركها قضايا التلوث وما يمكن أن تنعكس على الأمن القومي لأي بلد من البلدان. وظهر خلال هذه الحقبة اتجاهان أساسيان لتعريف مفهوم الأمن البيئي وأول هذين الاتجاهين يشير إلى أن مفهوم الأمن البيئي يتبلور في حالة وجود تقاطعات بين قضايا البيئة في بلد ما وبين قضايا الأمن الاستراتيجي، وبحسب هذا التعريف فإن القضايا والإشكاليات التي يثيرها الأمن البيئي لا يمكن أن تُحل عن طريق تدخل خبراء في مجال البيئة فحسب بل تستلزم إيجاد خطة قومية شاملة لمعالجتها، لا سيما أن القضايا التي بدأ يثيرها الأمن البيئي أضحت تفوق التأثير الذي يمكن أن تتركه قضايا مثل التهديد العسكري، وبالتالي فإن القضايا البيئية يُفترض أن تكون في الذروة من اهتمامات صانع القرار وينبغي ربطها باستراتيجية الأمن القومي، وبحسب هذا التعريف فإن الأمن البيئي يرتبط وبشكل كبير بثلاثة محاور هي:

١- يترك الأمن البيئي تأثيرات كبيرة على حجم ونوع العلاقات بين الدول المتجاورة وبالتالي قد يكون سبباً في إثارة الحروب والنزاعات.

٢- يؤثر الأمن البيئي في الوجود الإنساني والموارد الطبيعية وبالتالي في مصير ومستقبل الوجود الإنساني في بقعة ما.

٣ وأخيراً هنالك تأثيرات كبيرة للحروب والنزاعات المسلحة على الأمن البيئي. وعلى أساس هذا التعريف فقد ظهر مفهوم الأمن البيئي وأصبح جزءاً من استراتيجيات الأمن القومي.

أما المفهوم الثاني فيستند إلى «تأمين البيئة» ويقوم على اتخاذ جملة من الخطوات والتي ترمي للحفاظ على النظام البيئي أي السعي لإيجاد قاعدة أمنية ترمي للحفاظ على البيئة وعناصرها وليس من خلال ربط البيئة بالأمن القومي بالشكل الذي يفترضه التعريف السابق. وينطلق التعريف الأخير من أن الحفاظ على النظام البيئي مسألة جوهرية بالنسبة للإنسان والمجتمع، وبالتالي فإن الحفاظ على البيئة هو في واقع الأمر حفاظ على الوجود الإنساني والصحة الإنسانية، وعلى هذا الأساس فإن من الأفضل أن يدرج موضوع البيئة ضمن مستلزمات الحفاظ على التنمية وتعزيز مقوماتها بدلاً من إدد راجها ضمن قضايا الصراعات العسكرية أو مفهوم الأمن القومي. وطبقاً لهذا التعريف يصبح مفهوم الأمن البيئي والحفاظ على البيئة مفهومين مترادفين. وهنا يكون الأمن البيئي جزءاً من مفهوم أشمل وأوسع هو الأمن الإنساني ولا يقتصر مفهوم الأمن على بعد واحد وهو البعد العسكري الذي ساد في الدراسات التقليدية المختصة بمفهوم الأمن.

وفي المنطقة العربية بدأ الاهتمام بمفهوم الأمن البيئي في عقد الثمانينات من القرن المنصرم، وكانت حصيلةً لتظافر جهود محلية وإقليمية كانت ترمي إلى إدخال مفهوم الأمن البيئي في إطار مفهوم

التلوث ببقع النفط يشكل خطورة كبيرة على كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان

الأمن القومي الشامل، كما كانت نتيجة لوجود جملة من المخاطر البيئية التي نجمت عن اندلاع حروب إقليمية أثرت على البيئة في أكثر من منطقة عربية ولا سيما منطقة الخليج، ولم يكن بدعاً بعد ذلك أن تظهر أولى الأدبيات الخاصة بالأمن البيئي في واحدة من دول الخليج ألا وهي المملكة العربية السعودية وكذلك في البحرين، ولقد تمحورت الكتب والدراسات الخاصة بالأمن البيئي في الخليج حول التمسك بالتعريف الثاني الذي تحدثنا عنه آنفاً والذي يستند إلى ضرورة إيجاد آليات ووسائل تكنولوجية ترمي للحفاظ على البيئة، وعدم إيجاد قاعدة للربط بين البيئة وأمنها والأمن العسكري أو الاستراتيجي.

ولا بد من التذكير بحقيقة أساسية وهي أن مياه الخليج العربي تعد أكثر الممرات المائية وأشدها تلوثاً إذ تستخرج من الآبار المجاورة لمياهه ملايين من براميل النفط يومياً وتشحن فيه الناقلات كميات كبيرة من النفط، مما زاد من مشكلة التلوث في الخليج حرب الثماني سنوات التي دارت بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨) والتي أدت إلى ما يُعرف باسم «حرب الناقلات» وإلى تسرب كميات كبيرة من النفط لمياه الخليج، كما أدت بطبيعة الحال إلى جملة من المخاطر البيئية والتي تركت أثرها على نوع المياه في الخليج وعلى الحياة الموجودة فيه. كما تركت حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ تأثيرات مدمرة على بيئة الخليج لا سيما بعد أن قام نظام صدام حسين بتدمير قسم من آبار النفط عقب اندحار جيش نظامه في الكويت.

ولقد لاحظ المسؤولون عن قطاع المياه في واحدة من دول الخليج أن المياه التي تسحب من البحر لتقطيرها واستخدامها كمياه للشرب قد تلوثت بنسبة كبيرة من النفط على الرغم من أن المنطقة التي كان يجري تقطير مياه البحر فيها كانت خالية وبشكلٍ تام من أي أثر من آثار النفط أو وجود بقعٍ زيتية فيه واتضح فيما بعدٍ أن مستحلباً تكون من النفط ومياه البحر، وأن كثافة هذا المستحلب قد غدت مساوية لكثافة مياه الخليج ولهذا فإن هذا المستحلب لم يطف على مياه البحر، ولكنه كون طبقة بقيت معلقة بالماء على عمق غير قليل من هذا السطح، ولهذا بدا أن سطح الماء وظهر نظيفاً خالياً من آثار النفط في حين كانت الطبقات التي تقبع تحت السطح قد تلوثت بالكامل بمياه هذا المستحلب.

ومما لا شك فيه أن التلوث ببقع النفط يُمثل خطورة كبيرة على كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان في منطقة الخليج لا سيما أن النفط يحتوي على كثير من المركبات العضوية التي يختلف أثرها من حالةٍ إلى أخرى ومن أمثلتها المركبات الأروماتية مثل النفتالين والفنانثرين، والمركبات المحتوية على الكبريت مثل الثيوفين والثيوكحولات، والمركبات المحتوية على النتروجين مثل البيرول والبيريدين، وبعض هذه المركبات تسبب الأورام خصوصاً بعض الهيدروكربونات مثل البنزبايرين.

وتتجمع هذه المواد والهيدروكربونات في بعض الأنسجة الحية مثل

الأنسجة الدهنية، وأنسجة الكبد والبنكرياس، وبعض أنسجة العصاب، ويؤدي ذلك إلى حدوث كثير من الاضطرابات في حياة الكائن الحي.

ولا بد من التأكيد على حقيقة أساسية وهي أن الخليج العربي مخنوق بمضيق هرمز وهو أكثر استلاماً للتلوث القادم إليه من خليج عمان، ومحاطٌ بدولٍ نفطية أخذ التطور فيها ينمو بشكل انفجاري ومتسارع، ويزداد فيه عملياً حفر الآبار النفطية سواء على اليابسة أو داخل مياه الخليج، وازدياد التلوث النفطي وتلوث الجو بمحروقات النفط الذي يسقط على مياه الخليج مطراً حامضياً أو رطوبة مترسبة وتزايد ناقلات النفط والسفن وفضلات التطور المدني الاستهلاكي والصناعي.

ويمكن بالنسبة للمتتبع أو المشاهد لمياه الخليج العربي أن يلاحظ في حالة تدقيقه أن المياه أضحت تتغير من اللون الغريني من جهة مصب شط العرب ثم تبدأ فتزداد زرقة يختلط فيها اللون الأسود وتطفو فيه بقع الزيت الخفيف، ولقد أضحى هذا اللون هو السائد في مياه الخليج العربي، مما يؤشر إلى ازدياد نسبة البواخر وناقلات النفط وأيضاً ازدياد عمليات استخراج النفط.

قضايا الأمن البيئي أضحت تفوق في تأثيرها قضايا التهديد العسكري

وفي دولة الإمارات العربيه المتحدة التي تشهد حركة تقدم متسارعة متنامية وعمليات بناء تسير باتجاه داخل مياه الخليج لبناء مئات الجزر الاصطناعية والمدن السياحية، مما يؤدي إلى تخريب بيئة القاع البحرية بدلاً من أن تمتد حركة التقدم والتطوير بنفس السرعة والروح باتجاه عمق الصحراء ليتم إحياؤها وتعميرها. ولقد أدت عمليات التنقيب المستمرة واستخراج النفط من مياه الخليج إلى بروز جملة من النتائج لعل أهمها:

أولاً: تخريب بيئة القاع البحرية في الخليج: وبيئة القاع هذه تمثل موطن الأحياء البحرية وتكاثرها والملجأ لها، حيث تنمو الحشائش والنباتات البحرية وقواقع القاع والمفصليات ودقائق البلانكتون والأماكن التي تلجأ إليها الأسماك والإخلال بالتوازن الأحيائي هناك ونفوق الأسماك بموجات جماعية وفي فترات منتظمة.

ثانياً: ارتفاع نسبة التلوث من وقود البواخر والسفن: المتنامية العدد والأصناف وتسرب النفط من عمليات التنقيب عن النفط، أو المتسرب من ناقلات النفط. وهذا النفط يطفو على سطح الماء فيمنع الحصول على النسب الثابتة من الأوكسجين للأحياء وكذلك تسرب الماء الحار.

ثالثاً: ارتفاع نسبة التلوث المتأتي من ناتج إفرازات التطور المدني والتجاري والصناعي لدول الخليج.

رابعاً: تلوث جو الخليج ومدنه: لقد تركت مداخن السفن والمعامل والغاز وتكرير النفط ومشاريع إنتاج الطاقة وكذلك الارتفاع في نسبة الرطوبة في جو الخليج جملة من النتائج التي أفضت إلى ارتفاع نسبة الحموضة في مياه الخليج. ويمكن ملاحظة هذا التلوث بارتفاع نسبة حالات الربو بين السكان هناك.

آثار التلوث:

١- موجات ظهور السمك النافق.

٢- اختفاء أو ندرة محار اللؤلؤ الذي كان يصدّره الخليج باعتباره أجود أنواع اللؤلؤ في العالم.

٣- ترسب التلوث «المعادن الثقيلة والرصاص والزئبق» في لحوم الأحياء البحرية لأنها تتغذى على حشائش القاع المترسب فيها التلوث، وتشكّل خطورة على الاستهلاك البشري.

٤- ارتفاع نسبة أمراض الربو والحساسية بين سكان المناطق المتاخمة لسواحل الخليج.

الدفق البحري وتلوث مياه الخليج العربي:

من المعروف أن مياه المحيطات لها حركة تتأثر بعوامل عدّة وهذه الحركة تسمى الدفق البحري وهي بشكل عام كما يلي:

١- شمال خط الاستواء: تتحرك مياه المحيطات نحو الشرق باتجاه عقرب الساعة، أما جنوب خط الاستواء فالمياه تتحرك نحو الشرق باتجاه عقرب الساعة وأما مياه المحيطات عند خط الاستواء الدفقي فتبتعد متضادة باتجاه الشمال والأخرى باتجاه الجنوب، وتشير الدراسات أن هناك نهراً عملاقاً من الماء العذب في المحيط الأطلسي، يجري بين جدارين من الماء المالح الأجاج من دون أن يختلط فيهما.

وهذا النوع من الدفق البحري يعمل على إحداث تيار لنقل الماء الدافىء نحو القطبين والماء البارد منهما، فيعمل على إحداث توازن حراري لمياه البحار وهذا الدفق يعمل على نقل الأجسام والتلوث نحو الشاطىء والقطبين.

ويتأثر بحر العرب، وخليج عمان والمحيط الهندي بحركة هذا الدفق، فهو يدخل مضيق هرمز ويصطدم بالشاطىء الإيراني وينزلق بمحاذاته ثم ليعود قسم من هذا الدفق باتجاه شاطىء الإمارات وينزلق بمحاذاته ليدور نحو بحر «السنات» ولسان شبه جزيرة قطر وهو هنا يجرف معه التلوث من مضيق هرمز والشاطىء الإيراني باتجاه شواطىء دولة الإمارات.

٢- الدفق البحري من حركتي المد والجزر: من المعروف أن المد والجزر يحدثان نتيجةً لجاذبيتي الشمس والقمر فعند ارتفاعه في هذا البحر ينخفض في داخل الخليج العربي وعند حدوث المد في بحر العرب

يتأثر الخليج العربي بالأعاصير وثورات البراكين البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا

يتجه دفق التيار ليصطدم باتجاه مضيق هرمز ويتجه نحو الشاطىء الإيراني وبالحركة السابقة نفسها ويؤدي إلى النتيجة نفسها. وهناك تيار ضعيف يتجه إلى داخل الخليج. وعند حدوث المد داخل الخليج يتجه التيار كذلك باتجاه سواحل دولة الإمارات، وهو هنا يجرف معه المواد السامة والملوثات.

٣- الدفق البحري القادم من المحيط الهادي وجنوب شرقي آسيا: يتأثر الخليج العربي بالأعاصير وثورات البراكين البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا وما تحدثه من اندفاع موجات موجية عديدة ومستمرة مثل «تسونامي»، إضافةً إلى أعاصير «النينو» وتؤدي إلى دخول أمواج البحر إلى الخليج العربي كما تؤدي إلى التأثير نفسه.

٤- الدفق البحري المتولد داخل الخليج ومن أجل تحديد مساره نلاحظ كما يلي:

آ- عند دخول مياه شط العرب إلى مياه الخليج واتجاهها إلى الداخل فإن مياه شط العرب تكوّن دفقاً بحرياً الأول محاذياً للساحل الإيراني يدور باتجاه مصب شط العرب، والثاني يسير محاذياً للساحل الكويتي وعكس اتجاه شط العرب ومصبه ليدور مع تياره عند أعلى الخليج من جهة إيران ومن جهة الكويت ويعود مع مياه شط العرب، حيث تتجمع أعلى نسبة من الملوثات وتسير بمحاذاة شواطىء الخليج العربي.

ب - الدفق البحري بسبب الريح التي تهب وتصطدم بالسلسلة الجبلية الإيرانية ثم تنساب منزلقة مع السفح الجبلي الإيراني لتعود تنساب ملتوية نحو مياه الخليج باتجاه الشواطىء العربية مكونةً دفقاً بحرياً جارفةً معها الملوثات.

ونستنتج مما سبق أن التلوث يبقى يدور داخل الخليج، إضافةً إلى ذلك يأتيه تلوث آخر من خليج عمان بسبب الدفق البحري، وهذه الملوثات يتركز معظمها على شاطىء دولة الإمارات وعلى الأكثر في دائرة الحوض الممتد من دولة الإمارات وامتداد لسان شبه جزيرة دولة قطر. ومن التلوث ما يسير مع الساحل السعودي والكويتي في حين أن الشواطىء الإيرانية تكون أقل تلوثاً لذلك تكثر الأسماك في هذه الشواطىء أكثر منها في الشواطىء العربية، إضافةً إلى وجود أنواع من الحياة البحرية الأخرى.

ولهذه الأسباب التي أدت إلى تدمير بيئة القاع البحرية، فإن الملاحظ أن موجات نفوق الأسماك تتكرر أو ترافقها ظاهرة تناقص الأسماك للصيد، وعدم صلاحية هذه الأسماك للاستهلاك البشري.

ويفترض أن تكون هنالك جملة من الإجراءات والآليات التي ترمي إلى تحسين الواقع البيئي في منطقة الخليج العربي لما لهذا المفصل الحيوي من أهمية وتأثير على حياة الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال اللاحقة ●

*أستاذ العلوم السياسية - جامعة بغداد

مياه الخليج العربي:
هل هي ملوثة في الحدود الكارثية؟

يعد الخليج العربي بموقعه الجغرافي ومناخه وتنوع حياته المائية وطبيعة قاعه وأعماق مياهه بيئة بحرية متميزة ونعمة ينفرد بها، فضلاً عن وجود النفط على سواحله وبلدانه فهو نعمة مضافة كون النفط عصب الحياة العصرية والطاقة التي تحرك ماكنة الحضارة على كوكبنا الأرضي. فنحن نعيش عصر حضارة النفط. فالنفط نعمة وخير عميم لكل العالم، لكنه من الناحية البيئية قد يعد لدولنا المنتجة له نقمة لما يسببه من تلوث كارثي لمياه الخليج الخلابة.

د. عباس صالح البدري *

إن التلوث بالنفط ليست مشكلتنا فقط بل مشكلة عالمية، حيث تقدر كمية النفط المتسربة من النشاطات النفطية في العالم سنوياً بأكثر من عشرة ملايين طن نفط خام بضمنها حوادث الناقلات والكميات المتسربة نتيجة لعمليات التنقيب والاستخراج من منصات الحفر البحرية والحروب وغيرها، ليس النفط هو الملوث الوحيد لمياه الخليج لكنه الأسوأ والأكثر خطورة من غيره، لكون الخليج محاطاً بدول نفطية عملاقة تمخر عبابه عشرات الآلاف من الناقلات النفطية سنوياً تطرح في مياهه مئات الآلاف من الأمتار المكعبة من النفط الخام، فضلاً عن المتسرب من منصات الحفر. من جهة ثانية تشهد دوله انفجاراً حضارياً وصناعياً وسكانياً وبالتالي تشكل مخلفات مصانعها ومصافيها وفضلاً الحضارة ومحطات الكهرباء والتحلية وغيرها تهديداً بتلوث بيئي عظيم إذا لم تسارع تلك الدول مجتمعة لإيجاد حلول ناجعة للسيطرة على هذه المشكلة البيئية للمياه والسواحل، خاصة أن أرقام التحليلات الكيميائية للمياه ورمال السواحل ترتقي للحدود العليا المسموح بها عالمياً. ونتيجة لتصاعد وتائر الإنتاج النفطي والتقدم الصناعي والمدني للدول المتشاطئة فمن المتوقع أن مزيداً من المواد الملوثة ستطرح. لهذا تعد هذه الدراسة ومثيلاتها إشارة إنذار بالخطر لأن الخليج يعد الأكثر تلوثاً من بين بحار العالم، لكنه لم يمت بيئياً بل هو سائر لا محال إلى حتفه من فقدان حالات التوازن البيئي لو بقيت المشكلة من دون معالجات سريعة، فالواجب ألا نقف مكتوفي الأيدي حيال هذه الكارثة المتوقعة وننتظر حتى تتفاقم فيتعقد حلها، وسيكلف ثروات كبيرة بل ربما سيكلف حياة سكان المنطقة بأسرها. فالمسؤولية المباشرة تقع على دول الخليج أولاً لأنها صاحبته ومن ثم دول ومنظمات العالم المتخصصة. ومن الآن فصاعداً يجب أن يعي كل فرد دوره ومسؤوليته للحفاظ على هذه النعمة التي حبانا الله بها وأن يتغيير الاعتقاد بأن الخليج مستودع طبيعي لفضلات نشاطات دولنا نلقي فيه كل مخلفاتنا.

يعرف التلوث البحري بأنه أي تغيير كمي ونوعي يطرأ على مكونات مياه البحار من النواحي الكيميائية والفيزيائية والحياتية تنجم عنه أضرار على حياة الإنسان والكائنات الحية والنواحي الجمالية للمياه والسواحل وأية إعاقة في الاستخدامات المشروعة لها.

ويعد الخليج العربي بحراً صغيراً ضحلاً وذراعاً مائية بمدخل واحد يمتد من خليج عمان جنوباً حتى شط العرب شمالاً بطول ٩٦٥ كم ومساحة ٢٣٥ كيلومتراً مربعاً وأقصى عرض بحدود ٣٧٠ كيلومتر مربع وأضيق منطقة ٥٥ كم عند مضيق هرمز ومياهه ضحلة، فأعمق نقطة قد لا تتجاوز الـ ١٠٠ متر بكثير، وكمية مياه لا تتعدى ثمانية آلاف كيلومتر مكعب. مناخه رطب حار قليل الأمطار ذو مياه هادئة ونادراً ما يتعرض للعواصف ودوامات الموج العالي، لكنه يتعرض صيفاً للعواصف الترابية الصحراوية فهو يعد بيئة ملاحية جيدة، تتشاطأ عليه ثماني دول تعد من أهم دول العالم

ليس النفط هو الملوث الوحيد لمياه الخليج لكنه الأسوأ والأكثر خطورة

النفطية لاحتوائه على العديد من الحقول النفطية والغازية، فضلاً عن الثروة السمكية ومصدر اللؤلؤ والشعاب المرجانية، فهو ممر استراتيجي عالمي لنقل أكثر من ٤٥ في المائة من نفط العالم، فضلاً عن الملاحة التجارية وبالتالي فقد اكتسب أهمية اقتصادية عالمية عظيمة. وللخليج تدفقات قليلة للمياه العذبة من نهري دجلة والفرات والكارون وبعض الجداول عند بوشهر، فهو يتلقى رواسب طمى بسيطة فضلاً عن كميات من الغبار والرمال بسبب الرياح الآتية من الصحراء. ونظراً لطبيعة الخليج شبه المغلقة فلا تتبدل مياهه إلا مرة واحدة كل خمس سنوات تقريباً. وتصل درجة حرارة مياه الخليج صيفاً إلى ٤٠ درجة مئوية تنخفض إلى ١٥ درجة شتاء أما ملوحة المياه فمعدلها بين ٣٧-٤٠ في المائة ترتفع عند السواحل العربية فتصل إلى ٥٠ في المائة أحياناً وهي عالية نظراً لقلة تدفق المياه العذبة وزيادة التبخر لارتفاع حرارة المحيط. ويصل التنوع الأحيائي فيه إلى أكثر من مئتي نوع أسماك، غير الفقريات والقشريات والثديات الأخرى ووفرة من الهائمات والطحالب والبلانكتون والإسفنج والمرجان وأصناف كثيرة من النباتات البحرية فضلاً عن الطيور البحرية المتوطنة والمهاجرة العديدة الأنواع.

وكان تعداد سكان دول الخليج مجتمعة عام ١٩٥٥ لا يتعدى الأربعين مليون نسمة، ارتفع للضعف عام ١٩٧٥ ثم قفز إلى أكثر من ١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠. ويستهلك سكان الخليج حوالي ٧٠٠ مليون طن متري وقود وملوثاتهم تصل إلى ٧٠ مليون طن متري عوادم مياه و٨٠ مليون طن متري فضلات صناعية صلبة وملايين الأطنان من النفط الخام كلها ترمى بشكل أو آخر في مياه الخليج. إذن فالمسألة غير متوازنة بالمرة والأمر في غاية الخطورة بالمدى المنظور. فالتلوث إذن خطر يهدد سكان الخليج والكائنات الحية في مياهه. فعند القيام بسفرة بحرية يمكن ملاحظة تلوث مياهه من خلال تغير لونه، فمن مياه طينية غرينية في شماله تتحول تدريجياً إلى مياه عكرة كثيرة الرغوة ثم إلى مياه زرقاء تختلط معها بقع نفطية سوداء خاصة عند سواحله. ويمكن ترتيب مصادر التلوث كالآتي:

أولاً: النفط الخام المتسرب / ومصادره عديدة أهمها:

❖ مياه الموازنة لناقلات النفط: وهي مياه بحرية تقدر بمئات آلاف الأمتار تحملها الناقلة الفارغة عند إبحارها لموانئ التحميل بغية الحفاظ على توازنها أثناء السير، تقوم بإفراغه قبل التحميل في الخليج العربي، ويكون عادة ممزوجاً بكميات نفط خام موجود أصلاً في الناقلة «يبقى بالناقلة واحد في المائة نفط خام لا يمكن إفراغه» ولكون عدد الناقلات التي تجوب مياهه تزيد على خمسين ألف ناقلة سنوياً، وكل ناقلة تحمل معها مئات الآلاف من الأمتار المكعبة من المياه مخلوطة بالنفط الخام فهذا وحده يعد كارثة متعمدة كبيرة.

❖ غرق وانفجار الناقلات: رغم قلتها لكنها ذات تأثير سلبي كبير على بيئة الخليج المائية، كما حدث لناقلة النفط اليونانية

بوتيانا قرب دبي والناقلة شيريدياك عند جزيرة داس. وهناك حوادث مقصودة لإغراق الناقلات وتفجير موانىء الشحن كما حدث بين عامي ٨٠ - ٩١ أثناء حربي الخليج الأولى والثانية مما تسبب بتسريب ملايين الأطنان من النفط نتجت عنها بقعة أبعادها ٦٠ في ١٢ كيلومتراً، ونتج عنها دمار بيئي كبير جداً على سواحل ومياه الخليج.

❖ انفجار الآبار والأنابيب الناقلة البحرية والمحاذية للساحل: يعاني الخليج من تلك المشكلات بشكل شبه دائم. أسوأها ما حدث عام ١٩٨٣ من تسريبات نفطية من حقول نيروز الإيراني، وانفجار بأحد الحقول البحرية السعودية عام ١٩٨١، وانفجار محطة نفط ميناء الأحمدي الكويتية عام ١٩٨٢ نجم عنها تسرب ملايين الأطنان من النفط غطى معظم مياه وسواحل الخليج وسببت كوارث بيئية.

❖ خلل في شحن وتفريغ الناقلات النفطية: يحدث أحياناً خلل أثناء شحن آلاف الناقلات النفطية الآتية للتحميل مما يسبب تسريباً في النفط، وهذا يشكل تلوثاً نفطياً لا يستهان به بل يعد من الكوارث النفطية في العديد من الأحيان.

❖ التسربات من منصات الحفر العائمة: تنتشر على مساحة مياه الخليج أكثر من ٧٠ منصة حفر تحدياً لكل العقبات التي تواجه الحفر البحري. ورغم كل التطور التقني لكن المشكلات التي تواجهها هي التسربات النفطية والنفايات الضارة وصعوبة التغلب على الحوادث.

❖ مخلفات ومقذوفات السفن التجارية والحربية: لكون الخليج العربي ممراً مائياً تجارياً مهماً نتيجة لدخول آلاف البواخر التجارية والمعدات البحرية الحربية، فهي تقذف أطناناً من الفضلات النفطية والمدنية تضاف إلى الملوثات الأخرى.

ثانياً: التلوث بالمخلفات الصناعية ومحطات توليد الطاقة

تعد هذه الفضلات والمخلفات الصناعية واحداً ضمن أهم مصادر تلوث مياه الخليج لاحتوائها على نسب عالية من العناصر الكيميائية الضارة. ويعتمد نوع ونسب تراكيزها على نوع الصناعة القائمة والمعالجة التي تجريها تلك المصانع على مخلفاتها، لكن أغلب المصانع تشترك في إلقائها الكثير من العناصر الثقيلة والسامة والقواعد والأحماض والأصباغ، فضلاً عن الأمونيا والكبريت والفوسفور والعناصر الثقيلة السامة كالرصاص والزئبق والكوبلت مما ينجم عنها تلوث شديد للمياه. فتدخل تلك العناصر أجسام الكائنات البحرية ثم تنتقل بالسلسلة الغذائية للإنسان مما قد يسبب أمراضاً سرطانية عديدة. أما البكتيريا فتعمل على تحويل الأمونيا إلى نترات تستعملها الهائمات النباتية والطحالب فيسبب نقصاً في الأوكسجين فينشأ ظرف تأكسد لا هوائي يهلك العديد من الأحياء المتنفسة للأوكسجين كالأسماك.

ثالثاً: التلوث بالمخلفات الحضارية والتطور المدني

تشهد الدول المتشاطئة على سواحل الخليج تقدماً صناعياً وحضارياً وعمرانياً كبيراً جداً تتولد نتيجته كميات هائلة من الفضلات العمرانية والمدنية، يضاف إليه التوسع العمراني الكبير باتجاه مياه الخليج نفسها من خلال بناء عشرات الجزر الصناعية والمدن السياحية مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الأحيائي البحري الطبيعي المستقر وتدمير بيئة قاع الخليج وقتل وهجرة الأحياء والقواقع والمفصليات البحرية وموت النباتات البحرية من خلال ردم ملايين الأمتار المكعبة من الصخور والرمال، مع أن تلك المشاريع مدروسة بيئياً لكنها لا تخلو من تلويث.

لا بد أن يتغيير الاعتقاد بأن الخليج مستودع طبيعي نلقي فيه كل مخلفاتنا

رابعاً: التلوث الحراري

ترتفع درجة حرارة مياه الخليج نتيجة للحرارة المتأتية من مصادر عدة منها محركات آلاف السفن والناقلات التي تبحر فيه، ومن خلال طرح ملايين الأطنان من المياه الساخنة وشديدة الملوحة من محطات التحلية. ففي الكويت يطرح يومياً نصف مليون ليتر مياه ساخنة وشديدة الملوحة من محطات التحلية فقط، ويمكن تصور الكميات المرعبة التي تطرحها محطات التحلية في السعودية إذا علمنا أنها تملك أكبر محطات تحلية للمياه البحرية في العالم. مصدر آخر هي مياه تبريد توربينات محطات توليد الطاقة الكهربائية المنتشرة بالمئات على ضفاف سواحل الخليج. إن أي تغيير ولو طفيفاً في درجة حرارة المياه يمكن أن يدفع الكائنات الحية وخاصة الأسماك للهجرة، كما أن الحرارة تعجل العمليات البيولوجية للنباتات والحيوانات البحرية وبالتالي يستنزف الأوكسجين المذاب فتموت الكائنات المائية. ففي عام ٩٩ نفق أكثر من ٧٥٠ طن أسماك قرب سواحل الكويت لنقص الأوكسجين ونمو الهائمات الطافية الفوتوبلانكتون.

خامساً: التلوث بالأمطار الحامضية

رغم قلة الأمطار في المنطقة إلا أنها وبسبب مداخن المصانع وعوادم السفن التجارية والحربية ومعامل التكرير ومحطات الطاقة تدخل أجواء الخليج كميات هائلة من الملوثات الغازية السامة التي تتحد مع الرطوبة العالية في الجو ثم تسقط بشكل أمطار حامضية تزيد من نسبة الحموضة في مياه الخليج وبالتالي تتأثر الأحياء

تعد مياه وسواحل الخليج العربي على قدر كبير من التلوث غير المسبوق مقارنة بغيرها من البحار

البحرية. وتظهر نتيجتها موجات من الأسماك النافقة وندرة في اللؤلؤ فضلاً عن انتشار حالات الربو وأمراض الحساسية بين سكان دول الخليج.

سادساً: التلوث الإشعاعي

تمتلك إيران واحداً من أكبر مفاعلاتها النووية الواقعة في جزيرة «خرج» وهي تطرح كميات هائلة من مياه تبريد قلب المفاعل الملوثة وعالية تراكيز العناصر الثقيلة كالكادميوم والنيكل والكوبلت فتختلط بالمياه وتتناولها الكائنات البحرية فتتركز في أجسامها وتنتقل أثناء تناولها إلى الإنسان. ووجدت دراسة أجرتها جامعة برادفورد البريطانية أن نسب تراكيز عالية من هذه العناصر موجودة في أسماك وقواقع ونباتات الخليج.

سابعاً: التلوث الطبيعي بالطحالب

تراكمت عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠٠٩ كميات هائلة من الهائمات البحرية ذات اللون الأحمر على مياه الخليج العربي، فحولت لون المياه الزرقاء إلى اللون الأحمر وغطت مياه سواحل الخليج. ودرست تلك الهائمات في عدة مختبرات محلية وعالمية ظهر أنها طحالب نباتية وحيدة الخلية ثنائية السوط غير سامة وقد تكاثرت بسرعة للظروف المناخية والغذائية المؤاتية فطفت على سطح المياه وأثرت بشكل مباشر على نسب تركيز الأوكسجين بالماء مما أدى إلى نفوق أكثر من ١٥٠٠ طن أسماك وهلاك العديد من الأحياء البحرية الأخرى. وتعد تلك ظاهرة طبيعية للتلوث حيث ظهرت في مياه اليابان وكوريا وأمريكا والسويد وغيرها، وقد تتكرر في أي وقت ومكان.

ثامناً: التلوث بالتيارات المائية وعمليات المد والجزر

يتأثر الخليج عموماً بحركة التيارات البحرية والمحيطية لنقل المياه الباردة من القطبين والدافئة إليهما وتسمى الدفق البحري. فالمنطقة عموماً تتأثر به فتدخل المياه عبر مضيق هرمز وتصطدم بالشواطىء الشرقية ثم تنزلق بمحاذاته ليعود قسم منها للشواطىء الغربية حيث يجرف معه التلوث من مضيق هرمز والشواطىء الشرقية لتنقلها للغربية. والشيء نفسه يحدث نتيجة حركتي المد والجزر فتنقل الملوثات من بحر العرب إلى مياه الخليج عبر مضيق هرمز يومياً. ولعدم وجود منفذ لخروج الملوثات فإنها تبقى تدور ضمن مياهه فتتركز أمام السواحل العربية.

تأثيرات التلوث بالنفط ومنتجاته

❖ تأثيره في النظام البيئي الخليجي: لكون كثافة النفط أقل من كثافة الماء، فهو يطفو على سطحه مكوناً طبقة عازلة عن الهواء وهذه الطبقة تنتشر فوق مساحة هائلة من سطح الماء «يغطي ليتر نفط مساحة ٤٠٠ م مربع ماء» وبالتالي سيؤثر في التبادل الغازي بين الماء والهواء. وبحسابات بسيطة يمكن تخيل مدى المساحة التي ستتغطى في حال تسرب كميات كبيرة منه. فالنفط مادة هيدروكربونية عضوية سامة لكل الكائنات. فقد وجد أن مركب البنزوثيوفين والمواد المثيلية هي الأخطر كونها مواد مسرطنة للإنسان ومهلكة للأحياء المائية. كما يحوي النفط مادة النفثا ومواد كبريتية مرتبطة بحلقات أروماتية وعناصر ثقيلة ضارة للإنسان والأحياء المائية.

❖ التأثيرات الصحية في الإنسان: للنفط تأثير مباشر وغير مباشر في صحة سكان المنطقة، فمن خلال تبخر المركبات الكربونية الخفيفة واندفاعها للمدن بالتيارات الهوائية فإنها ستؤثر في صحة السكان، فتدخل للرئتين مسببة أمراضاً عديدة. أما المتبقي من النفط بعد التبخر فيمتزج بالماء فيكون مستحلباً عالي الكثافة واللزوجة يمتص العناصر الثقيلة السامة فتقتات عليه الأحياء المائية الدقيقة وينتقل عن طريق السلسلة الغذائية للإنسان بعد تناوله تلك الأحياء فتهاجم تلك العناصر كالزئبق خلايا المخ ولا تظهر آثاره المرضية إلا بعد عدة سنوات. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة مرضى السرطان من سكان بعض دول الخليج عن العديد من دول العالم.

❖ تأثيره في محطات تحلية المياه: يعد التلوث بالمركبات الهيدروكربونية النفطية واحدة من أعقد المشكلات التي تواجهها مئات المحطات الخاصة بتحلية المياه فهي تؤثر في جودة المياه، بل أحياناً إلى استحالة المعالجه والتحلية كما أشار تقرير اتحاد المياه الآسيوي. علماً بأن استهلاك سكان الإمارات السنوي يزيد على مليار ليتر مياه تحلية.

❖ تأثيره المباشر في الكائنات الحية: يبقى النفط طافياً على السطح فيمنع أشعة الشمس من الوصول إلى الأعماق مما سيؤثر سلباً في نمو الكائنات المائية نباتية منها وحيوانية فتقف عملية التركيب الضوئي فيتسبب بنفوق جماعي لكل العوالق المائية والطحالب التي هي مصدر غذاء الأسماك والقشريات. إن نفوق الشعاب المرجانية والإسفنج تتبعه هجرة وهلاك عدد كبير من الأحياء المائية التي تعيش معها كالأسماك وغيرها، فضلاً عن أن هذه الكائنات شديدة الحساسية لوجود النفط فتهلك بسرعة.

❖ تأثير المواد القيرية في جمالية السواحل: يتحول المستحلب النفطي والمائي المتشكل آنفاً بفعل الأكسدة بوجود الأوكسجين وبعض الأحياء المجهرية إلى كتل قيرية سوداء ثقيلة تنزل إلى قاع الخليج أو قد تنقل وتنتشر بفعل التيارات إلى رمال سواحل الخليج الجميلة. فالدراسات تشير إلى أن رمال سواحل شواطىء الخليج أكثر تلوثاً من المياه ذلك لأن النظام الإيكولوجي البيئي الساحلي عند التقاء الأرض اليابسة مع المياه أكثر خطورة بالتلوث خاصة بالمواد القيرية الثقيلة.

❖ التأثيرات الاقتصادية: إن معالجة التلوث بالنفط عالية التكاليف فهي تشكل عبئاً اقتصادياً على ميزانيات دول المنطقة. لقد تعرضت منطقة الخليج عام ٢٠٠٩ إلى اثني عشر حادث تلوث نفطي، يرجع معظمها إلى حوادث اصطدام الناقلات النفطية بالشعاب المرجانية أو الصخور، وحين جرت معالجتها وجد أن تكلفة إزالة تلوث البرميل النفطي الواحد في الحالات الاعتيادية تزيد على ألف دولار، ويتضاعف هذا الرقم في الظروف الجوية الصعبة نظراً لتعقد عمليات التنظيف والوقت المستغرق والمشقة. كذلك فالنفط يتسبب في شل حركة الملاحة وعمليات الصيد، فضلاً عن عزوف المستهلك عن شراء الأسماك والفقريات البحرية. كما أن للنفط تأثيراً في النواحي الجمالية للشواطىء، فقد تشوهت سواحل خليج تاروت السعودي عند انفجار أحد أنابيب النفط الساحلية عام ١٩٧٠.

تلوث مياه البحر بالنفط ليس مشكلة خليجية فقط بل مشكلة عالمية

التوصيات والاقتراحات:

تعد دول الخليج ضمن الدول المهتمة بشؤون البيئة من خلال التشريعات البيئية العديدة ومساهماتها الدولية وتوقيعها العديد من الاتفاقات العالمية الخاصة بالبيئة، كما أنها من الدول الرائدة في مجال تطبيقات وبناء مدن تعتمد الطاقة النظيفة، إلا أن مواضيع تلوث مياه وسواحل الخليج لا تزال بحاجة لإجراءات حازمة كثيرة منها:

❖ القيام بحملة إقليمية للدول المتشاطئة على الخليج وأخرى عالمية لدراسة واقع الخليج البيئي يطلب من الدول الكبرى المشاركة الفاعلة لإيجاد حل للمشكلات البيئية في الخليج.

❖ استخدام التقنيات المتطورة كالأقمار الصناعية والطائرات لمراقبة ناقلات النفط والسفن التجارية والحربية التي تبحر أو التي تعمل مناورات حربية في مياه الخليج لرصد أية مخالفات بيئية وإرغامها لرفع معدلات السلامة وحماية البيئة البحرية للحدود العليا فهو حق مكفول للدول بموجب الاتفاقات الدولية.

❖ إلزام ناقلات النفط بعدم إفراغ مياه الموازنة المزوجة بالنفط والنفايات الأخرى بمياه الخليج أو إفراغها عند الضرورة في محطات استقبال خاصة بعد إجراء المعالجات.

❖ إلزام جميع مستخدمي مياه الخليج بمعالجة مخلفات مصانعهم ومياه الصرف الصحي والزراعي قبل وصولها للخليج على أن تشمل كل المعالجات الطبيعية والبيولوجية والكيميائية بغية التخلص من ملوثاتها وتحسين خواصها وإعادة استخدامها من دون أي ضرر بيئي. وهذا يشمل مخلفات الحفر البري والبحري من أطيان الحفر أو أية مواد هيدروكربونية وإيقاف كل التسربات النفطية من منصات الحفر والأنابيب الناقلة.

❖ مراقبة حازمة لكل الناقلات النفطية الداخلة لمياه الخليج ومنع أي ناقلة يزيد عمرها على خمس عشرة سنة وغير مستوفية لشروط السلامة التي وضعتها المنظمات العالمية، وهو معمول به في الموانىء الأوروبية والعديد من دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة.

❖ دأبت معظم دول المنطقة على إدخال مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة كعامل لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يستوجب إصدار تشريعات وقوانين صارمة لملاحقة ملوثي بيئة الخليج. فالعديد من دول المنطقة لديها تشريعات بيئية كثيرة إلا أنها غير حازمة التطبيق.

❖ الحد من تلوث الخليج مسؤولية المواطن والدولة، لهذا يجب إيقاف رمي كل أنواع النفايات والفضلات والأنقاض الحضارية والمدنية وبشكل كامل فيه، فعلى السكان أن يعوا دورهم وعلى الحكومات أن تعي مسؤولياتها، فالتلوث سيؤثر في الجميع.

❖ رغم أن معظم دول المنطقة وقعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بالبيئة البحرية العالمية كمعاهدة ماربول لمكافحة التلوث بالنفط وحماية مياه البحار وربما أنشئت من خلاله مرافق استقبال في الموانئ النفطية لمعالجة مخلفات

السفن والناقلات لكنها غير مفعلة على الواقع، فالانضمام يعني الكثير لكن التطبيق أهم.

❖ توجيه كل وسائل الإعلام الفعالة بغية نشر الوعي البيئي وتكثيف برامجه، فضلاً عن إطلاع الجيل الجديد على مخاطر تلوث الخليج وخاصة بالنفط مع زيادة النشرات والدوريات المتخصصة في هذا المجال، ويشمل كل المراحل والأعمار.

❖ الاستفادة من التجارب العالمية في مجال معالجة التلوثات الحاصلة، فضلاً عن تبادل المعلومات والتجارب من خلال اتباع آلية أفضل لانتقال تلك المعلومات والتجارب الدولية بعيداً عن الأمور الإجرائية الشكلية بغية مواجهة المخاطر المستقبلية.

❖ لكون أكثر ملوثات مياه الخليج هو النفط ولكونه مركبات عضوية فمن الممكن تنشيط عمليات التحليل الطبيعي بالبكتيريا والفطريات والخمائر بما يسمى التقنية الحيوية الذاتية، حيث إن المركبات النفطية الثقيلة بعد تبخر المركبات الخفيفة تتأكسد بيولوجياً بالأحياء الدقيقة المنتشرة في مياه الخليج الدافئة بوجود غاز الأوكسجين المذاب، فكلما زادت كمية هذه الأحياء نشطت معدلات التحلل الذاتي للنفط، لكنها لا تستطيع تفكيك تجمعات القير على السواحل وقاع الخليج. وتلجأ بعض الدول إلى تسريع عمليات التحلل الذاتي البطيئة بإضافة مغذيات لتلك الأحياء كالفوسفور والنتروجين لتحفيز نموها، كما أن معظم الأحياء المجهرية المستخدمة مهجنة وراثياً لتتحمل سمية المركبات النفطية.

❖ ضرورة إجراء دراسات بيئية متخصصة لتلافي أي أضرار على بيئة الخليج قبل الشروع بإنشاء جزر ومرافق سياحية وأي تغييرات طبوغرافية على قاع الخليج والتوجه نحو الصحراء مع استخدام المياه المعالجة لسقي تلك المناطق الصحراوية.

❖ هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، لهذا فمن المفيد إنشاء أنبوب استراتيجي لنقل النفط من الدول المنتجة على سواحل الخليج إلى ميناء موحد يقع على بحر العرب، وبالتالي ستكون للأنبوب مهمتان إيقاف التلوث النفطي وتسويقه. كذلك يمكن إنشاء طريق بري وخط للسكة الحديدية للنقل التجاري والمدني يخدم دول المنطقة ويقلل من تلوث السفن.

وفي الختام تعد مياه وسواحل الخليج العربي على قدر كبير من التلوث غير المسبوق مقارنة بغيره من البحار مما ينذر بخطر بيئي قادم، وهذا يعد خسارة كبيرة لدول المنطقة والعالم، كونه مصدراً نفطياً وممراً تجارياً واقتصادياً كبيراً. فقد حذّر العديد من خبراء البيئة من أن كارثة بيئية ستحل بمياه وسواحل الخليج بسبب ما يعتبرونه تراخياً من الدول المتشاطئة عليه في اتخاذ إجراءات سريعة منعاً لتفاقمه، خاصة في ما يتعلق بالتلوث النفطي. فخطره لم يعد خافياً على المهتمين بالبيئة والحياة البحرية التي تعد مصدراً غذائياً مهماً لسكان دول المنطقة. فلم يلاحظ أي جهد جدي وسريع لتفادي هذه الكارثة البيئية بالمنظور القريب، لا سيما أن ٣٠ ميناء لهذه الدول تستقبل ما يزيد على ٦٠ ألف سفينة وناقلة نفط سنوياً. فالخليج العربي أمانة في أعناقنا ومسؤولية حمايته بيئياً تتحملها الحكومات والسكان على حد سواء، كما تتحمل دول العالم مسؤولية أخلاقية لامتلاكها التقنيات العلمية. ومع كل هذا الخطر البيئي لا نزال نجد انتهاكات يومية لحرمة مياهه الجميلة وتعريض كائناته الحية بل سكان المنطقة للخطر، فالوقاية خير من العلاج أي إيقاف مسلسل التسرب النفطي خير من تفاقمه أكثر فيستعصي الحل وتصبح مواجهته ثروة مهدورة وجهداً ضائعاً، فلا نستطيع إزالة تلوث المياه ولا إعادة الشعاب المرجانية واللؤلؤ والثروة السمكية والطيور ضمن المدى المنظور ●

*استشاري في شؤون الطاقة والبيئة والمياه

المصادر:
١- محاضرات الجمعية العمومية للأمم المتحدة
٢- الوكيبيديا الدولية
٣- محاضرات وزارتي الدفاع الأمريكية والبريطانية
٤- هادي ناصر الباقر - الحوار المتمدن العدد ٢١٣٩ /٢٠٠٧
٥- أحمد إسلام - عالم المعرفة / الكويت /٢٠١٠
٦- أحمد المحميد - نادي أبها / السعودية/٢٠١١

الجهود الحكومية الخليجية المبذولة في مجال حماية البيئة

اهتمت كافة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة المنصرمة اهتماماً كبيراً بالشأن البيئي، وتجسد هذا الاهتمام في تشريع القوانين التي تعنى بحماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمختلف القضايا البيئية، فضلاً عن بناء الأطر واللجان والمؤسسات الحكومية المختلفة التي تهتم بكافة المسائل المرتبطة بحماية البيئة، ووضع الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل البيئي، الهادفة إلى مواجهة مخاطر التصحر والتغير المناخي، ونقص المياه، والمحافظة على التنوع الحيوي، وغيرها من القضايا البيئية التي تستدعي العمل الجاد لمواجهتها.

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي *

في إطار العمل البيئي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صدرت أنظمة استرشادية ترتبط بقضايا بيئية مختلفة أسهمت الحكومات الخليجية بإعدادها من أهمها ما يلي:

❖ النظام العام لحماية البيئة: يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة على البيئة وحمايتها، وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة «مسقط عام ١٩٩٥م».

❖ النظام الموحد للتقويم البيئي للمشاريع: يهدف إلى مراعاة المردود البيئي للمشاريع المختلفة بحيث لا تؤثر على البيئة والموارد الحيوية ولا تخل بعجلة التنمية، وقد اعتمد هذا النظام من قبل المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة «مسقط عام ١٩٩٥م».

❖ النظام الموحد لحماية الحياة الفطرية وتنميتها: ويهدف إلى وضع التشريعات اللازمة لحماية الحياة الفطرية بشقيها الحيواني والنباتي والعمل على تنميتها في مواطنها الأصلية، وتأهيل المناطق المتضررة بيئياً، وقد اعتمد هذا النظام من قبل المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة «الكويت عام ١٩٩٧».

❖ النظام الموحد للتعامل مع المواد المشعة: ويهدف إلى وقاية صحة الإنسان وحماية البيئة من أخطار الأشعة والمواد المشعة التي يتعرض إليها من المصادر المختلفة وإقرار الحدود المقبولة للتلوث الإشعاعي في المواد الغذائية والأعلاف الحيوانية، وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة «الكويت، ١٩٩٧».

❖ النظام الموحد لإدارة النفايات: ويهدف إلى حماية صحة الإنسان والمحافظة على مقومات البيئة المختلفة من مخاطر المخلفات الصلبة والنفايات السامة التي تتكدس في البيئة وذلك بإدارتها الإدارة السليمة، وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة «الكويت، ١٩٩٧».

❖ إجراءات التنسيق بين دول المجلس في ما يخص عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود فيما بينها بغرض معالجتها أو تدويرها أو التخلص منها: وتهدف إلى استفادة دول المجلس من المرافق القائمة في أية دولة من دول المجلس للتعامل مع

دول مجلس التعاون وقعت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة

لا بد من تشريع قوانين تعنى بحماية المستهلك

النفايات الخطرة في ما يخص معالجتها أو تدويرها، وقد اعتمدت هذه الإجراءات من قبل المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة «الكويت، ١٩٩٧».

❖ النظام الموحد لإدارة الكيماويات الخطرة: ويهدف إلى ضبط ممارسات إدارة المواد الكيميائية الخطرة في دول المجلس، وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين «مسقط، ٢٠٠١»

❖ النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية: ويهدف إلى وضع أسلوب مناسب للمراقبة والتحكم في عمليات إنتاج وفرز وتخزين ونقل ومعالجة نفايات الرعاية الصحية الخطرة والتخلص منها بطرق آمنة في دول المجلس، وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين «مسقط، ٢٠٠١م».

❖ المعايير والمواصفات البيئية لجودة الهواء والمياه والتحكم في الضوضاء واللوائح الخاصة بها: وتهدف إلى تحديد مستويات الملوثات في البيئة الداخلية والخارجية في دول المجلس، والتي اعتمدت من المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين «المنامة، ٢٠٠٤».

❖ النظام الاسترشادي الموحد للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون: ويهدف إلى التخلص التام من استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وإحلال البدائل الآمنة وفقاً لأحكام بروتوكول مونتريال وتعديلاته، وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين «أبوظبي، ٢٠٠٥».

كما وقعت دول المجلس أو قبلت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة وحماية الحياة الفطرية والموارد الطبيعية. وإدراكاً لأهمية هذه الاتفاقيات فقد شكلت دول المجلس فريق عمل خاصاً لكل اتفاقية يتابع تطوراتها ومستجداتها بما يخدم مصالح دول المجلس على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن أبرز الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دول المجلس أو قبلتها ما يلي:

❖ اتفاقية منع تلوث البحار وإغراقها بالفضلات الفاسدة وغيرها من المواد لعام ١٩٧٢.

❖ الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في عرض البحر لعام ١٩٧٤ وتعديلاتها وبروتوكول عام ١٩٧٨ الملحق بها.

❖ اتفاقية الأمم المتحدة حول القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢.

❖ اتفاقية الأنظمة الدولية لمنع وقوع الاصطدام في عرض البحر لعام ١٩٧٢ والأنظمة الملحقة بها.

❖ الاتفاقية الدولية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٥٤ وتعديلاتها.

❖ الاتفاقية الدولية الخاصة بحق التدخل في حالة وقوع حادثة تسبب أو يمكن أن تسبب تلوثاً بالنفط في أعالي البحار لعام ١٩٦٩.

❖ الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالنفط لعام ١٩٦٩ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٧٦.

❖ الاتفاقية الدولية الخاصة بالاتجار الدولي ببعض أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض لعام ١٩٧٣.

❖ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام ١٩٩٢.

❖ بروتوكول «كيوتو» المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٧.

بروتوكول عام ١٩٩٢ المتضمن التعديلات الواردة على الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي لعام ١٩٧١.

❖ اتفاقية حدود المسؤولية عن المطالبات البحرية لعام ١٩٧٦.

❖ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام ١٩٩٤.

❖ اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢.

❖ اتفاقية استوكهولم بشأن المواد العضوية الثابتة غير القابلة للتحلل لعام ٢٠٠١.

❖ اتفاقية روتردام الخاصة بشأن الموافقة المسبقة عن علم بالتجارة الدولية في المبيدات والكيماويات الخطرة في التجارة الدولية لعام ١٩٩٨.

وفي إطار تعزيز التعاون الإقليمي ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال حماية البيئة وقعت دول مجلس التعاون الخليجي على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ذات العلاقة بتطبيق مناهج وبرامج حماية البيئة يمكن إيجاز أهمها بما يلي:

❖ اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث وبروتوكولها بشأن التعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.

❖ البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري لعام ١٩٨٩.

❖ البروتوكول الخاص بحماية البيئة البحرية من التلوث الناتج عن مصادر البر لعام ١٩٩٠.

❖ بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها لعام ١٩٩٨.

❖ اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠١.

كما اهتمت حكومات دول المجلس بجوانب التوعية البيئية وتجسد ذلك في إنتاج العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية حول مجالات البيئة المختلفة والمخاطر التي تتعرض إليها بيئة دول المجلس، كما استغلت الاحتفالات بأيام البيئة المختلفة كيوم البيئة الإقليمي، ويوم البيئة العربي، واليوم العالمي للبيئة، واليوم العالمي لعالمي للمياه، واليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون، واليوم العالمي للتنوع الحيوي وكذلك الأسبوع البيئي في دول مجلس التعاون الذي يعقد في شهر فبراير من كل عام في إعداد برامج خاصة تهدف إلى نشر الوعي البيئي، كما قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإدخال الكثير من المفاهيم البيئية ضمن مناهج التعليم بمراحله المختلفة بقصد إكساب الفرد للقيم والمفاهيم المطلوبة لفهم العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة.

قامت دول «التعاون» بإدخال الكثير من المفاهيم البيئية ضمن مناهج التعليم

كما خصص الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة في عام ١٩٩٧ جائزة دورية للبيئة تهدف إلى تشجيع الأعمال البيئية والمبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها المساهمة في حماية البيئة وصون مقوماتها وتحفيز الأفراد والمؤسسات للابتكار والإبداع في مجال البيئة وتنميتها، كما تهدف إلى نشر الثقافة والوعي البيئي بين السكان في دول المجلس، وتتضمن الجائزة خمسة أقسام: أفضل بحث في مجال البيئة، التوعية البيئية، وشخصية البيئة، والأعلام البيئي، وأفضل مؤسسة صناعية في كل دولة من دول المجلس تلتزم بالمقاييس والمعايير البيئية.

ولم يقتصر اهتمام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بالبيئة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بل تعدى ذلك على الصعيد العالمي، حيث تم تخصيص جوائز عالمية تمنح في مجال البيئة منها جائزة السلطان قابوس بن سعيد لحماية البيئة والتي تهدف إلى مكافأة الإسهامات البارزة التي يقدمها الأفراد أو المعاهد أو المنظمات في مجال إدارة البيئة وصونها بما يتفق مع سياسات اليونيسكو وأهدافها وغايتها، وكذلك جائزة زايد الدولية للبيئة التي تهدف إلى تكريم الأفراد أو المؤسسات البارزة والرائدة في مجال البيئة على الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين البيئة من أجل التنمية. كما استضافت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الفعاليات والمنتديات والمؤتمرات العالمية ذات الصلة بالشأن البيئي ●

*خبير تعاون دولي- وزارة الخارجية- دولة قطر

مقال araa@araa.net

التغيرات المناخية وأثرها في مشكلة الموارد المائية بدول الخليج

كانت التغيرات في المناخ سبباً في ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما نسبته ٦٠ درجة مئوية، خلال القرن العشرين «الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠٠١»، والتوقعات تفيد بأن هذه الزيادة سوف ترتفع بحدود ٤,١ إلى ٨,٥ درجة مئوية عام ٢١٠٠م، معتمدةً بذلك على مستوى الاحتراق الذي ينجم عن الوقود المستخرج من الأرض، وأكثر هذه الزيادة في الارتفاع سيكون بسبب زيادة كتل الغازات المركّزة والتي تنطلق من البيوت الزجاجية «الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ٢٠٠٧».

د. قاسم شاكر الفلاحي *

إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة المتوقع ما بين ١ إلى ٥,٢ درجة مئوية خلال عام ٢٠٣٠م، فمن المتوقّع أنّ مليارات البشر وخاصّةً في الدول النامية سيواجهون تغيرات في نزول مياه الأمطار ونقصاً حاداً في المياه والجفاف والفيضانات. وستؤثر هذه الأحداث في زيادة إفساد الأرض وفقدان الحياة عليها. وستؤثر تغيرات المناخ أيضاً في فصول النمو وإنتاج المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية وأمن الطاقة.

وبذلك تكون هذه التغيرات في المناخ ذات تأثير مباشر على المجتمعات غير الحصينة، ولكن هذا التأثير سواءً كان موجوداً أم غير موجود فلا تزال هناك تحديات أكثر قسوة ذات صلة بالأمن الغذائي والصحّة والفقر.

إنّ تغيرات المناخ الحساسة هي بمثابة قضايا بيئية مهمة وتشكّل تهديدات جدّية للشعوب الفقيرة وغير الحصينة على امتداد العالم وتجلب المخاطر الكبيرة مثل نقص الطعام وانعدام الأمن والأمراض، جاعلةً السكان في مخاطر واسعة من حيث الصحّة وسبل العيش وبهذه الحالة تكون المجاعة في العالم قد ارتفعت لتشمل أكثر بكثير من مليار إنسان.

ومن الضروري أنْ يكون تغير المناخ دافعاً آخر لإدارة الأرض والبيئة وتقديم الطرق للوصول إلى القوانين ذات الصلة بنصوص «اتفاقية مكافحة التصحّر وإحصاءاتها... إلخ» وتعزيز سبل الحياة وإدامة الإنتاج لمواجهة الجوع، أمّا بخصوص منطقتنا والشرق الأدنى الذي يتكوّن من ٣٢ بلداً في وسط وغرب آسيا وشمال إفريقيا، فيبلغ عدد سكان هذه المنطقة «حسب تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية «فاو» نُشِرَ عام ٢٠٠٥»، أكثر من ٧٢٠ مليون شخص موزعين بشكل متفاوت بين بلدٍ وآخر، كما هو الحال في بعض الأقطار التي يبلغ عدد نفوس أحدها حوالي نصف مليون نسمة بينما يبلغ عدد نفوس دول أخرى أكثر من ١٧٠ مليون نسمة.

وتعتبر منطقة الشرق الأدنى أكثر مناطق العالم نقصاً في المياه، ففي تقرير آخر لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) نُشِرَ عام ٢٠٠٧ ذكر أنّ مستوى المياه للشخص الواحد عام ٢٠٠٥ بلغ ٧٠٠،١ م٣، مقارنة بالنسبة العالمية لحاجة الفرد من المياه وهي حوالي ٥٠٠،٨ م٣، أمّا في منطقتنا فكميات المياه للفرد قليلة

لا تزال هناك تحديات عالمية أكثر قسوة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والصحّة والفقر

وتتراوح ما بين ٨ م٣ إلى ما يقارب ٧٠٠٠م٣ للفرد الواحد في بعض الحالات.

وتعاني منطقة الخليج العربي نقصاً في الموارد المائية، ويؤدي النقص في المياه المتوفرة إلى العجز الزراعي الذي يعرف بانخفاض وفرة التربة الرطبة تحت المستوى المطلوب للمحصول خلال كل مرحلة نمو مختلفة مؤدية إلى نتيجة إنماء ضعيفة في المحاصيل الزراعية. وتبدأ نتائج الجفاف الهيدرلوجي حين تبدأ النواقص في الترسّبات بخفض مصادر المياه الموجودة فوق الأرض والمياه الجوفية أيضاً. ويحدث هذا حين يكون هناك نقصٌ في مصادر المياه وخاصة الأمطار في ظروف اعتيادية أو في حالة نضوب المياه الجوفية.

وتكون تأثيرات المناخ على المستويين الاقتصادي والاجتماعي مباشرة على النشاطات الإنسانية في مجالاتها المختلفة بفعل انخفاض معدلات هطول الأمطار والثلوج وما يتصل بها من وفرة المياه. وهذا واضح في المستوى المدروس للظروف المحيطة وخلال مرحلة زمنية واسعة.

التأثيرات المحتملة لتغيّر المناخ على الجفاف في الشرق الأدنى

لقد أدّى الجفاف الواسع نتيجة التغيرات المناخية في الشرق الأدنى بداية القرن الحادي والعشرين إلى آثارٍ مباشرةٍ على المواطنين وخاصّةً في حياتهم المعيشية والبيئية.

تذكر التقارير العلمية أنّ عام ٢١٠٠م سيكون معدّل التكلفة ٥,٢ في المائة في المناطق المتأثرة بالتغير المناخي العالي كبعض الأجزاء من الشرق الأدنى وخاصّة الشرق الأوسط، بينما يكون معدّل التكلفة على إفريقيا والشرق الأوسط ما نسبته ٥,٣ في المائة متأثّرةً بالتغير المناخي.

ومن أجل درء خطر التغيرات المناخية والحد من خطورتها وآثارها السلبية على منطقة الخليج العربى والمنطقة بصورة خاصّة وأحوال القاطنين فيها من السكان، يجب القيام بسلسلة من الإجراءات الأساسية التي تساعد على الحد من نتائجها، وأهمها:

❖ الانتقال من التعامل مع الجفاف كحالة طارئة إلى خطة عمل طويلة الأمد والقيام بأعمال دائمة لتخفيف التأثيرات المضادة لهذه الظاهرة. ففي بعض البلدان المحدّدة يتوجب العمل على تبني عمل إداري وفني جاد في تطوير استراتيجيات وطنية لتسكين وتخفيف العجز ويأتي ذلك من خلال وضع برنامج عمل بيئي عالمي متطور كمواجهة أحداث المناخ العنيفة مثل الفيضانات والجفاف مثلاً، وتمكين المجتمعات من التقليل من المخاطر التي ترافق هذه الأحداث.

❖ المساعدة أيضاً على إقامة المشاريع التي تخص التغيرات المناخية والبيئية وتقوية الحكومات وجهود الجاهزية بمساعدة المنظمات العالمية والأمم المتحدة وبرنامج البيئة والتربية التابعة لها والمراكز العربية لدراسات المناطق والأراضي الجافة.

❖ قيام منظمات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والصناديق العربية والاتحاد الأوروبي بدعم برامج معالجات وتخفيف تأثير الجفاف خاصة بالنشاط الوطني للدول التي تعاني منه، وذلك من خلال تجهيز المساعدات الغذائية لها وتزويد هذه البلدان بالخبرة والدراسات الخاصة بتأهيل المشاريع وإدارتها، إضافة إلى بعثات الخبراء ومجالات أخرى لتبادل المعلومات وتطوير الكفاءات لتطوير برامج التعاون المشتركة والنشاطات المفصلية والتي تؤدي إلى انسجام الخطط المرسومة في مواجهة الجفاف وتخفيفه بين الدول المتجاورة.

تعد دول الخليج العربية من أكثر الدول العربية تأثراً بمشكلة ندرة المياه

❖ إقامة الخطوط الدالّة لإسناد الدول في الاستعداد لبرامج عمل وطنية لتطوير فرص دعم مالي جديدة وتجهيز الخدمات التدريبية للكوادر الوطنية من أجل بناء القدرات الجاهزية لمواجهة الجفاف والأزمات المناخية.

❖ تجهيز وتدريب القدرات الوطنية على شبكة (Network) والمكننة في ما يخص الجفاف والتصحّر والتغيرات المناخية.

❖ تأسيس نظام إنذار مبكّر للفيضانات والكوارث المحتملة والجفاف والتصحّر، مثل العناصر الأساسية لخطط تخفيف آثار الجفاف والجاهزية لمواجهة هذه الأحداث.

❖ لفْت الانتباه الى أحجام المخاطر الناجمة عن هذه الأحداث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال هيكلة خطط الاستعداد.

❖ شمول كافة قطاعات المجتمع بما فيها المنظمات غير الحكومية والمرأة والشباب لإقامة حملات توعية وتثقيف للوقوف بوجه الأزمات الناجمة عن التغير المناخي مع التعريف بدور كل قطاع من المجتمع.

❖ توفير التسهيلات من أجل السماح بإيجاد قدرة ميكانيكية وفنية بإمكانها التعامل مع الحدث في المقاطعة أو الإقليم أو على المستويات الوطنية.

❖ تقديم الدعم لنقل التكنولوجيا والبحث ذي الصلة بنشاطات تخفيف الجفاف وتأثيراته المناخية في ما يتعلق مثلاً بالتربية الحيوانية والأمراض والتكنولوجيا الحياتية، بناء القدرات، وتطوير المصادر البشرية.

وتشير التوقعات السياسية إلى أن حروب القرن المقبل ستكون على المياه في ضوء تزايد الحاجة المائية ونقص الموارد منها، وهو

العالم العربي لا يحظى إلا بحوالي 0,5٪ من الموارد المائية العذبة المتجددة في العالم

الأمر الذي سيؤدي إلى نشوب الصراعات والخلافات حول مصادر المياه؛ باعتبار أن الماء من أهم الموارد على وجه الأرض؛ نظراً إلى أنه المطلب الأساسي لتحقيق أي تنمية على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه عنصر أساسي لاستمرار حياة الكائنات الحية بأكملها، الأمر الذي يتوقع معه حدوث خلافات وصراعات حول مصادر المياه، وأن العالم العربي على الرغم من أنه يشغل ١٠ في المائة من مساحة العالم ويمثل سكانه نسبة ٥ في المائة من إجمالي السكان في العالم إلا أنه لا يحظى إلا بحوالي ٠,٥ في المائة من الموارد المائية العذبة المتجددة في العالم، وتعد دول الخليج العربية من أكثر الدول العربية تأثراً بمشكلة ندرة المياه، وذلك بالنظر إلى أن الخليج منطقة صحراوية جافة وفقيرة بمواردها المائية، حيث لا يتعدى نصيبها من الموارد المائية السطحية المتاحة في الوطن العربي الـ ٤,٤ في المائة في حين أنها تستخدم ١٢,٣ في المائة من إجمالي المساحة الزراعية العربية.

وتتمثل أهم مظاهر الأزمة المائية في الخليج في النقاط التالية:

١- شح الموارد والارتفاع السريع للطلب على المياه لمختلف الأغراض، حيث تقع دول الخليج العربية كافة (باستثناء عمان) في مجموعة البلدان ذات الموارد المائية المحدودة أي تحت خط الفقر المائي في ظل ارتفاع الطلب على المياه.

٢- غياب التخطيط الوطني الشامل للمياه، وهو ما يمثل ضغطاً على المياه الجوفية الخليجية.

٣- عدم تبني نظم الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

٤- ضعف التشريعات والأطر التنظيمية.

٥- تشتت جهود الجهات المسؤولة عن إنتاج وتوزيع المياه وتداخل مسؤولياتها، الأمر الذي نتج عنه سوء استخدام للموارد المائية واستنزافها متمثل في زيادة ضخ المياه الجوفية واستنزافها مع التوسع المكلف في إنشاء محطات التحلية؛ ما أدى إلى عجز كبير في تغطية خدمات المياه والصرف الصحي واستنزاف كبير للتكوينات الحاملة للمياه وآثار سلبية على البيئة والارتفاع الهائل للاستثمارات المالية المطلوبة لمشاريع المياه اللازمة لسد الاحتياجات المتنامية.

٦- عدم اتباع السياسات المستدامة للتعامل مع أزمة المياه والاعتماد على الحلول الوقتية.

٧- الاعتماد على موارد غير تقليدية للمياه تتمثل في الاعتماد على المياه السطحية ومياه الأمطار في فصل الشتاء والمياه الجوفية.

وتسعى دول الخليج إلى إدارة الأزمة المائية فيها من خلال خطوات عدة تتمثل في الآتي:

١- التوسع في إنتاج المياه الجوفية.

٢- التوسع في إنشاء محطات تحلية حيث تنتج دول الخليج الآن يومياً ٨,٣ مليون متر مكعب من المياه المحلاة أي ٦٢,٤ في المائة من الإنتاج العالمي للمياه المحلاة إلا أن اعتماد الدول على هذا الأمر يتفاوت من دولة إلى أخرى، فتأتي الإمارات في المقدمة بنسبة ٦٤,٥ في المائة من احتياجاتها، تليها الكويت بنسبة ٦٣,٢٤ في المائة وقطر بنسبة ٤٩,٥ في المائة، ثم البحرين بنسبة ١٩ في المائة.

٣- التوسع في معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

٤- عقد العديد من اللقاءات التي تبحث في إيجاد حلول لمشكلة ندرة المياه الخليجية، وتسعى مثل هذه اللقاءات إلى تحقيق أهداف عدة تتمثل في الآتي:

١- تقييم الأوضاع الحالية لإدارة الموارد المائية في دول المجلس وتحديد أهم مشكلاتها ومعوقاتها.

٢- تحديد القضايا ذات الأولوية والتحديات التي تواجه دول المجلس لتحقيق تنمية مستدامة لموارد المياه.

٣- تبادل الخبرات والتشاور حول الأساليب والتقنيات الحديثة في مجالات السياسات المائية الشاملة، واستراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المالية ومتطلبات تطويرها وتنفيذها في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية.

٤- استعراض الطرق والخبرات المتوافرة في مجال الطلب وترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها وحمايتها في القطاعات المستخدمة للمياه في دول المجلس.

٥- تشجيع الدراسات التطبيقية التي تعالج مشكلات المياه وتوفير الحلول الملائمة لدول المجلس تقنياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

٦- إيجاد ملتقى للمناقشة العلمية المفتوحة وبناء القدرات البشرية في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية المتكاملة بدول مجلس التعاون.

يجب التعامل مع الجفاف بخطة عمل طويلة الأمد وليس حالة طارئة

ويمكن في هذا المجال عرض أهم التوصيات التي توصلت إليها الأبحاث والندوات المنعقدة بشأن أزمة المياه في الخليج في التالي:

١- الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة عند إعداد وصياغة ومراجعة الخطط والسياسات المائية.

٢- إيجاد بيئة مؤاتية تشجع القطاع الخاص على الإسهام مع القطاع الحكومي في الاستثمار بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك وضع الضوابط القانونية والتشريعية اللازمة واعتماد سياسة واضحة تبين الدور المنشود من القطاع الخاص وسياسة التعرفة بالشكل الذي يحافظ على حقوق الدولة والمواطن والمستثمر.

٣- الاهتمام بتطوير الكفاءات الوطنية والقدرات المؤسسة في قطاع المياه.

٤- تفعيل دور مستخدمي المياه وإشراكهم في القرارات المتعلقة بقضايا المياه.

٥- العمل على التوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي على أسس مستدامة.

٦- تكثيف عمليات الكشف وإصلاح التسربات في شبكات مياه الشرب والصرف الصحي.

٧- استمرار حملات التوعية بضرورة ترشيد استهلاك المياه.

٨- العمل على استصدار الأنظمة والمواصفات التي من شأنها التقليل من استهلاك المياه في المنشآت العامة والخاصة.

٩- تشجيع العمل الخيري لدعم برامج ترشيد المياه خاصة في المنشآت العامة.

١٠- الاستفادة من نتائج الدراسات البيئية المتعلقة بنشاطات التحلية.

١١- توطين تقنية التحلية في جوانبها الصناعية، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على الكوادر الوطنية.

١٢- إيجاد آلية للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين قطاعات التحلية.

١٣- دعم دراسات البحث والتطوير لرفع الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكلفة لمحطات التحلية.

١٤- التوسع في استخدام المياه المعالجة في أغراض الري وغيره من الاستخدامات الملائمة.

١٥- التأكيد على ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تقدير الاحتياجات المائية والكميات المستهلكة لري المحاصيل الزراعية.

١٦- ضرورة مراعاة القيمة الاقتصادية للمياه في القطاع الزراعي ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

السمات البيئية للخليج العربي والاختناقات المتوقعة

يحتل الخليج العربي مساحة جغرافية متميزة في العالم جعلته محط الأنظار منذ قديم الزمان، وزاد من أهميته في العصر الحديث اكتشاف حقول غنية من النفط والغاز فيه، فأصبح قبلة لشعوب العالم وصناعييها وقواتها العسكرية أيضاً، فأدى كل ذلك مجتمعاً إلى تزايد الضغط على بيئته الهشة أساساً، وقد يعرضها إلى الخطر ما لم تتخذ إجراءات احترازية تحول دون تدهور البيئة فيه، وتحول عمليات استغلال الموارد فيه إلى عمليات تنموية مستدامة.

د. مثنى عبد الرزاق العمر *

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي الساحل الجنوبي والجنوبي الغربي من ضفاف الخليج العربي، ويبلغ طول الساحل البحري لكل منها كما يلي بتداء من أطولها: المملكة العربية السعودية ٧٩٠ كم، قطر ٧٠٠ كم، دولة الإمارات العربية المتحدة ٦٥٠ كم، الكويت ٣٥٠ كم، البحرين ١٢٦ كم، فضلاً عن سلطنة عمان التي تشرف على مضيق هرمز والعراق ٩٠ كم، وتحتل إيران السواحل الشرقية والشمالية بشريط ساحلي يبلغ ١٢٥٩ كم طولاً.[١] ولا يتجاوز عمق المناطق البحرية في الخليج العربي ٨٠ - ١٠٠ متر كحد أقصى، ويقل العمق كلما اتجهنا نحو السواحل الغربية، حيث يبلغ ١٠ - ٢٠ متراً قبالة السواحل الإماراتية (شكل ١) وهي أعماق قليلة بالمقارنة بخليج عمان مثلاً حيث يصل العمق إلى ٢٠٠٠ متر وأكثر، وبذلك لا يعد الخليج العربي بحراً حقيقياً من الناحية الجيولوجية، ورغم ذلك تعيش في جوفه مجموعة من الأحياء البحرية الحيوانية والنباتية تقدر بنحو ٣٦٥٠ نوعاً، والتي تشكل أنواعاً فريدة تشكل كنوزاً وهبها الخالق عز وجل للبشرية، والتي أصبح ما لا يقل عن ٥٠ نوعاً منها عرضة لخطر الانقراض المحدق بها في الوقت الحاضر.[١]

كانت البيئة المائية للخليج العربي تستلم مياهاً عذبة من نهر شط العرب قادمة من العراق «نهري دجلة والفرات» ونهر القارون في إيران، والتي كانت تقدر بنحو ٤٨ كيلومتراً مكعباً في السنة في عام ١٩٩٣[٢] وقد تناقصت هذه المناسيب بشكل كبير في الآونة الأخيرة، لتضيف أعباءاً جديدة على هذه البيئة الهشة. وتتحرك مياه الخليج في دورة بعكس اتجاه عقرب الساعة بسرعة ١-١,٥ عقدة[١] هذا فضلاً عن دورة المد والجزر التي تعمل على حركة الكتلة المائية ويقدر ارتفاع المد بنحو ٣-٤ أمتار في النواحي الشمالية إلى متر في الجنوب على وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.[١] وعلى اليابسة حيث الرمال القاحلة يسود المناخ الصحراوي المتميز بارتفاع درجة الحرارة وشدة سطوع الشمس ونقص المعدل السنوي

يتوقع لمشكلة المد الأحمر أن تزداد في السنوات القليلة المقبلة بسبب الاختلالات البيئية في منطقة الخليج

للأمطار الذي لا يتجاوز ٩٠ ملم كمعدل، مما يسبب شحاً في الموارد المائية العذبة، وبالتالي تناقص كميات المياه الجوفية، وقد عوض الله الإنسان في مثل هذه المناطق الجافة والقاحلة في القرن العشرين بتكنولوجيا تحلية مياه البحر المالحة، فسارعت الدول الخليجية إلى اقتباس هذه التقنية الرائعة لتعويض النقص في المياه الصالحة للشرب، فانتشرت محطات التحلية على شواطئ الخليج العربي، حيث قدر بعض الباحثين عدد محطات التحلية المنتشرة على شواطئ الخليج العربي على وفق تقديرات عام ٢٠٠٠ بنحو ١٥٠٠ وحدة إنتاجية لكل من الماء والكهرباء، وقد ارتفعت هذه التقديرات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة في أعدادها، فضلاً عن زيادة حجم الإنتاج اليومي للبعض منها، وقد قدر بعض الباحثين في عام ٢٠٠٧ مجموع كميات المياه المحلاة المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي بما يزيد على ٥ ملايين متر مكعب يومياً وهي تمثل نحو ٥٨ في المائة من كمية المياه المنتجة في عموم العالم.[٥] ومن المعلوم أن تقنية تحلية المياه المصاحبة لإنتاج الطاقة وعلى الرغم من أهميته البالغة للإنسان إلا أنها تؤدي إلى طرح مياه ساخنة وذات ملوحة أكثر ارتفاعاً فضلاً عن طرح مواد كيماوية بين الحين والآخر إلى البيئة البحرية، وجميعها ذات تأثيرات بيئية تستوجب المراقبة المباشرة.

تقنية تحلية المياه تؤدي إلى طرح مياه ساخنة وذات ملوحة أكثر في مياه الخليج

أهم الأخطار البيئية المتوقعة

١- الملوحة: تعد مياه الخليج العربي من أكثر بحار العالم ملوحة - باستثناء البحر الميت بالطبع - إذ يبلغ المعدل العام لها في حدود ٤٥ غراماً من الملح في كل لتر من الماء فيه، ويذكر أن درجات الملوحة تختلف من موقع إلى آخر، ففي بعض المناطق من سواحل البحرين ترتفع هذه الملوحة لتصل ما بين ٥٠ - ٥٥ غراماً/لتر [١]، وعموماً تكون في أقصى معدلاتها صيفاً، في حين سجلت سواحل أبوظبي أقصى المعدلات من حيث الموقع، وبذلك تفوق هذه المعدلات ملوحة البحر الأحمر التي تبلغ ٤١ غراماً/لتر والبحر المتوسط ٣٨,٦ غرام/لتر [١]، في حين يبلغ المعدل العام لبحار العالم قاطبة في حدود ٣٤,٥ غرام/لتر.[٤] وأشارت دراسات سابقة في هذا المجال إلى توقع زيادة الملوحة في مياه الخليج العربي في عام ٢٠٥٠م بنحو ٢,٢ غرام/لتر عن معدلاتها الحالية [٢] وهذا مؤشر إلى خطورة تفاقم الوضع البيئي. وتعود أسباب ذلك إلى ثلاثة عوامل مجتمعة أولها تزايد استهلاك المياه لأغراض التحلية، وثانيها ارتفاع معدلات التبخر التي يتوقع لها أن تزداد مواكبة لظاهرة التغير المناخي العالمي، وثالثها تناقص كميات المياه العذبة الواردة إلى الخليج العربي. وهذه الملوحة العالية تسبب ضرراً مباشراً للأحياء المائية كما تؤثر في نسبة ذوبان الأوكسجين في المياه الذي يبلغ حالياً ما بين ٤,٨ - ٦,٥ ملغم/لتر والذي تترتب على انخفاضه العديد من التأثيرات الأخرى التي لا مجال للدخول في تفاصيلها الآن، هذا فضلاً عن تناقص كفاءة محطات تحلية المياه كلما ارتفعت الملوحة.

٢- التلوث من مصادر مدنية: هناك العديد من المصادر المنزلية تسبب التلوث بالمواد العضوية ومختلف أنواع الملوثات الأخرى وهي تتفاوت من منطقة إلى أخرى، بصورة يصعب حصرها في هذه العجالة، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده فريق عمل من باحثين دوليين من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا بمشاركة باحثين من الكويت وقطر والبحرين وعُمان في عام ٢٠١٠ [٦] بتأكيد وجود كميات كبيرة من مياه المجاري غير المعالجة تطرح يومياً في مياه الخليج العربي، وقد أدى ذلك إلى التأثير في نوعية المياه وحالات مختلفة من نفوق الأسماك، ومقابل من ذلك لابد من الإشارة إلى وجود الكثير من وحدات المعالجة في معظم أو كافة الدول الخليجية ولو أن كفاءتها تختلف كثيراً من مكان إلى آخر. ويسبب هذا النوع من التلوث ظهور البكتيريا والمواد العضوية في المياه التي تؤدي إلى نقص الأوكسجين الذائب، كما يزيد من تراكيز النترات والفوسفات بدرجة رئيسية والعديد من الأملاح أو العناصر الأخرى ومن بينها الثقيلة بدرجات أقل، ولا يبدو أن هناك تشريعات بيئية مطبقة في هذا المجال على الصعيد الإقليمي.

٣- التلوث العضوي بسبب حركة النقل البحري: تزدحم حركة النقل البحري لناقلات النفط العملاقة، والناقلات التجارية وسفن الركاب السياحية بشكل يومي في هذه المساحة المحدودة للخليج العربي مارة من خلال عنق الزجاجة فيه وهو مضيق هرمز، مما يزيد من تفاقم الوضع البيئي نتيجة تصريف المخلفات إلى البيئة البحرية، ولا يبدو أن هناك تشريعات بيئية مطبقة في هذا المجال على الصعيد الإقليمي وإن وجدت فإن الرقابة على التطبيق غير محكمة للغاية.

٤- الأنشطة الصناعية: ينتشر العديد من الأنشطة الصناعية على سواحل الخليج العربي ومن بينها مصانع تكرير النفط، صناعة الألمنيوم، الأسمنت، والأمونيا والميثانول والصناعات الغذائية وغيرها، فضلاً عن محطات توليد الطاقة وتحلية المياه التي ذكرناها آنفاً، وعلى الرغم من وجود وحدات معالجة في العديد منها إلا أن الحوادث الصناعية والتسربات

الشكل رقم ١ خريطة توضح الأعماق المختلفة للخليج العربي بالمقارنة بخليج عمان

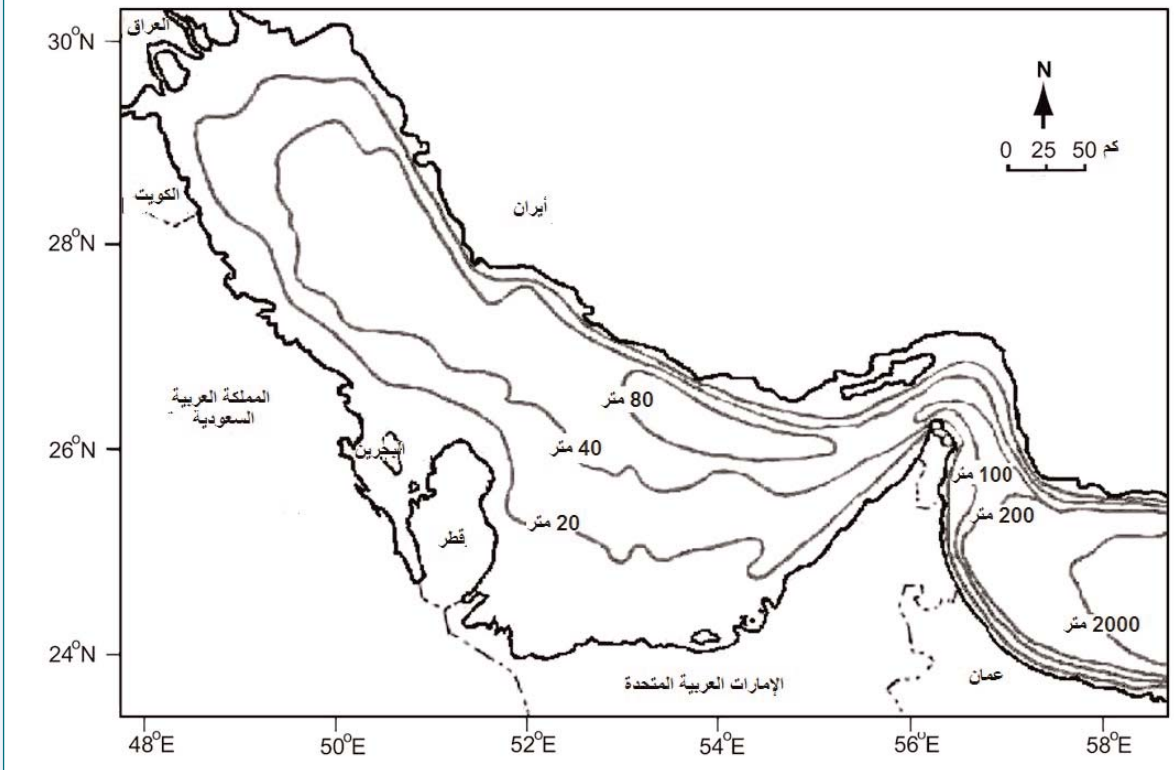

مأخوذة عن المصدر رقم ٥ بعد تعريبها من قبل الكاتب

العرضية لا يمكن تلافيها دائماً. ويسبب هذا النوع من التلوث - في حالة حدوثه- وصول مركبات كيماوية إلى المياه بعضها قد يكون ساماً للأحياء المائية.

٥- التلوث النفطي الناتج عن مصادر عدة منها عمليات الحفر والاستخراج والنقل والتحميل ومياه الموازنة، فضلاً عن حالات الانسكاب العرضي أثناء الحوادث أو العمليات العسكرية. وتوجد في الخليج العربي اليوم نحو ٨٠٠ منصة بحرية لتحميل النفط وما يقارب من ٢٥ ميناء نفطياً، كما يقدر عدد ناقلات النفط والسفن الكبرى المارة عبر مضيق هرمز بنحو ٢٥ ألف ناقلة عملاقة سنوياً[٦]، في حين يقدرها آخرون بنحو ٣٥ ألف ناقلة سنوياً [٧]، كما تشير التقديرات إلى أن ما يقارب من مليوني برميل نفط تصل بصورة عرضية سنوياً إلى مياه الخليج العربي ما بين انسكاب أو تلوث في مياه الموازنة- ما عدا الانسكابات العرضية أثناء الصراعات العسكرية مثل حرب الخليج- وذلك بسبب عدم وجود البنى الارتكازية الكفوءة في هذا المجال. وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن سواحل دول الخليج العربية هي الأكثر تضرراً بهذا التلوث لسببين رئيسيين أولهما حركة الكتلة المائية في دورتها التي أشرنا إليها، وثانيها ضحالة عمق المياه الساحلية وكثرة المناطق المحصورة كما يشاهد في (الشكل ٢) والذي يستند إلى حالة التلوث النفطي التي حدثت في يناير عام ١٩٩١ إبان حرب تحرير الكويت .[١]

٦- مشكلة المد الأحمر: تتلخص هذه المشكلة بنمو وازدهار أنواع معينة من الطحالب المائية في المياه نتيجة إثرائها بالنترات والفوسفات، والتي غالباً ما يكون مصدرها التلوث العضوي البشري أو الطبيعي المنشأ، مما يسبب تردي نوعية المياه والتأثير على محطات التحلية كما يعرض الأسماك والأحياء المائية الأخرى إلى الهلاك بسبب شح الأوكسجين، أو قد يصاحب ذلك إفراز سموم تتراكم في أجسام الأحياء البحرية إذا كانت الطحالب من أنواع معينة وبذلك يكون التأثير مضاعفاً. هذه الحالة معروفة في الكثير من بحار العالم، وأقربها إلينا منطقتا

الشكل رقم ٢ خريطة الخليج العربي توضح اتجاه حركة تيارات الكتلة المائية والمناطق الأكثر تضرراً بالتلوث النفطي في حالة حدوثه

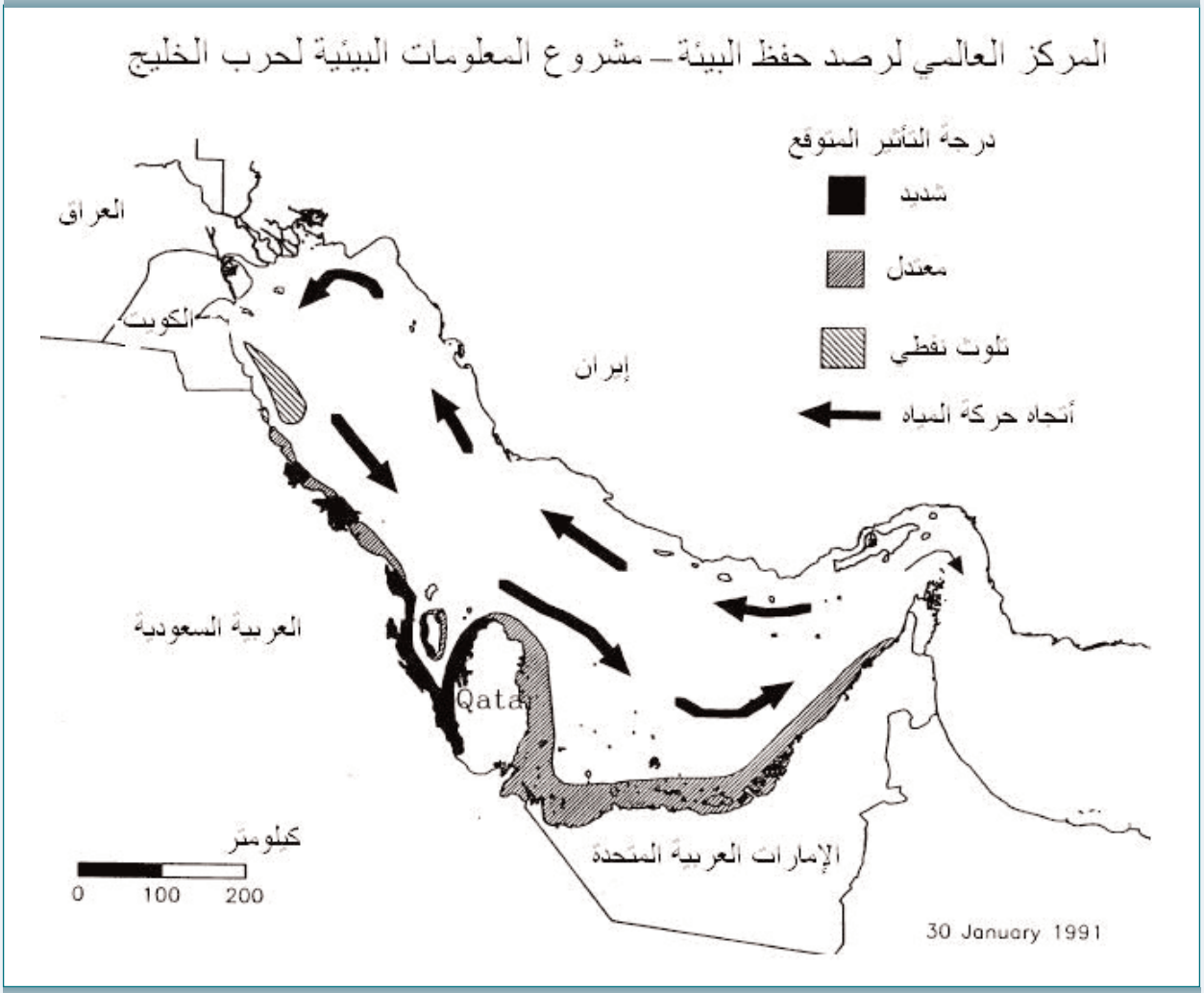

مأخوذة من المصدر١- بعد التعريب من قبل الكاتب

خليج عمان والبحر العربي، إذ سبق أن عانت منها مناطق الفجيرة وخورفكان ودبا الحصن الواقعة على خليج عمان من ظاهرة المد الأحمر في عامي (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، وهذه الحالة نفسها موجودة في الخليج العربي ولكن بشكل طفيف لم يتفاقم إلى حد الآن، إذ أظهرت الصور الفضائية الخاصة برصد مثل هذا النوع من التلوث وجود هذه الحالة [٦] كما سبق أن أشارت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية إلى ذلك أيضاً [٧]، ويتوقع لهذه المشكلة أن تزداد في السنوات القليلة المقبلة بسبب تزايد الضغوط البيئية على النظام البيئي في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تفاقم مشكلة التغير المناخي التي سترفع من درجة حرارة المياه لاسيما في المناطق المحصورة من بحار العالم.

٧- تطوير المناطق الساحلية: تؤدي عمليات تنمية وتطوير المناطق الساحلية لأغراض سياحية أو صناعية والتي يشيع وجودها في كافة الدول ذات السواحل البحرية إلى تخريب المناطق البحرية الطبيعية والجزر المرجانية، وخصوصاً أعمال الحفر في قاع البحر، ولو أن هناك من يعتقد أن بعض أنواع الإنشاءات البحرية توفر مناطق تكاثر آمنة للأحياء البحرية الدقيقة والصغيرة، بما يحسن إنتاجية الموقع على المستقبل البعيد، وقد أيد خبراء الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ذلك مع تأكيدهم أن التخريب هو أكثر نطاقاً من المردودات الإيجابية .[٧]

٨- مصادر أخرى متفرقة: بغية اكتمال الصورة ينبغي الإشارة ولو بصورة عاجلة إلى الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالبيئة مثل الأنشطة الزراعية وصناعة صيد الأسماك والغازات المنبعثة إلى الهواء، والتي يمكن أن تصل إلى البيئة البحرية من خلال التساقط أو الغسل الجوي، ويتعذر التطرق إلى كل منها بالتفصيل.

صعوبات العمل البيئي على صعيد منطقة الخليج العربي

توصف البيئة في منطقة الخليج بأنها بيئة إقليمية أي ذات خصائص مشتركة تتجاوز الحدود السياسية للدول المنضوية تحتها، لذلك كان لزاماً على المختصين الاتفاق ما بين دول المنطقة على إنشاء المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية التي كان ولا يزال مقرها في دولة الكويت. وتمثل المنظمة حالة متميزة في التعاون والتنسيق الإقليمي لحماية البيئة وديمومتها، ولها دور رائد في الرصد والمراقبة والمكافحة البيئية رغم الصعوبات المالية والتنفيذية التي واجهتها.

وتتمثل صعوبات العمل البيئي المشترك على صعيد حماية بيئة الخليج العربي في ما يلي:

١- اختلاف درجة الاهتمام بمشكلات البيئة وأولوياتها، رغم تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتركيبة السكانية فضلاً عن تشابه أوجه ومراحل النهضة الصناعية والعمرانية.

٢- تباين التشكيلات الإدارية لحماية البيئة ما بين وزارة أو تشكيل أدنى من ذلك، وما يترتب على ذلك من تفاوت في درجات التشريعات.

٣- تطل غالبية دول الخليج العربية على الخليج العربي ولكن بشكل متباين جذرياً ما بين إطلالة كلية لبعضها وجزئية للبعض الآخر وهذا أحد الأركان المعمول بها لاحتساب نسبة مساهمة كل دولة ضمن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية.

٤- الوقوع تحت تأثير الصراعات الإقليمية والدولية بشكل مباشر.

٥- عدم وجود تسجيلات لمؤشرات نوعية البيئة المائية للقرن الماضي بما يسهل استنتاج المنحى البيئي للمؤشرات الأساسية.

التوصيات

١- تنشيط دور المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية لتأخذ دوراً تنسيقياً أكثر فاعلية بين الدول الأعضاء فيها.

٢- دراسة السبل العملية المتاحة للحد من إقامة المزيد من الأنشطة الصناعية والعمرانية وتحجيم المزيد من النمو السكاني في دول المنطقة.

٣- مراجعة واستكمال التشريعات البيئية وجعلها أكثر شمولية ومتابعة تطبيقها بإحكام.

٤- فرض إجراءات أكثر صرامة على السفن التجارية وناقلات النفط في ما يخص تصريف مخلفاتها بالنسبة للأولى ومياه الموازنة بالنسبة للثانية ●

*مدير الدراسات البيئية في هيئة مياه وكهرباء أبوظبي - المركز الوطني لأبحاث الطاقة والمياه

المصادر:

1. UNEP (1999) Overview of land-based sources and activities affecting marine environment in the ROMPE Sea Area. UNEP Regional Seas Report & Studies No. 168, p. 127.
2. Reynolds, M. (1993) Physical oceanography of the Gulf, Strait of Hormuz and the Gulf of Oman: Results from the Mt. Mitchell Expedition. Marine Pollution Bulletin 27,p 35-60.
3. Bashitialshaaer, R., Persson, K. and Aljaradin, M. (2011) Estimated future salinity in the Arabian Gulf, the Mediterranean sea and the Red Sea, .
consequences of brine discharge from desalination. International Journal of Academic Research, vol. 3 No.1, January 2011, Part I. pp 133-140.
4. Lattemann, S. and Hopner, T. (2005) Water desalination, Impact of Brine and Chemical Discharge on the Marine Environment. Desalination Publication. Italy, p. 142.
5. Smith, R., Purnama, A., Al-Barwani H. (2007) Sensitivity of hypersaline Arabian Gulf to seawater desalination plants. Applied Mathematical Modeling 31 (2007) 2347?2354
6. Sheppard, C., et al (2010) The Gulf: A young sea in decline. Marine Pollution Bulletin. 60: 13-38.
7. Price, A G., (1993) The Gulf: Human impacts and management initiatives. Marine Pollution Bulletin 27: 17-27.
1. Al Omar, M. et al Red Tide: A new threat to water resources in the Arabian Gulf Region Retrieved from http://www.riob.org/IMG/pdf/Muthanna_Alomar.pdf
2. ROPME (2000) ROPME Region from Space, Regional Organization for the Protection of Marine Environment and United Nations Environment Program (UNEP), Kuwait, March 2000.

خصخصة المياه ودورها في إدارة الموارد المائية لدول الخليج

تعد أنظمة المياه العامة، أي التي تديرها الحكومة، واحداً من الأمور الجيدة في المجتمعات، لكن التغير السريع الذي حدث عن طريق الصناعات الثقيلة والأعمال الزراعية الضخمة أخذ يستنفد المياه بصورة سريعة، لذا أصبحت خصخصة المياه سواء ببيعها مباشرة للقطاع الخاص أو بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص موضوعاً له الأولوية وذلك على نحو ما أكده كوفي عنان السكرتير السابق للأمم المتحدة في تصريح قال فيه «إن الحلول الدائمة والفعالة لا يمكن أن تتم إلا إذا اتحدت جهود أصحاب المصالح الاستثمارية مع الجهود الأخرى للمشاركين في العمل، وأن هذا لن يحدث إلا بتعبئة وتنظيم القطاع المشترك وهو ما نعتبره تقدماً مهماً».

نوار جليل هاشم *

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي أزمة حقيقية في المياه، الأمر الذي جعلها تبحث عن مصادر بديلة لتوفير هذا المصدر الحيوي، لذلك اتجهت إلى تحلية مياه البحر، عن طريق إنشاء محطات التحلية، والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، ونتيجة لذلك فكرت دول المجلس في خصخصة قطاع المياه مثلما يحدث في الإمارات والسعودية.

وتعتمد خصخصة موارد المياه على مبدأ (استرجاع التكلفة الكاملة Full Cost Recovery) لإدارة المياه بدءاً من الجمع حتى التنقية والتوزيع والصيانة وهذا يعني تلقائياً زيادة أسعار المياه على المستهلك، وهناك نقاش مضاد مفاده أن مثل هذه الإجراءات قد تكون مفيدة من الناحية البيئية ومن ناحية استدامة الموارد لأنها لا تجعل المياه مورداً رخيصاً أو حتى مجانياً خاضعاً للهدر في البلدان التي تعاني شحاً في المياه بل تجعله مورداً ثميناً يجب إدارته بفاعلية وترشيد.

هناك خمسة أسباب رئيسية للخصخصة:

أولاً: تحسين نوعية المياه:(Improvement of water quality).

ثانياً: تحويل الحاجات للاستثمار:

(Financing needs for investment).

ثالثاً: الحاجة للخبرة والتقنية:

(Needs for Technical expertise).

رابعاً: الاهتمام بزيادة الكفاءة ورفع مستوى الأداء:

(efficiency concerns).

خامساً: الطمع والجشع:(greeds).

وهناك ثلاثة نماذج رئيسية للخصخصة تمثلها الأوضاع في فرنسا وبريطانيا وألمانيا التي تستخدم على الترتيب، أولاً: الإدارة بعقد (تفويض)، Outsourcing. (عقد الإدارة): أي أن الشركات مسؤولة فقط عن إدارة النظام، وتعني العمليات الخاصة لصيانة مرافق المياه (O &M) والتجهيز لمختلف الأشياء مثل أعمال المختبر، قراءة العدادات، وتجهيز المواد الكيماوية...إلخ.

خصخصة المياه قادمة إلى البلدان النامية على الرغم من رفض الشعوب لهذه الفكرة

إيجابيات وسلبيات القطاع الخاص في مجال إدارة المياه

الترتيب	النظام	الإيجابيات	السلبيات
١	عقود الخدمات	١- يستفيد القطاع العام من خبرة القطاع الخاص. ٢- رفع كفاءة المرافق. ٣- سهولة التعاقد حيث لا يحتاج لشروط معقدة	١- لا يحسن الأداء لدى موظفي القطاع العام. ٢- لا يقوم بحل مشكلات التعرفة او استرداد التكلفة
٢	عقود الإدارة	١- تحسين الخدمات. ٢- رفع كفاءة أنظمة التشغيل. ٣- تحسين هيكلة المرفق. ٤- خطوة أولى نحو الخصخصة.	١- مسؤولية القطاع العام عن تحويل المشاريع وجزء من تكلفة التشغيل.
٣	عقود الامتياز	١- القطاع الخاص مسؤول عن جميع الأنشطة. ٢- يحقق أعلى كفاءة. ٣- التعاقد مقابل مبلغ محدد يمكن أن يحدد له هدف وحوافز أداء.	١- إبرام العقود مسألة معقدة. ٢- بحاجة إلى هيئة تنظيم ذات كفاءة عالية. ٣- يوجد نوع من الاحتكار.

المصدر: التجربة الأردنية في خصخصة خدمات قطاع المياه، سلطة المياه، عمان، ٢٠٠٧/١١/٧.

فالنظام الفرنسي يسمح بالكثير من الاختيارات بداية من التأجير وحتى الالتزام، الأمر الذي يعطي مرونة كبيرة تتناسب مع الظروف الخاصة للمتعاملين في ما يتعلق بالمشكلة الحساسة الخاصة بملكية البنية التحتية، حيث تبقى الدولة مسيطرة على الجزء الأكبر وتخصص الباقي، ثانياً: أما أسلوب الإدارة البريطاني Asset Sale الذي يعهد بقطاع الماء لوكالة مستقلة، أي يعني خصخصة الماء بالكامل «الماء، التصريف، المجاري والمعالجات...إلخ»، يعني التنازل عن الموجودات «وليس تسليمها بمقتضى عقد التزام» للقطاع الخاص الذي يحرم بذلك المجتمع من أية سلطة، إذ يخضع لقوى السوق ومقتضياته الاقتصادية من دون المقتضيات الاجتماعية، ومع ذلك فإن هذا الأسلوب يدافع عنه بحماسة الفنيون والخبراء الماليون وهذا هو السبب في أن المساعدات الممنوحة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخصص لصرف رؤوس أموال لإقامة بنية تحتية حديثة بالكامل توضع تحت إشراف شركات خاصة، بدلاً من تحسين كفاءة المعدات والخدمات القائمة، ثالثاً: نظام الشراكة المختلطة (Design, Build and Operate) المطبق في ألمانيا فيطبق أسلوباً مبتكراً هو تكوين شركة تضم شريكاً خاصاً يمثل الأقلية مع أغلبية من المساهمين العاملين ويُعطى عقد الإدارة للشريك الخاص، أي بمعنى التفاوض والتعاقد مع شركات خاصة للتصميم وخدمات البناء باتفاقيات التشغيل والتي تمثل التوسع والأدوات والآلات والأبنية الجديدة وترقية الوسائل، أي أن الدولة تؤجر المياه إلى القطاع الخاص الذي يسترجع التكلفة من المستعملين وتكون الدولة مسؤولة عن التمويل والاستثمار. والمشكلة الرئيسية في هذا النظام هي فقدان التوازن بين من يعهد بالتفويض ومن يتلقاه. وتدل الخبرة العملية على أنه غالباً ما يستجيب القطاع العام لمنطق القطاع الخاص، وعلى الرغم من أن الأشكال الثلاثة تحمل في طياتها بذور الخصخصة إلى أن النموذج الفرنسي هو الأكثر انتشاراً وهو ما يعرف اليوم بالقطاع المشترك. ويبين الجدول أعلاه المقارنة ما بين إيجابيات وسلبيات الأنظمة الثلاثة من أنظمة مشاركة النظام الخاص.

مستقبل خصخصة المياه بين القطاعين العام والخاص:

السؤال المطروح الآن هو هل إن إدارة المياه يجب أن تدار من قبل القطاع الخاص أم القطاع العام؟ وهذا السؤال أيضاً تساءل عنه وزير المياه البوليفي «أبيل ماماني» أثناء انعقاد ندوة المياه العالمية الرابعة التي عقدت في المكسيك في عام ٢٠٠٦ قائلاً: «لم توفر الخصخصة فرصة أكبر لمواطنينا الأكثر فقراً لحصول على المياه» فهل تتعين إدارة المياه من جانب القطاع الخاص أم

القطاع العام؟ ويرى مؤيدو الخصخصة أن الشركات الخاصة ستتمكن من إيجاد حل للمشكلات الكبيرة المحيطة بإمدادات مياه الشرب في كثير من الدول النامية ولكن مع ذلك يكون من الصعب ؟من الناحية العملية- إمداد تلك الشركات للطبقات الفقيرة بالمياه لأنه يتعين على الشركات تحقيق قدر معين من الأرباح تلبية لما يتوقعه حملة أسهمها. والآن سنأخذ عدة سيناريوهات لنقارن بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء.

❖ **السيناريو الأول:**

مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء مع افتراض دولة الصالح العام التي تعمل على تنظيم الخدمة العامة وتعمل في بيئة تضمن أفضل التعاقدات.

إن قيام الدولة بإدارة قطاع المياه يجتذب المستهلكين بسبب انخفاض السعر بدلاً من استبعادهم، وذلك يعني نقل الموارد للسكان بتأكيد طبيعة الماء كإرث مشترك، فضلاً عن ذلك فإن الدولة لديها القدرة الأكبر على توزيع المخاطر، وبعبارة أخرى في الوقت الذي لا يستطيع أغلب اللاعبين من القطاع الخاص أن يوزعوا المخاطرة «بسبب عيوب الأسواق المالية» فإن الدولة بفضل الحلول الوسط الاجتماعية لها القدرة على تقاسم المخاطر مع جميع دافعي الضرائب، أي أن انخفاض السعر الذي يمارسه القطاع العام، يعود إلى أن هذا القطاع يستفيد من تأثير الكمية الذي يعوض بالكامل تأثير السعر، كذلك فإن الدولة تسمح بالمحافظة على مبادئ الاستمرارية والحياد والمساواة الواجبة في حالة منتج مشترك كالماء وهذه الحجة هي غياب أي احتمال لإفلاس الدولة، أي أنه لا يوجد خطر للتوقف عن دفع ديونها، فإذا ما قررت شركة خاصة تحتكر توفير الماء أن تعلن إفلاسها لأسباب مالية، ففي هذه الحالة سيحدث جدل كبير قبل أن يتمكن الناس من التأقلم مع هذا الوضع وقدرة الدولة على تمويل عجزها عن طريق الضرائب «في حين أن المساهمين في شركة خاصة ليسوا على الدوام مستعدين لدفع المزيد من رأس المال في حالة ظهور صعوبات» يتبين من خلال ذلك أن القطاع العام لديه ميزة نسبية بالنسبة للقطاع الخاص في تمويل وإدارة منتج مشترك حيوي مثل الماء.

❖ **السيناريو الثاني:**

مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء مع الافتراض بأن الدولة تعمل لمصلحة المجموعات التي تمثلها فقط:

هناك رأي يقول إن الخصخصة تؤدي إلى إشراف أقل فاعلية لأنها تتخلى عن ريع معلوماتي لملاك الشركة المخصخصة في حين تتخلى الدولة عن جزء من معلوماتها، وفي المقابل عندما تكون الدولة خاضعة لبعض جماعات الضغط فإن الخصخصة تمنع الحكومة من إدارة المنتج المشترك لمصلحة الجماعات الخاصة التي تمثلها، ويستنتج من ذلك أنه من الأفضل خصخصة الماء عندما تكون الحكومة أكثر خضوعاً للمصالح الخاصة، وهناك رأي آخر يفترض أن البلاد تحكمها أغلبيات عدة تعمل كل منها على تحقيق مصالح ناخبيها الخاصة فإذا كانت إدارة المياه تخضع لاحتكار عام، فإن الأغلبية تستطيع الاستحواذ على الريع الناتج عن استغلاله، في حين أنه إذا كانت الإدارة لاحتكار خاص، فإن الحكومة لن تستحوذ إلا على جزء من الريع وتترك الباقي لملاك الشركة، وهكذا قد تكون الخصخصة مفضلة بقدر ما تشكل ضماناً للناخبين من كل معسكر ضد الاستحواذ على مورد قومي خلال إحدى دورات تبادل السلطة، كذلك فإن الدولة لا تستطيع أن ترتبط بسياسة طويلة المدى بشكل له مصداقية، الأمر الذي يلغي الحافز لدى مديريات الشركات العامة لعمل كافة الاستثمارات الضرورية لأنه يمكن للدولة في أي وقت أن تحرمهم بأثر رجعي من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات، ومن هنا لا تستطيع الدولة أن تحافظ دائماً على نوعية الماء الذي تقدمه للسكان في الكثير من البلدان.

أصبحت مسألة خصخصة المياه في دول الخليج من المواضيع المهمة وذات الأولوية

إذاً هل الإدارة العامة للماء أقل كفاءة من القطاع الخاص؟ تكاد تستحيل الإجابة عن هذا السؤال، فكل من القطاعين له مواطن القوة والضعف «بافتراضات مختلفة»، لذا فحتى إذا دلت بعض الدراسات التجريبية على مدى تحسن في الهياكل المالية للشركات المخصخصة «تناقص نسبة الدين/رأسمال» فيجب ألا نغفل الطبيعة الاقتصادية لهذه الدراسات وأن المدافعين عن السوق يبرزون بشكل مبالغ فيه النجاحات المالية، ليغطوا المآسي الاجتماعية التي تنتج عنها ولهذا السبب يميل كثير من الاقتصاديين أكثر فأكثر نحو إدارة الماء بالتفويض كأسلوب مقبول للتنظيم.

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن خصخصة المياه قادمة إلى البلدان النامية مع العلم أن شعوب هذه البلدان ترفض هذه الفكرة، ولكن الحكومات لها رأي آخر إذ يجب أن يؤخذ الأسلوب المناسب للخصخصة لكي لا تظلم هذه الشعوب إذا ما عرفنا أن

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي أزمة حقيقية في المياه

النسبة العظمى من هذه الشعوب هي بلدان فقيرة، ولا يستطيع الفقير فيها دفع ثمن التعريفات للحصول على الماء اللازم لاحتياجاته، لذلك يجب على الدولة ألا ترفع يدها عن هذا القطاع المهم، وإن كان لا بد من الخصخصة فإن السيناريو الأخير قد يكون الأكثر ملاءمة لبلداننا. وهو السيناريو الثالث. هذا وسبق أن أوضحنا في بداية البحث الأشكال التنظيمية الفرنسية والألمانية والبريطانية وأشرنا إلى أن النظام الفرنسي يعد السائد والأحسن من بين الأنظمة الثلاثة، وهي الإدارة بعقد تفويض أي مشاركة عام/خاص تتحقق بتسليم الدولة للموجودات العامة على أساس طلب عروض عامة وطنية أو دولية، أو بعبارة أخرى توقع الدولة عقداً بالإدارة المشتركة للماء لشركة ما عليها أن تنفذ الاشتراكات الواردة بدفتر المواصفات والشروط وهذا معناه أسلوب للإدارة يستفيد من مزايا السوق والقطاع العام في الوقت نفسه، حيث يعتقد أن الإشراف القوي للحكومة مقيد لحماية المصلحة العامة وهذه الفقرة من إحدى فقرات المبادئ العامة التي وصفها معهد المحيط الهادي (The Pacific Institute)، ويستمد العقد شرعيته من المنافسة التي تعني عادة تحسيناً في نوعية المنتج وتسمح للإدارة بالتفويض أن تضمن معايير النوعية التي يعجز القطاع الخاص عن تحقيقها أحياناً، وهكذا يمكن تقدير أهمية المنافسة السابقة على التعاقد، فالدولة بفتح الباب أمام جميع المتنافسين تستطيع اختيار أفضلها قدرة على تحقيق ما ورد في دفتر المواصفات والشروط، والمنافسة هنا تعمل كمرشح يسمح للدولة باختيار شركة ذات مصداقية، أما دفتر المواصفات والشروط فيجب أن يكون قاطعاً في منع أي تجاوزات للسوق بهدف ضمان حق كل إنسان في الماء بصفته يساوي الحق في الحياة، وبعد تحديد كمية الماء اللازمة للحياة يومياً لكل فرد، يجب أن تشترط الدولة أن الثمن المحدد للمتر المكعب من الماء يجب أن يساوي قيمة الخدمة وأن يراعي كذلك القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الفقيرة. وفي الواقع يجب أن يضمن هذا العقد كون الماء مورداً يتوقف ثمنه الاقتصادي على القيم الثقافية للشعب، مع تجنب أن يصبح مصدراً للريع للرأسماليين الذين يقتنصون الفرص، لذلك ينبغي على الدولة، مع التأكيد على معايير الاستمرارية والنزاهة والمساواة والشفافية والمسؤولية في إدارة مورد مشترك مثل الماء أن تتخلى عن مبدأ «الملوث يدفع» الذي يسمح للأغنياء فقط أن يستخدموا ما يشاءون - بل أن يلوثوا ما يشاءون طالما أنهم سيدفعون ثمن ذلك، وأن تنظم الإدارة بالتفويض بأن تحدد قواعد التشغيل، وأن تشرف على تطبيقها وعلى نتائج ذلك بمجموعة من الإجراءات الإيجابية والسلبية ●

*باحث متخصص في العلاقات الدولية

لمحات عن التلوث البيئي في المدينة الخليجية المعاصرة

يعد التلوث البيئي من أبرز التحديات التي تواجة الإنسان المعاصر، وأخذ ذلك يزداد خطورة مع تزايد تعدد استخدام الطاقة المصنعة، والزيادة المطردة في عدد سكان العالم الذي بات يفرض اتباع آليات إنتاج متنامية ومتسارعة حتى امتلأت أسواق الدنيا بالبضائع المصنعة، الأمر الذي أصبح معه البحث عن الطاقة النظيفة مطلباً يتفاعل في كل لحظة، ولا سيما في المجتمعات المتقدمة التي تجري مراكز أبحاثها العلمية المتخصصة التجارب المختلفة من أجل إيجاد مصادر الطاقة النظيفة، وخاصة الطاقة الشمسية، وهذا ما يجري تداوله في الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الحالية.

د. عبدالواحد مشعل*

في هذا السياق ينبغي الانتباه إلى أن مستقبل التطور الصناعي في المجتمع الخليجي وتوسع مدنه يتطلب رؤية علمية مرافقة للتطورات الحضرية التي تحصل في المجتمعات الحضرية في البلدان المتقدمة، والاستفادة من تجاربها التطبيقية. فالتحديث الذي تعيشه المدينة الخليجية يتطلب التفكير في إيجاد وسائل الطاقة النظيفة ولاسيما الطاقة الشمسية التي يمكن إنتاجها بسهولة نظراً لتوفر مستلزماته الموضوعية في المنطقة الخليجية التي تعد من أغنى مناطق العالم في هذا المجال، إذ يصل تعرض أراضيها إلى أشعة الشمس إلى ساعات طويلة من اليوم.

أولاً: البيئة الحضرية الخليجية المعاصرة

لا شك في أن التقدم الواسع الذي شهدته المدينة الخليجية المعاصرة، يعد أسطورة من أساطير القرن العشرين، وربما سيكون القرن الحالي يحمل لنا عنواناً جديداً من التطور الحضري المميز في التصميم الحديث وشبكة الطرق الواسعة، والتنظيم الحضري الذي بات فيه التصميم المستورد أساس التطور العمراني فيها، والذي وضع الإنسان الخليجي بين جدران خراسانية مزودة بأحدث وسائل التبريد الميكانيكي المستمرة على مدار الساعة، ولا سيما في الفصول التي تزداد فيها درجات الحرارة، فضلاً عن إيجاد بيئة حضرية معقدة وضعت الإنسان الخليجي بعلاقاته الاجتماعية المتضامنة أمام تحدي التفكك، حينما يشعر الإنسان بأنه خلال سنوات قليلة انتقل من بيئة محلية تتمتع بفناء عمراني واسع مزود طبيعياً بأسباب التبريد التي تجعل الإنسان الخليجي يتعامل معها بشكل مستدام، إلى بيئة مصنعة تتوفر فيها أسباب العيش الرغيد، وفي سياق نقد هذه النماذج الجاهزة للتخطيط الحضرية في المدينة الخليجية يشير الباحث السعودي علي عثمان الناجم عضو الجمعية السعودية لعلوم العمران، على (موقع معماري) على شبكة الإنترنت بمقالة بعنوان «إعادة بناء التخطيط الحضري في وسط خلفية المدينة الخليجية» إلى أهمية التبريد الطبيعي المتلائم مع ثقافة المجتمع الخليجي مقابل نماذج التخطيط المستورد، ويعطي مثالاً في هذا المجال عن أهمية فناء المسجد في توفير التبريد الطبيعي في المملكة العربية السعودية، حيث يرى (من خلال تحليل

تعتبر السعودية المستهلك والمنتج الأكبر للطاقة الكهربائية على مستوى الخليج والشرق الأوسط

التقدم الواسع الذي شهدته المدينة الخليجية المعاصرة يعد أسطورة من أساطير القرن العشرين

أحد عناصر البيئة العمرانية التقليدية المعروفة والرئيسية وهو فناء المسجد أحد عناصر المسجد التقليدي الرئيسية، حيث كانت النتائج تؤكد على إمكانية استخدام فناء المسجد لأداء الصلاة - ومع المراوح في بعض الأحيان - في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، في فصل الصيف فقط إلى ما يزيد على ثلث الفصل ٣٩ في المائة). (فالمسجد يعد أحد مكونات البيئة العمرانية المهمة والتي تستخدم باستمرار)، وقد جمع المؤلف معلومات السنة كاملة. وأكدت النتائج الأولية - في أبحاث تحت الدراسة يقوم بها المؤلف حتى تاريخه - أن إمكانية الاستفادة من التبريد الطبيعي بالطريقتين- الفناء والمراوح فقط - يمكن أن تغطي كل السنة. لكنها تنخفض كثيراً إلى حوالي فقط ١٠ في المائة في فصل الشتاء في شهري يناير وديسمبر حينما تنخفض درجات الحرارة كثيراً إلى ما دون عشر درجات مئوية. وكذلك تنخفض بالمثل في فصل الصيف في شهري يوليو وأغسطس حينما ترتفع درجات الحرارة إلى أكثر من ٤٥ م وترتفع نسبة الرطوبة إلى حوالي ١٠٠ في المائة أحياناً. أما بقية الأشهر الثمانية فترتفع نسبة الاستفادة من التبريد الطبيعي إلى أكثر من ٣٠ في المائة. هذه الحقائق التي تتعلق بمكان في استخدام مستمر تصل فيه نسبة الاستفادة من التبريد الطبيعي إلى ٣٠ في المائة من الشهر، أليس هذا يرشدنا إلى إعادة النظر في كثير من أماكننا ومبانينا، ودراسة توظيف التبريد الطبيعي فيها؟ وخاصة مع تنامي مشكلات التلوث في داخل المباني، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى بعض السلبيات الناتجة عن نتائج التخطيط الحضري المستورد- إن صح التعبير- لكن الأسئلة الواجبة إثارتها هنا تحتاج أيضاً إلى رؤية مستقبلية تتفق مع ثقافة أجيال قادمة تكون خارج قدرتنا على ضبطها أو حسب أمنياتنا أن تكون أجيالنا سائرة عليها، لعل أبرزها، ماذا تفعل المدينة الخليجية في عصر تتنامى فيه المدينة في كل أجزاء العالم، خدمات وتطور عمراني فريد، واستخدام تكنولوجي فائق الدقة؟ وهل يمكن للتخطيط الحضري التقليدي - إن صح التعبير أيضاً- القائم على أسس الثقافة المحلية أن يكون قادراً على تحقيق التوازن في عملية التطور الحالي، والمتوقع في عالم اليوم؟ وكيف يمكن التوفيق بين متطلبات ثقافتنا المحلية ومتطلبات الثقافة الحداثوية في ثوبها العالمي؟ إن محاولتنا في المواءمة مع التراث الثقافي والحداثة في المدينة الحديثة تبقى مسألة في خانة الأمنيات النابعة من الحرص الشديد على التمسك بتراثنا الذي ما زال عالقاً بالذهان أو يمثل حضوراً مستمراً في ذاكرتنا التراثية والذي يظهر إلى الوجود، كلما شعرنا بصعوبة التكيف الثقافي مع الطرز الحديثة في المدينة الخليجية، وكلما استشعرنا مخاطر التلوث البيئي الذي يرافق شبكة التطور الحضاري المتسارع فيها أيضاً، وزيادة ضجيج السيارات ووجود الإنسان طوال الوقت تقريباً في بيئة مصنعة يصدر عنها تلوث بيئي خطير. وفي سياق مماثل فإن الباحث علي عثمان يقدم رؤية لفهم البيئة الحضرية، وكيفية تفادي التلوث المصاحب للتطور الكبير في طرق المدينة، فهو يشير إلى ذلك من خلال تساؤلات يطرحها «هل

يمكننا التدخل في مثل هذه المخططات؟ المخطط القديم ليس شرعاً. إلا أنه في الوقت نفسه نثري بالخبرات والتجارب والأداء والحقائق ما يمكن أن نستفيد منه. ولهذا نحن نستطيع إعادة مخططات طرق السير التقليدية، ونفصل طرق المشاة عن طرق السيارات ونثريها بالتشجير فنقلل من التلوث والتدفق الحراري ونحد من التخلخل في القيم الاجتماعية. فما المانع؟» تساؤل مشروع ولكن كيف يكون ذلك الفصل في مدن قائمة على رقعة جغرافية يطلب السوق فيها حركة وظيفية مستمرة، وتتطلب فيها أيضاً الحياة الاجتماعية والثقافية، وظيفة اتصالية عن طريق شبكة طرق متكاملة بين أطرافها المختلفة، فضلاً عن منظومة نقل الخدمات وسرعة وصولها إلى مستهلكيها، كما يدخل في هذا سرعة وصول الأشخاص من خلال المركبات الخاصة إلى أماكن يقصدونها باستمرار مع تنامي الحركة، فالمسألة من الناحية النظرية جميلة لكن مع تعقيد وظائف المدينة، لا يمكن أن يكون الفصل في مناطق المدينة الشاسعة، لو كان الأمر يتصل بالمدن القديمة وخريطتها التقليدية المحصورة في حدود جغرافية معلومة، يمكن للإنسان أن يصلها مشياً على الأقدام فإن ذلك يكون ممكناً. نحن اليوم أمام مدن مترامية الأطراف وهي في توسع عمودي وأفقي، فانظر إلى مدينة دبي أو أبوظبي قبل ثلاثين أو عشرين عاماً، كيف اتسعت وتطورت وهي مستمرة في ذلك. إذاً ينبغي التفكير بآليات حديثة تتبعها المدن الخليجية، لحماية الإنسان من التلوث البيئي. فالعصر الحديث، وخلال العقود المقبلة وضمن تغير ثقافة الأجيال الجديدة لم يعد بالإمكان الاختيار الطوعي بين الأبنية التراثية التي نحن إليها ونقف في الوقت نفسه أمام حقائق التطور التكنولوجي الذي بات يزحف إلى نواحي الحياة كافة، ولا يمكن للإنسان الحديث الاستغناء عنه أبداً مهما كانت درجة حنانه وتمسكه بتراثه الثقافي. لماذا؟ والإجابة بسهولة، أن المدينة المعاصرة أصبحت متعولمة وسائرة نحو هوية موحدة مع اختلاف درجة التصنيع فيها من مجتمع إلى آخر. ومن المفروض أن يكون ذلك محفزاً يلزم الدول العربية ومنها الدول الخليجية باللجوء إلى الطاقة النظيفة التي أخذ العالم اليوم، ولاسيما الدول المتقدمة تسعى إليها وتضع السياسات اللازمة من أجل بلوغها، لكن المشكلة الأكثر تعقيداً في عالمنا العربي هي أنها غير مهيأة للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة أو المتجددة، إذ يشير الدكتور (مجد جرعتلي) في مقاله عن أهمية اعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة على موقع (دراسات خضراء) على شبكه الإنترنت ما يلي (للأسف فإن الدول العربية تبدو غير مهتمة كثيراً بذلك النوع من الطاقات النظيفة على الرغم من توفر كافة الظروف البيئية والمناخية. وبشكل عام فإنه يقدر مجمل إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة عربياً بـ ٠,٥ في المائة فقط وذلك بحسب إحصاءات وكالة الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٨). وفي هذا مؤشر خطير إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لوضع السياسات القائمة على أساس الحاجة الآنية والمستقبلية لإنتاج الطاقة المتجددة أو النظيفة، لإنقاذ إنساننا من تلوث بيئي خطير في المستقبل ناجم عن استخدام واسع للتكنولوجيا في حياتنا المعاصرة، بما فيها الاستخدامات السائدة في منازلنا وأبنيتنا وشوارع مدننا.

> يقدر مجمل إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة في العالم العربي بـ 0,5٪ فقط

ثانياً: مخاطر التلوث في المدن الخليجية

لا شك في أن المدينة الخليجية الحديثة تواجه مخاطر التلوث البيئي نتيجة استعمالها للتكنولوجيا المتنوعة في مناشطها الحياتية المختلفة، لعل أبرزها الأعداد الكبيرة من السيارات والشاحنات المستخدمة في المناشط الصناعية فضلاً عما يخلفه المصنع من نفايات، والازدحام السكاني في بقعة جغرافية معلومة المساحة وما تخلفه أيضاً من نفايات مختلفة، فالمدينة من صنع الإنسان أي نشأت نتيجة تدخل الإنسان في البيئة وتعديلها لأغراض تخدم مصالحة وهي سمة باتت متفاعلة في العصر الحديث، إلا أن الانتباه إلى الجوانب السلبية ينبغي أن يكون حاضراً لدى الجهات الحكومية والأهلية ذات الصلة المباشرة بصحة الإنسان والعمل بالوسائل المتاحة لتقليل المضار الناتجة عن استعمالات الإنسان للتسهيلات المختلفة ذات الصلة المباشرة بحياته، كذلك يأتي ذلك من الالتزام بالاتفاقيات الدولية والإقليمية بهذا الشأن لحماية الإنسان من المخاطر المتوقعة من التلوث البيئي الحضري، وفي مقدمتها الوعي البيئي لدى المواطن، لأن المسألة في النهاية تبقى مرهونة بالتعاون المجتمعي المحلي، فضلاً عن دور وسائل الإعلام في الترويج المستمر لتعليمات الحفاظ على البيئة الحضرية التي تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر. ورغم تمتع المدينة الخليجية بشكل عام بالعناية الفائقة مقارنة بمثيلتها المدينة العربية، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع برنامج متكامل لإدامة العناية بالبيئة الحضرية الخليجية، ولاسيما ما يتصل منها بصحة الإنسان من ماء نقي وهواء نظيف وطرق مشجرة وعمارات تتوفر فيها شروط حماية البيئة وفق المواصفات العالمية. وكما هو معلوم فإن العالم اليوم يستهلك طاقة كهربائية متزايدة وهو مؤشر إلى عدم استغناء الإنسان المعاصر عن عمليات الإنتاج الواسع وطرقه المعقدة، ودول الخليج العربية باتت من أهم الدول العربية استهلاكاً للطاقة الكهربائية وإنتاجها وما يمكن أن يترك ذلك من تلوث بيئي في مدنها، فكل شيء أصبح مرهوناً

باستخدام الطاقة المصنعة والابتعاد عن مصادرها الطبيعية التي فيها ضمان جيد لصحة الإنسان. ويشير الباحث عبدالرحمن رشاد جستنية في بحثه الموسوم (إنتاج الطاقة الكهربائية وتلوث الهواء في دول الخليج العربية) والمنشور على شبكة الإنترنت، إلى أن حجم استهلاك الدول الخليجية للطاقة الكهربائية ارتفع بنسبة ٩ في المائة في ٢٠٠٥ م (وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الاستهلاك العالمي) تقرير مجلس الطاقة العالمي. (وتتراوح نسبة الارتفاع السنوي في استهلاك الطاقة بين ٧ - ١٠ في المائة في دول الخليج. وتعتبر المملكة العربية السعودية المستهلك والمنتج الأكبر للطاقة الكهربائية على مستوى الخليج والشرق الأوسط. وبحسب التقرير فإن المملكة تحتاج إلى ما يعادل (٢٠٠) ميغا واط إضافية سنوياً خلال السنوات العشر المقبلة للإيفاء بالطلب المتزايد على استهلاك الكهرباء).

وهذا يؤكد أن الطاقة الكهربائية أصبحت حاجة ملحة في حياة إنسان اليوم، والبحث عن مصادر طبيعية جيدة للطاقة مسألة مرتبطة بفاعلية البحوث العلمية وكذلك القدرة على إنتاجها، وهي إشكالية تواجه العالم النامي ومنها الدول الخليجية، ويمكن تلخيص بعض ما تعيشه المدينة الخليجية بما يلي:

١- تعتمد المدينة الخليجية على شبكة معقدة من التطوير العمراني والخدمي وهذا فيه من الإيجابية الفائقة التي لا يستطيع أحد إنكارها، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في عمليات الصيانة لهذه الشبكة المعقدة، حيث إن الاتفاقات المبرمة مع الشركات المنفذة لعمل الصيانة وحدها لا تكفي إذا لم تتم تهيئة أرضية مجتمعية وطنية على قدر عال من الوعي بأهمية الصيانة والتعامل الإيجابي مع البيئة المستحدثة، حيث لا يكفي الاستعمال وحده إذا لم تتوفر الشروط الثقافية والاجتماعية للتفاعل معها، وبالتالي تحمل المسؤولية في إدامتها وتطويرها، أي ينبغي مواكبتها من قبل الأهالي المستخدمين لها مباشرة وهي إشكالية تواجه البيئة الحضرية الخليجية.

٢- يمكن أن تشكل الزيادة في عدد سكان المدينة الخليجية دون إدامة البيئة الطبيعية لإقناع كثير من الأهالي بالعدول عن الهجرة تجاه المدن الحديثة، عقبة كبيرة أمام تطور الحياة في بيئتها الطبيعية، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى الإصابة بالأمراض المختلفة ولا سيما النفسية الناجمة عن عدم التكيف السريع مع التعقيدات التي تطرحها الطرز الحديثة رغم استمتاع الأهالي بخدماتها في بداية الأمر.

٣- الاستخدام الواسع لوسائط النقل والاحتراق الناتج عنها، ولاسيما تلوث الغلاف الهوائي بمكونات تفوق مكوناته الاعتيادية، كمكونات أبخرة الرصاص وأول وثاني أوكسيد الكربون وغيرها وما يمكن أن ينتج عن ذلك من الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والرئة وغيرها.

٤- الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والابتعاد عن المصادر الطبيعية لإنتاج الطاقة بحكم متطلبات الحياة الحضرية المتسارعة والمعقدة والتي تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر.

ومن أجل بيئة حضرية أفضل يمكن تقديم بعض التوصيات:

١- تشريع القوانين التي تلزم الجميع بالمحافظة على البيئة باعتبارها ملكاً للجميع ووضع عقوبات قانونية في مقدمتها الغرامات المادية ويكتب ذلك في الصفحة الخاصة بالمواطن إذا كرر المواطن المخالفة نفسها أو قريبة منها فإن الغرامة ستتضاعف.

ينبغي التفكير في آليات حديثة تتبعها المدن الخليجية لحماية الإنسان من التلوث

٢- تأسيس هيئة قومية في مجلس التعاون الخليجي تأخذ على عاتقها تكوين مراكز أبحاث متخصصة بالبيئة وعلاقتها بالتلوث البيئي، ومراكز أخرى مهمتها إجراء الدراسات العلمية في الاختصاصات المختلفة ذات الصلة بالبحث عن مصادر نظيفة عن الطاقة ورسم استراتيجية على مدى المستقبل في هذا الجانب.

٣- ضرورة عمل المجالس البلدية والمحلية في المدن للوقوف على احتياجات الإنسان لبيئة أنظف ونقل تصورات الأهالي من أجل بيئة أفضل إلى الهيئة باستمرار متضمنة تقارير علمية وتفصيلية عن الواقع البيئي في المدينة الخليجية تكون بمثابة بيانات ميدانية.

٤- تفعيل وسائل الإعلام في تعميق الوعي البيئي الحضري، والسعي لتأسيس محطات تلفزيونية وإذاعية ترتبط إدارتها بالهيئة العليا لحماية البيئة، وتقوم برامجها على ضوء المعطيات الميدانية عن الواقع البيئي الخليجي.

٥- ضرورة الأخذ في الاعتبار إمكانية الحفاظ على البيئة الطبيعية في منطقة الخليج والحد من التوسع العمراني أو المشاريع المختلفة على حسابها.

٦- ينبغي تأسس مدن صناعية تتحدد وظيفتها الاقتصادية في هذا الجانب فقط، وعدم تشجيع اتصالها مع المدن الرئيسية وتأسيس شبكة طرق واسعة وسريعة وربطها بقطارات تربطها بالموانئ ومراكز المدن المختلفة.

٧- العمل على الحفاظ على المناطق التراثية التي قد توجد في قلب المدن الحديثة أو القريبة منها باعتبارها تعبر عن الهوية الثقافية والتراثية للمجتمع الخليجي ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

نحو مستويات عالية في كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها

تبذل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «ايرينا» التي تستضيف مقرها دولة الإمارات في أبوظبي، والساعية إلى تشجيع استخدام أنواع الطاقة المتجددة في مختلف البلدان حول العالم، جهوداً حثيثة من أجل حماية البيئة من خلال الابتعاد عن أنظمة الطاقة التي يشكل الوقود الأحفوري أساساً لها.

د. عبدالحفيظ محبوب *

تمكنت الولايات المتحدة من توليد الكهرباء اعتماداً على الطاقة المتجددة بنسبة تتراوح ما بين ١٠-١١ في المائة وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببلدان أخرى، وهناك بلدان أخرى وضعت أهدافاً في هذا السياق من أجل إدخال الطاقة المتجددة إلى مزيج الطاقة العام.

وبعد تداعيات انفجار محطة فوكوشيما دياتشي باليابان في مارس ٢٠١١ حينما أطاح إعصار «تسونامي» بالمفاعلات النووية، ما جعل ألمانيا تستبدل الطاقة النووية بمصادر متجددة في العقد المقبل ورهانها سيكون على مزرعة الرياح، وتندفع بكين هي الأخرى نحو الطاقة المتجددة مما يعكس الطريقة التي يتغير فيها العالم لأن الصين ستعيد تشكيل الصناعة العالمية حول الطاقة المتجددة، حيث إن العالم بدأ يعمل على تقييم تأثير حادث محطة فوكوشيما لأن الصناعة النووية وصلت إلى نقطة محورية بعد نكسات مرئية وأخرى عميقة.

ولكن مازالت هذه الفترة تعد فترة نووية رغم المخاطر التي عانى منها العالم. إذ ما زال الوقود الأحفوري أكثر تكلفة، ويستمر ارتفاع المخاوف بشأن تهديد الاحتباس الحراري العالم، وفي الوقت نفسه ما زال العديد من أساليب الطاقة المتجددة غير مثبت بعد كمصادر كبيرة للكهرباء.

وتتطلع الشركات التي تستثمر في المفاعلات النووية إلى النهضة النووية من الاستثمارات في المفاعلات الجديدة والتي كانت معلقة منذ كارثة تشرنوبيل عام ١٩٨٦ إلى إقامة ٤٤٠ مفاعلاً نووياً قيد العمل في شتى أنحاء العالم وفقاً للاتحاد النووي العالمي، وهناك كذلك ٦٠ مفاعلاً قيد الإنشاء ونحو ٤٩٣ مفاعلاً تم التخطيط لإنشائها، والتي ستخلق سوقاً يمكن أن تكون قيمتها آلاف المليارات من الدولارات خلال العقود المقبلة.

وتوفر الطاقة النووية حالياً ١٤ في المائة من كهرباء العالم، ولكن حصتها المستقبلية مصدر تشكيك منذ زالزال اليابان، وبدأت فعلياً مراجعة للسلامة في شتى أنحاء العالم للكشف عن الأخطاء في بلدان أخرى، فمثلاً اكتشفت الولايات المتحدة أن من بين ٦٥ موقعاً لمفاعلات نووية تعمل يعاني ١٢ منها من مشكلات في بعض متطلبات السلامة وترتبط في الغالب بإجراءات التدريب.

ولكن في السعودية ومعها بقية دول الخليج تعاني جملة من

ينبغي على دول الخليج أن تتحول من الاعتماد الكلي على النفط في إنتاج الطاقة إلى امتلاك منظومة متكاملة وجديدة

دول الخليج تعاني جملة من المشكلات المتعلقة بالاستهلاك المفرط للطاقة

المشكلات تتعلق باستهلاك الطاقة المفرط وإن كانت دول الخليج الأخرى أقل معاناة من السعودية بسبب أنها كلها دول صحراوية تعتمد اعتماداً مباشراً على تحلية المياه وتستخدم الوقود الأحفوري كمصدر وحيد في التحلية مما يعتبر استنزافاً لموارد هذه الدول على المدى البعيد.

فالسعودية لم تكن ضمن أكبر عشر دول مستهلكة عالمياً عام ٢٠٠٠، وكان ترتيبها على مستوى العالم الـ ١٤، تستهلك ١,٥٨ مليون برميل يومياً، انتقل ترتيبها على مستوى العالم إلى المركز السادس عام ٢٠١٠ بإجمالي استهلاك ٢,٨١ مليون برميل يومياً بنمو سنوي ٧,١ في المائة حسب تقارير احصائية لشركة بريتش بتروليوم(٢٠٠٩ /٢٠١١).

وإذا استمرت السعودية على النمو السنوي نفسه فإن الاستهلاك سيرتفع عام ٢٠٣٠م نحو ٨,٥٥ مليون برميل يومياً ويتبقى للتصدير نحو ٣,٤٥ مليون برميل/يوم، مما يؤثر في إيرادات الدولة بسبب أنها حتى اليوم تعتمد في دخلها على إيرادات البترول بشكل كبير جداً، وتاريخياً إذ شكلت التدفقات المالية للإيرادات النفطية حصة الأسد، حيث بلغ حجمها خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩) نحو ٧,٦ تريليون ريال مثلت نحو ٨٣ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية البالغة ٩,٢ تريليون ريال.

ولا يتوقف الأمر عند انخفاض الإيرادات الحكومية فقط، بل هناك تطورات واكتشافات جديدة ستؤثر في الصناعات البتروكيماوية الأساسية التي تراهن عليها دول الخليج كثيراً مستقبلاً.

لأن هناك عاملين يؤثران في الميزة التنافسية هما الاكتشافات الجديدة والتطورات التقنية، فالتطورات التقنية لم تجعل الميزة التنافسية في شركة كوداك الأمريكية مثلاً تدوم، والتي كانت ضمن نادي الشركات الثلاثين الكبرى في الولايات المتحدة أكثر من سبعين عاماً حسب مؤشر داو جونز.

وبسبب ظهور أسواق جديدة بدءاً من طابعات «إنك - غيت» إلى الكاميرات الرقمية استمر تراجع عائدات الشركة في تراجع حتى وصل إلى ٧,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ وهي نصف عائداتها قبل خمس سنوات وأقل كثيراً من ٢٠ مليار دولار توقعتها الشركة وتعول اليوم على بيع محفظتها التي تحتوي على أكثر من ألف براءة اختراع.

وأرغمت الشركة خلال الفترة الماضية بسبب مواجهتها صعوبات في مواجهة العصر الرقمي على تسريح ٤٧ ألف موظف وإغلاق ١٣ مصنعاً عام ٢٠٠٣ والآن تعلن إفلاسها ولم تتجاوز قيمتها السوقية سوى ١٥٠ مليون دولار، أي فقدت أكثر من ٩٥ في المائة من قيمتها السوقية.

وفي شهر واحد فقط في الولايات المتحدة أشهرت ٦٥٠٢ شركة إفلاسها طالبة الحماية وإمكانية إعادة هيكلتها وفق واقع السوق.

واليوم تعتبر الصناعات البتروكيماوية في السعودية وفي بقية دول الخليج الأخرى صناعات رائدة، ولكنها تعتمد بشكل كبير على التصدير بسبب قدراتها التنافسية، لكن أي اقتصاد يعتمد فقط على التصدير سيكون معرضاً لهزات وتقلبات مثلما حدث لها عام ٢٠٠٨ نتيجة لأزمة الرهون العقارية وكذلك عانى الاقتصاد الصيني ولو جزئياً لأن

اقتصاده القائم على التصدير متنوع وليس اقتصاداً أحادي التصدير.

وهذا الخلل في الاعتماد على التصدير لمادة أحادية بعيداً عن التنويع الاقتصادي وكذلك ليست صناعات تحويلية متقدمة ذات قيمة مضافة نجده في نسبة التجارة البينية في دول الخليج كتكتل اقتصادي، إذ نجد أن نسبة التبادل بين دول الخليج لا تتعدى ٦ في المائة فقط من إجمالي تجارتها بينما ترتفع بين دول الاتحاد الأوروبي إلى ٦٧ في المائة.

والأخطر من هذا أن نسبة التجارة بين دول الخليج هي أقل من نسبة التجارة البينية بين الدول العربية التي تصل إلى أكثر من ٩ في المائة، وقد يكون ذلك بسبب تصدير النفط إلى الدول العربية بينما دول الخليج كلها دول منتجة للنفط.

وستتأثر الصادرات البتروكيماوية إلى الولايات المتحدة والصين وبقية دول آسيا بسبب ظهور اكتشافات جديدة من الغاز الصخري حتى إن البعض يصفها بثورة الغاز الصخري لأنه سيغير قواعد اللعبة في أسواق الطاقة العالمية لأن العالم توصل إلى اكتشافات جديدة للغاز الصخري في ٣٣ دولة حول العالم تقدر احتياطياتها بنحو ٦٦٢٢ تريليون قدم مكعبة حسب إحصائيات عام ٢٠١٠، وتستحوذ الولايات المتحدة والصين والأرجنتين والمكسيك على ٥٣ في المائة من تلك الاحتياطيات، ما يعني أن الولايات المتحدة التي كانت تنتج ربع إنتاج الكيماويات في العالم وتستهلك ثلث الإنتاج العالمي، أي أنها تستورد النسبة المتبقية ولكن بعد هذا الاكتشاف الجديد ستتحول الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر تنافس دول الخليج، خصوصاً إذا كانت تمتلك تقنيات جديدة تفوق التقنيات الموجودة في دول الخليج وكذلك ستتحول الصين من مستورد إلى مصدر، كما ستصبح السوق العالمية سوقاً تعاني فائضاً لأن المعروض سيكون أكثر وسيؤدي إلى خفض الأسعار.

العالم توصل إلى اكتشافات جديدة للغاز الصخري في 33 دولة حول العالم

وبسبب وجود معروض فائض من الغاز بنحو ٩ تريليونات متر مكعب في الأسواق عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ انخفضت أسعار الغاز بشكل دراماتيكي ومروع، خصوصاً بعد دخول الغاز الصخري تجارياً، من ١٤ دولاراً عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٣ دولار في يوليو ٢٠١١ ثم إلى ما دون ٢,٤ دولار في منتصف يناير ٢٠١٢.

وتاريخياً كان يبلغ سعر النفط إلى الغاز ١:٩ ومع إنتاج الغاز الصخري انخفضت قيمة الغاز إلى النفط ١:١٧ في عام ٢٠٠٩ وفي بداية عام ٢٠١٢ انخفضت أسعار الغاز بشدة ٢٤ :١.

ولذلك نجد أن روسيا التي كانت تتحكم في أوكرانيا وأوروبا لأن أوروبا تعتمد على ٢٥ في المائة من احتياجاتها من الغاز على الغاز الروسي، اليوم نجد أن روسيا تخفض أسعار الغاز الروسي ٣٠ في المائة وقد تتجه إلى تخفيض أكبر، فاكتشاف الغاز الصخري غيّر من التوقعات المستقبلية التي كانت تشير فيها التقديرات إلى أن الغاز المسال سيشكل عام ٢٠٢٥م نصف الإنتاج العالمي بينما التقديرات الجديدة بعد اكتشاف الغاز الصخري تشير إلى ثلث الإنتاج العالمي.

فبعد اكتشاف الغاز الصخري ستضعف الميزة التنافسية التي تتمتع بها الصناعات البتروكيماوية مستقبلاً، صحيح أن تكلفة استخراج الغاز الصخري أعلى من تكلفة استخراج الغاز التقليدي وكذلك مصانع الولايات المتحدة قديمة، ولكن يجب ألا تعول دول الخليج على مثل هذه العوامل، ويجب أن تتجه إلى خطط تنويع منتجاتها والانتقال من الصناعات الأساسية إلى صناعات متقدمة لأجيال جديدة تحقق التنوع الصناعي وتوسيع القاعدة الصناعية وإضافة قيمة مضافة عالية حتى تتمكن من الصمود أمام المتغيرات الجديدة.

إن السعودية ومعها بقية دول الخليج ينبغي عليها أن تتحول من الاعتماد الكلي على النفط في إنتاج الطاقة إلى امتلاك منظومة متكاملة ومتعددة للطاقة بما فيها الطاقة الذرية والمتجددة من أجل الإسهام في التنمية المستدامة للحفاظ على موقع السعودية الريادي في خريطة الطاقة العالمية المستقبلية.

ويأتي في المقام الأول تحلية المياه المالحة بالطاقة الشمسية والتي تأتي وفق ٣ مراحل وبمدة زمنية تبلغ ٩ سنوات في كافة محطات تحلية المياه في السعودية وتقييم خطوة المحطة الجاري العمل فيها بالطاقة الشمسية، وهي أكبر محطة تعمل بالطاقة الشمسية في العالم بأقل التكاليف للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني تقع في مدينة الخفجي بطاقة تبلغ ٣٠ ألف متر مكعب في اليوم كمرحلة أولى من المبادرة والتي يتوقع الانتهاء منها خلال عام ٢٠١٣ ومن ثم تعميمها على بقية المحطات الأخرى لتوفير استهلاك الوقود الأحفوري بنسبة ٦٥ في المائة الذي يمثل دخلاً رئيسياً للأجيال القادمة.

لذلك يجب النظر في تزايد استهلاك الطاقة في السعودية من خلال تطبيق سياسات كفاءة الطاقة باعتبارها الضابط الأساسي لمعدلات استهلاك الطاقة مع توفير بدائل عديدة خصوصاً من البدائل المتجددة التي تحافظ على البيئة. كما أن المستويات العالمية لكفاءة الطاقة لا تقاس بالأرقام بينما ترتبط مباشرة بالناتج القومي للدولة بالإضافة إلى وجود العديد من القطاعات التي توفر الطاقة بأسعار منخفضة بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد في الاستهلاك مثلما تعتمد الدولة على مصدر وحيد للدخل فتتكرر الأزمة حتى في استهلاك الطاقة بسبب سوء التخطيط وغياب رؤية اقتصادية واضحة ●

*أستاذ في جامعة أم القرى بمكة

مقال araa@araa.net

مفهوم «الاقتصاد الأخضر» في ضوء التغيرات المناخية

إن «الاقتصاد الأخضر» ليس مفهوماً جديداً، فهو ينمو جنباً إلى جنب مع الحركة البيئية، ويطرح الآن رؤيةً لحياةٍ اقتصاديةٍ عادلةٍ ومستدامة، حيث إن التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر يحقق العديد من الفوائد؛ فهو يساعد على تخفيف أوجه القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء والطاقة والمياه، كما أنه يدعم تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن أنه يوفر فرصةً لإعادة النظر في هياكل الإدارة الوطنية والدولية، ولبحث ما إذا كانت هذه الهياكل تسمح للمجتمع الدولي بالتصدي للتحديات البيئية والإنمائية الحالية والمقبلة وبالاستفادة من الفرص الناشئة.

د. هشام بشير *

مفهوم الاقتصاد الأخضر:

أطلقت منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمترابطة التي أثرت في المجتمع الدولي، وأهمها:

❖ الأزمة المالية:

تعتبر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٧ أسوأ أزمة مالية منذ «الكساد الكبير»، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة على الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم؛ إذ نتجت عنها ديونٌ متزايدة على الحكومات، وضغوطٌ على الصناديق السيادية (Sovereign Wealth Funds (SWF وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

❖ الأزمة الغذائية:

ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزى سببها جزئياً إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

❖ أزمة المناخ:

برزت أزمة تغير المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ- والتي ازدادت معدلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة- والتكيف معها والتخفيف من آثارها.

وفي الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٢ صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدّما للمرة الأولى عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر

مفهوم الاقتصاد الأخضر يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندةً للبيئة

(Blueprint for a Green Economy)، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضيّ قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها. والثاني هو الاقتصاد الأخضر (The Green Economy)، الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكّد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ومع أن هذين المنشورين طرحا للمرة الأولى هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة ٢٠ عاماً.

ونظراً لأنه لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً للمصطلح «الاقتصاد الأخضر»، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، يفهم بناءً عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصادٌ يؤدّي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحوٍ ملحوظٍ من المخاطر البيئية وحالات الشحّ الإيكولوجية. أما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بوساطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهةً بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات كثيرة بوساطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية، فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

> تحسين كفاءة استخدام المياه يمكن أن يخفض بقدرٍ كبيرٍ استهلاك المياه

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الاقتصاد الأخضر تطور مؤخراً ليصبح أكثر شمولاً، حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كافة، أي لم يعد يقتصر على المنظور المتعلق بتغير المناخ وخفض انبعاثات الكربون، إضافةً إلى ذلك وبالتوازي توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير، ليشمل استراتيجياً وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

والجدير بالذكر أيضاً أن مبدأ «الاقتصاد الأخضر» لا يحل محل التنمية المستدامة؛ بل إن هناك فهماً مطرداً بأن الحقيقة أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريباً على إصلاح الاقتصاد، فالعقود المتتالية من إيجاد الثروات الجديدة عن طريق نموذج «الاقتصاد البيئي» لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاد الموارد، ولا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث إن الاستدامة لا تزال هدفاً حيوياً بعيد الأمد ولكننا لابد أن نعمل على تخضير الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف.

ونخلص إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يرتكز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندةً للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

المشكلات البيئية ودورها في التأثير على الاقتصاد الأخضر:

مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد مشكلةً عالميةً طويلة الأجل تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، ولقد بدأت تظهر التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ بفعل النشاطات البشرية، في أشكال عدة أبرزها التغيرات في متوسط درجات الحرارة، وما ارتبط بذلك من التغيرات في أوقات الفصول، وتزايد كثافة أحداث الطقس المتطرفة، وهذه التأثيرات تحدث حالياً وستتفاقم في المستقبل، مما يهدد بتعرض ملايين السكان لا سيما في البلدان النامية لنقصٍ في المياه والمواد الغذائية ولمخاطرٍ متزايدة على الصحة وغرق أجزاء من سواحلها.

وفي الحقيقة لقد بات تغير المناخ أمراً لا يمكن تجاهله، حيث إن تدهور البيئة على الصعيد العالمي لم يجد من يوقفه، كما أننا نستغل الموارد الطبيعية بشكلٍ يخلف ضرراً كبيراً، وقد أصبح هذا التغير أشبه بخطر الحروب على البشرية.

وقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التغير المناخي بأنه «تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل / أو المتغيرات في خصائصها والتي تدوم فترة طويلة، عادةً لعقودٍ أو أكثر، ويشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري».

كما تعرّف «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) » التغير المناخي بأنه «تغير في المناخ يعزى بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض».

ومما سبق يتضح لنا أن الآثار المترتبة على تغير المناخ تشمل ارتفاع درجات الحرارة، وتدني رطوبة التربة، وازدياد التبخر والنتح، والتحولات في أنماط سقوط الأمطار من حيث التوزيع الزمني والجغرافي، والتقلب السنوي والموسمي الشديد للظواهر الجوية، وازدياد موجات الجفاف والفيضانات، وتقلص الغطاء الثلجي على المرتفعات «كالمناطق الجبلية في الجمهورية العربية السورية ولبنان، وبدرجة أقل في العراق»، وارتفاع منسوب سطح البحر وتداخله في الخزانات الجوفية الساحلية للمياه العذبة، كذلك يتوقع أن يؤثر تغير

المناخ سلباً في نوعية المياه، من خلال تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وزيادة نسبة ملوحتها.

ومن المنتظر أن يؤثر تغير المناخ في قطاعات عديدة مثل الزراعة، والصحة، والسلامة العامة والتنوع البيولوجي، وتحلية المياه، والسياحة، وإنتاج الطاقة من المصادر المائية، والملاحة النهرية وغيرها.

وما يجب أن نلاحظه في هذا الصدد أن التوجه نحو الصناعة أدى إلى الحاجة إلى أنواع الوقود المختلفة، كما أدى حرق الوقود سواء كان أحفورياً أو فحماً إلى انبعاث أكاسيد الكربون والنيتروجين في الهواء، وهذه الغازات من أهم أسباب الاحتباس الحراري الذي أدى بدوره إلى تغير المناخ، فلقد أدت هذه الغازات إلى رفع درجة حرارة الأرض بمقدار ١,٢ درجة مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، وقد أدت إزالة الغابات بشكل واسع - للاستفادة من أخشابها- إلى تناقص عملية البناء الضوئي الذي يقلل من ثاني أكسيد الكربون ويحوله إلى أوكسجين، ومن الغازات الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في عملية الاحتباس الحراري هو غاز الميثان المنبعث من مزارع الأرز وتربية البقر والنفايات والمناجم وأنابيب الغاز.

والجدير بالذكر أن هناك منافع إضافية يمكن جنيها من الاقتصاد الأخضر ما يمكن أن يتأتّى من الاستفادة على نحو مستدام مما يسمى خدمات النظم الإيكولوجية، وتبين البحوث التي أجريت من أجل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر كيف يتسنّى إنجاز تقدّم كبير نحو هذا الهدف من خلال القيام بمبادرات ترمي إلى إدارة الطلب على الخدمات المستفادة من النظم الإيكولوجية، على أن تكملها استثمارات من أجل تعزيز عرض تلك الخدمات وتوريدها طوال الفترة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. ذلك أن اتباع أسلوبٍ أفضل وأكثر عناية بالاستدامة في إدارة الأحراج في العالم يمكن أن يؤدّي إلى زيادة في أراضي الأحراج، مما يسهم في زيادة خصوبة التربة وتوافر المياه وخدمات تخزين انبعاثات الكربون. وعلاوةً على ذلك، فإن تحسين كفاءة استخدام المياه يمكن أن يخفض بقدرٍ كبيرٍ استهلاك المياه، كما أن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وسبل الحصول عليها يمكن أن يساعد على الحفاظ على المياه الجوفية والسطحية.

مستقبل الاقتصاد الأخضر في العالم:

مما لا شك فيه أن عملية التغير المناخي فرضت على العالم بأسره تحدياً كبيراً بما يحتم على كافة الدول أن تتحرك لمواجهته، حيث يسود العالم الآن إجماعٌ حول خطورة تغير المناخ وانعكاساته، وأن ممارسة الأعمال بالطريقة المعتادة لم تعد خياراً كما كان من قبل، وبالتالي فيجب على العالم أن يدرك أن العالم سوف يتغير تغيراً جذرياً خلال ثلاثين عاماً أو أقل من ذلك، وأنه سوف يكون من الضروري التحول إلى الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات التي سوف يفرضها هذا التغير المناخي، فالاقتصاد الأخضر يعني «الانتقال إلى اقتصادٍ منخفض الكربون يعتمد على استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في إطار ممارسات بيئية مستدامة». وبطبيعة الحال سيؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد بشكلٍ كبير، كما سيضمن تكنولوجيات وصناعات جديدة ستصبح هي صناعات النمو للقرن الحادي والعشرين، وستتمكن الدول والشركات التي سوف تسير في هذا الاتجاه مبكراً من جني ثمار هذا النمط من النمو الاقتصادي.

وفي الحقيقة فإن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر أصبح أمراً ملحاً وضرورياً، وذلك لما له من فوائد جمة، وفي هذا الصدد يشير تقرير عام ٢٠١١ عن برنامج «الأمم المتحدة للبيئة»، بعنوان «نحو اقتصادٍ أخضر.. مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر» إلى أن الفوائد الرئيسية من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، تتمثل في إيجاد الثروات وفرص العمل المتنوعة والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، من دون استنفاد للأصول الطبيعية للدولة وبخاصة في الدول منخفضة الدخل.

برزت أزمة تغير المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهتها

ومما يزيد من أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في المستقبل هو ارتباطه بمفهوم الأمن القومي، فقد ارتبط مفهوم الأمن القومي للدولة في الماضي بالأمن العسكري، ولذلك كان التركيز على بناء قوة قادرة على التعامل مع الأخطار الخارجية باستخدام الأعمال العسكرية، ولكن التفسير الشامل للأمن القومي في الوقت الراهن هو قدرة الدولة على تأمين استمرار مصادر قوتها في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي لمواجهة المخاطر التي تهددها وتأمين متطلبات الحياة الأساسية لأبنائها في الحاضر والمستقبل، ويرتبط هذا التأمين بتلوث البيئة أو الاستخدام الجائر للموارد الذي قد يؤدي إلى خلل داخلي وانهيار عناصر قوة الدولة، ولذلك أصبح التحدي الذي يواجه العالم على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي يتعلق بالتوفيق بين النمو الاقتصادي والسكاني من ناحية، وبين الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة من خلال الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى، ومن هنا أصبحت المشكلات البيئية من الممكن أن تهدد الأمن القومي من خلال التأثير في الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ●

*كاتب مصري متخصص في الشؤون الخليجية

معضلة التنمية والبيئة في دول مجلس التعاون الخليجي

لا شك في أن تحرك قطار التنمية ودوران عجلة الإنتاج في دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينات القرن المنصرم عقب الطفرة النفطية التي شهدتها تلك الدول قد خلفا وراءهما تحديات ومشكلات بيئية عديدة، ومن ثم أضحت هناك ضرورة ملحة للتعامل مع تلك التحديات والمشكلات البيئية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على دوران عجلة التنمية والإنماء.

د. وليد محمد مصطفى *

في الواقع إن مسألة الجمع بين التنمية وحماية البيئة أصبحت معضلة كبرى، فالتنمية الاقتصادية ضرورة لا غنى عنها وباتت تفرضها متطلبات ومقتضيات الحياة الحديثة، كما أن الحفاظ علي البيئة وحمايتها غدا مطلباً إنسانياً على مستوى الأفراد والجماعات والدول، وأصبح مطلباً دولياً تبنته الأمم المتحدة التي أنشأت وكالة متخصصة لهذا الغرض هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهكذا مضى مطلباً التنمية الاقتصادية وحماية البيئة جنباً إلى جنب.

ووفقاً لمعطيات الواقع فإن معضلة التنمية والبيئة لدى دول مجلس التعاون الخليجي بدت أكثر وضوحاً وتأزماً في الآونة الأخيرة، بعد أن شرعت العديد من الأقطار الخليجية بتبني مجموعة من السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية التنموية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل القومي، وتنوع القاعدة الاقتصادية، للخروج من مسألة الاعتماد على ثروات العوائد النفطية كمصدر رئيسي للدخل، وذلك من خلال ضخ العديد من الاستثمارات في مجال الصناعات البتروكيماوية ومتطلباتها بغية تحقيق أكبر إفادة من الثروة النفطية، وقد حققت هذه الأقطار تقدماً ملموساً وملحوظاً في هذا الإطار، إلا أن هذا الأمر انطوى على مخاطر ومشكلات بيئية عديدة، وكانت له انعكاساته على التوازن البيئي في تلك الأقطار. فالانخراط بهذا المجال صاحبته مخلفات ضخمة عادت على البيئة بالعديد من الملوثات، وبالتبعية تعمل ظاهرة التلوث علي تغير معالم البيئة، واضطراب التوازن البيئي، فتتعرض التربة مثلاً للتآكل والتصحر، والمسطحات المائية والهواء تعاني من قدر كبير من الغازات السامة، مما تترتب عليه مشكلات بيئية عديدة تسهم في إحداث خلل بيئي واضح. ومن ثم بدا واضحاً وبشكل جلي أن مطلب حماية البيئة يصطدم بمطلب التنمية الاقتصادية في الأقطار الخليجية التي بدأت تواجه ما يعرف بمعضلة التنمية والبيئة. فلا شك في أن الانخراط بمسألة الإنماء والتنمية ومضاعفة عجلة الإنتاج قد صاحبه تفاقم ظاهرة التلوث البيئي.

لقد أضحت معضلة التنمية والبيئة مطروحة بقوة على الصعيد الدولي، ولا سيما مع تعاظم القلق وتصاعد المخاوف على مستقبل البشرية في ظل التردي المستمر للبيئة، وبروز العديد من المؤشرات والظواهر التي تشير إلى أن هناك ثمة مشكلات بيئية كبرى باتت محدقة بالعالم، وتعالت بعض الأصوات المطالبة بوضع حدود للنمو الاقتصادي، وذلك؟ فيما عرف بنظرية حدود النمو، التي تعرضت إلى انتقادات شديدة، ووجهت إليها العديد من أسهم النقد، فكيف يمكن لنا في ظل هذا الانفجار السكاني وضع قيود وحدود على مسيرة التنمية والإنماء، مما دفع العديد من المراكز البحثية المعنية بهذه القضية للبحث عن مخرج لهذه الأزمة، وبالفعل بعد دراسات متأنية تم طرح نظرية بديلة أكثر منطقية وواقعية، هذه النظرية انطلقت من التفاؤل بمستقبل البشرية، ومواجهة المعضلة بمنهاج جديد لاتجاه التنمية في الحاضر بمراعاة المستقبل وذلك فيما عرف بنظرية التنمية المستدامة.

ويقصد بالتنمية المستدامة، التنمية «الاقتصادية والبيئية والاجتماعية» التي تُلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة

مطلب حماية البيئة في دول الخليج يصطدم دائماً بمطلب التنمية الاقتصادية

الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام، وإنما هي عملية تغيير واستغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، واتجاه التطور التكنولوجي، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية، فضلاً عن الاحتياجات الحالية، حيث يتم العمل على تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، ويعد الحفاظ علي البيئة ركناً أصيلاً ومحوراً أساسياً في إطار التنمية المستدامة.

وبناءً على ما سبق ينبغي على الأقطار الخليجية أن تراعي ضمن خططها التنموية الاهتمام بالبيئة والحفاظ على مواردها، باعتبارها أحد مكوّنات التنمية الشاملة والمستدامة التي تحرص الدول المتقدمة على تحقيقها، وأن تكون هناك مساهمة جادة وفاعلة في تحمّل مسؤولية حماية البيئة وتنمية مواردها حفاظاً على نقائها وتنوّع أنماط الحياة فيها، لأن المحافظة على البيئة واستثمارها باتا يخدمان أهداف التنمية الشاملة والمستدامة أيضاً، فالبيئة الجيدة والنظيفة بلاشك تعد أحد مقوّمات التنمية، ومن ثم فلا بد أن يكون الاهتمام بالبيئة والحفاظ على مواردها أحد المحاور الرئيسية في أي رؤية تنموية مستقبلية حتى يمكن توفير حياة كريمة في ظل بيئة طبيعية وسليمة. وقد خطت بعض الأقطار الخليجية خطوات حثيثة في هذا الاتجاه، كما تم طرح العديد من المبادرات الهادفة إلى الحفاظ على البيئة، مثل مبادرة إطلاق أول مدينة في العالم خالية من الانبعاثات الكربونية لتنمية مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، وبدء استخدام الطاقة الشمسية والإفادة منها، فدول الخليج تمتلك طاقة شمسية إذ أحسن استخدامها ستعود بالنفع على البيئة والاقتصاد والمجتمع، ناهيك عن المبادرات الأخرى التي تستهدف تنمية الوعي البيئي حول بعض القضايا البيئية المهمة، كالمحافظة على الكائنات الحية.

في الحقيقة إن التزام دول مجلس التعاون الخليجي بحماية البيئة والحفاظ على مواردها لا بد أن يكون توجّهاً تنموياً حقيقياً، وهذا لن يكون من دون إدماج المعايير البيئية في السياسات والبرامج والخطط والمشروعات التنموية المختلفة في المستقبل، من أجل تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة والحفاظ على حق الأجيال المتعاقبة في التمتع بالحياة في بيئة نظيفة وصحيّة وآمنة، كذلك نؤكد على أهمية مد جسور التعاون في المجال البيئي مع كافة المنظمات الدولية المعنية بالعمل في هذا الشأن والإفادة من تجارب تلك المنظمات في هذا المضمار، وخاصة أن هناك اهتماماً عالمياً في الوقت الآني بالحفاظ على البيئة وحياة المجتمعات الإنسانية على الأرض. وأضحى هذا الأمر من أهم التوجهات العلمية والفلسفية والتطبيقية التي تنحو نحوها معظم الدراسات والبحوث، لذا فإننا نشدد على أهمية أن تتواصل دول مجلس التعاون الخليجي مع هذه المنظمات كي تجد حلاً ناجزاً وفاعلاً لمعضلة التنمية والبيئة بإقرار آليات نظرية التنمية المستدامة وإعمال التوازن بين قضية التنمية ومسألة الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تلويثها ●

*باحث في الشؤون الخليجية

التغيرات المناخية وآثارها على الدول العربية وكيفية الحد منها

إن الواقع البيئي في الكرة الأرضية في خطر شديد جراء سلوك الإنسان الجائر تجاه الموارد الطبيعية والبيئية التي سخرها الله لعباده، حيث أصبحت هذه الموارد مهددة بالاستنزاف خلال وقت قريب في حال استمرار التعدي عليها بهذه الطريقة الجائرة، حيث قال الدكتور نصر فريد واصل - مفتي الديار المصرية السابق: «أمر الإسلام بكل خير ونهى عن كل شر وأمر بسائر الآداب ومحاسن الأخلاق ومن الأشياء التي أمر بها الدين القويم المحافظة على البيئة وهذه المحافظة تصب في مصلحة الفرد والمجتمع».

د. أشرف صالح إبراهيم *

لقد جاءت الأديان السماوية كلها تدعو الإنسان إلى المحافظة على البيئة وتحرم عليه تلويثها وإفسادها لأن الله سبحانه خلقها من أجله وسخرها لخدمته ومنفعته وبدراسة الواقع المحيط بنا نجد أن الإنسان لم يعبأ بالبيئة المحيطة ولم يحافظ عليها، حيث أخذت عجلة التنمية والطفرة الصناعية التي تشهدها دول العالم في الدوران من دون الاهتمام بالأضرار التي سوف تحل بالبيئة، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات البيئية التي يعاني منها عالمنا المعاصر وعلى رأسها ظاهرة تغير المناخ وغيرها من المشكلات البيئية التي باتت تهدد البشرية وهي معظمها ناجمة عن الإجهاد البيئي والتلوث.

وهنا يجب الإشارة إلى أن المشكلات البيئية لها خاصية العالمية وذلك لأن الظواهر البيئية مثل ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ والملوثات لا تعرف حدوداً سياسية أو إقليمية، فقد يظهر التلوث في دولة لا تمارس نشاطاً صناعياً أو تعدينياً وذلك نتيجة لانتقال الملوثات من دولة ذات مستويات تلوث عالية إليها فتسهم الرياح والسحب والتيارات المائية في نقل الملوثات من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، حيث تعتبر التغيرات المناخية واحدة من أخطر وأكبر التحديات البيئية التي يواجهها العالم بصفة عامة ومنطقتنا العربية بصفة خاصة، وتكمن خطورة تلك المشكلة في الآثار المدمرة التي تنتجها والتي بدأ العالم يعاني منها واقعياً، ولا جدال في أن كافة البلاد العربية لن تكون بمنأى عن آثار تغير المناخ، بل سوف تكون من أكثر المناطق عرضة للتدهور البيئي والتأثيرات المحتملة لهذه الظاهرة، الأمر الذي تترتب عليه انعكاسات سلبية كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة التي تشهدها معظم البلدان العربية في الآونة الأخيرة، حيث أشار التقرير الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لهذا العام إلى أن العديد من البلدان العربية سوف تتأثر بهذه التغيرات التي سوف تؤدي إلى زيادة في التصحر وتدهور الأراضي ونقص في موارد المياه وانخفاض في المحاصيل الزراعية التي تعتمد على مياه الإمطار، كما سوف تتأثر الثروة السمكية سلباً بارتفاع درجة حرارة المياه، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة.

وجدير بالذكر الإشارة إلى النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ومئات المراجع والأبحاث التي ورد ذكرها في تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام ٢٠٠٩، والتي بينت أن البلدان العربية هي من أكثر بلدان العالم تعرضاً للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ. وأهم هذه التأثيرات تكمن في ارتفاع معدل درجات الحرارة، وانخفاض كمية الأمطار مع اضطراب في وتيرتها، وارتفاع مستويات البحار، وتضاؤل الموارد المائية. وبصرف النظر عن تغير المناخ، فإن الوضع الحرج أصلاً لشح المياه في العالم العربي سوف يصل إلى مستويات خطيرة بحلول سنة ٢٠٢٥م. وقد حذر تقرير نشر حديثاً في اليابان من أن ما يُعرف بـ «الهلال الخصيب»، الممتد من العراق وسوريا إلى لبنان والأردن وفلسطين، سوف يفقد كافة سمات الخصوبة، وقد يتلاشى قبل نهاية هذا القرن بسبب تدهور الإمدادات المائية من الأنهار الرئيسية. كما أن المشكلات التي هي من صنع الإنسان، خصوصاً إنشاء السدود على نطاق واسع،

البلدان العربية تعد من أكثر دول العالم تعرضاً للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ

وممارسات الري غير المستدامة التي تهدر نحو نصف الموارد المائية، ومعدلات الاستهلاك البشري للمياه التي تفوق كثيراً المقاييس الدولية في بعض البلدان العربية، كلها تزيد الوضع سوءاً. ويحتمل أن تفاقم التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ هذا التدهور. ومع استمرار الارتفاعات في درجات الحرارة قد ينخفض تدفق المياه في نهر الفرات بنسبة ٣٠ في المائة وفي نهر الأردن بنسبة ٨٠ في المائة قبل نهاية القرن. وإذا كانت الحال هكذا في الهلال الخصيب، فكيف سيكون الوضع في البلدان العربية القاحلة؟ لذلك فإن إدارة المياه هي مسألة عاجلة. ولا بدّ من أن نحسن الكفاءة، خصوصاً في عمليات الري، وأن نطور موارد مائية جديدة، بما في ذلك تكنولوجيات مبتكرة لتحليه المياه المالحة.

كما أن ارتفاع مستويات البحار يشكل أيضاً خطراً كبيراً، لأن غالبية النشاط الاقتصادي والزراعي والمراكز السكنية في المنطقة العربية تقع في المناطق الساحلية، المعرضة بشكل كبير لارتفاع مستويات البحار. وهذا قد يكون في شكل إغراق المناطق الساحلية وزيادة ملوحة التربة والمياه العذبة المتوافرة مثل الخزانات الجوفية. وقد أظهرت دراسة أجراها مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن الأمريكية أن ارتفاعاً في مستويات البحار مقداره متر واحد فقط سوف يؤثر بشكل مباشر في ٤١,٥٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الساحلية العربية. والتأثيرات الأكثر خطراً لارتفاع مستويات البحار ستكون في مصر وتونس والمغرب والجزائر والكويت وقطر والبحرين والإمارات. وسوف تشهد مصر أكبر التأثيرات على القطاع الزراعي في المنطقة، حيث إن ارتفاعاً بمقدار متر واحد سوف يعرض ١٢ في المائة من الأراضي الزراعية في البلاد للخطر، كما أن هذا الارتفاع سوف يؤثر بشكل مباشر في ٣,٢ في المائة من سكان البلدان العربية، بالمقارنة بنسبة عالمية تبلغ نحو ١,٢٨ في المائة.

هذا بجانب التدهور الكبير الذي سوف يعانيه الإنسان من الجوانب الصحية والتي سوف تتأثر سلباً بارتفاع درجات الحرارة، خصوصاً نتيجة لتغيرات في المجالات الجغرافية لناقلات الأمراض مثل البعوض، ومسببات الأمراض التي تنقلها المياه، ونوعية المياه، ونوعية الهواء، وتوافر الغذاء ونوعيته. وسوف يزداد تفشي الأمراض المعدية مثل الملاريا والبلهارسيا، خصوصاً في مصر والمغرب والسودان. والملاريا، التي تصيب أصلاً ٣ ملايين شخص سنوياً في المنطقة العربية، سوف تصبح أكثر انتشاراً وتدخل أراضي جديدة، حيث ارتفاع درجات الحرارة يقصر فترة الحضانة ويوسع مجال البعوض الناقل للملاريا ويزيد أعداده. كما أن ارتفاع تراكيز بعض الغازات التي تعرف بغازات الاحتباس الحراري مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وازدياد شدة العواصف الرملية وتكرارها في المناطق الصحراوية سوف يزيدان ردود الفعل المثيرة للحساسية والأمراض الرئوية في أنحاء المنطقة.

كما أن إنتاج الغذاء سوف يواجه تهديداً متزايداً، يؤثر في الاحتياجات البشرية الرئيسية، فازدياد قسوة الجفاف وتوسعه والتغيرات في امتدادات الفصول قد تخفض المحاصيل الزراعية إلى أكثر من النصف إذا لم يتم البحث عن بدائل عاجلة، تتمثل في تغييرات في أنواع المحاصيل والأسمدة وممارسات الري. كما أن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار والتبدل في امتداد الفصول سوف

يقتضي تطوير أصناف جديدة من المحاصيل يمكنها التكيف مع الأوضاع الناشئة، ويجب تطوير محاصيل تحتاج إلى مياه أقل وتستطيع تحمل ارتفاع مستويات الملوحة، واعتمادها على نطاق واسع.

ولا نستطيع أن نغفل القطاع السياحي، فالسياحة قطاع مهم من الاقتصاد في عدد من البلدان العربية، وهي معرضة بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ. فارتفاع في معدل الحرارة يتراوح بين درجة وأربع درجات مئوية سوف يسبب تراجعاً شديد الأثر في مؤشر راحة السياحة في أنحاء المنطقة. كما أن المناطق المصنفة بين جيدة وممتازة سياحياً يحتمل أن تصبح بين هامشية وغير مؤاتية بحلول سنة ٢٠٨٠م، خصوصاً بسبب ارتفاع درجة حرارة فصول الصيف والأحداث المناخية المتطرفة وشح المياه وتدهور النظم الإيكولوجية. وسوف يؤثر اضمحلال الشعاب المرجانية على السياحة في بلدان حوض البحر الأحمر، وبالدرجة الأولى مصر والأردن. كما سيؤثر تآكل الشواطئ وارتفاع مستويات البحار على المراكز السياحية الساحلية، وبالدرجة الأولى في مصر وتونس والمغرب وسوريا والأردن ولبنان، خصوصاً في الأماكن حيث الشواطئ الرملية ضيقة والمباني القريبة من الخط الساحلي. لذا يجب البدء فوراً في استكشاف خيارات لسياحة بديلة تكون أقل تعرضاً للتغير المناخي، مثل السياحة الثقافية. وعلى البلدان التي لديها مناطق ساحلية معرضة بشكل كبير لارتفاع مستويات البحار أن تطور مراكز سياحية داخلية بديلة.

الوضع الحرج لشح المياه في العالم العربي سوف يصل إلى مستويات خطيرة بحلول 2025م

كما أن التنوع البيولوجي في البلدان العربية، المتدهور أصلاً، سوف يشهد مزيداً من الأضرار بسبب ازدياد شدّة تغير المناخ. فارتفاع درجات الحرارة بمقدار ٢ - ٣ درجات مئوية سوف يؤدي إلى انقراض ما يصل إلى ٤٠ في المائة من كافة الأنواع. ومما هو معروف أن البلدان العربية تحوي الكثير من التكوينات الفريدة المعرضة على الخصوص لخطر تغير المناخ، مثل غابات الأرز في لبنان وسوريا، وأشجار المنجروف في قطر، وأهوار القصب في العراق، وسلاسل الجبال العالية في اليمن وعُمان، وسلاسل الجبال الساحلية للبحر الأحمر. كما أن أنظمة استخدام الأراضي والتخطيط المدني في المنطقة العربية تتجاهل المتطلبات الأساسية للتكيف مع تغير المناخ. ويقدر أن ٧٥ في المائة من المباني والبنية التحتية في المنطقة معرضة بشكل مباشر لخطر تأثيرات تغير المناخ، وبالدرجة الأولى نتيجة لارتفاع مستويات البحار وازدياد حدة وتكرار الأيام الحارة واشتداد العواصف.

كما أشار التقرير الصادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام ٢٠٠٩ إلى أنه حتى الآن لا يجري تنفيذ برامج شاملة ومتكاملة لجعل البلدان العربية مهيأة لمواجهة تحديات تغير المناخ. وتحديداً، لا يمكن استشفاف أي جهود متواصلة لجمع البيانات وإجراء البحوث في ما يتعلق بتأثيرات تغير المناخ على الصحة والبنية التحتية والتنوع البيولوجي والسياحة والمياه وإنتاج الغذاء.. إلخ . كما يبدو أن التأثير الاقتصادي الناتج عن التغيرات المناخية يتم تجاهله تماماً. ونادراً ما توجد سجلات موثقة للأنماط المناخية في المنطقة، حيث أظهر نمط صنع السياسات في المنطقة، في كثير من الجوانب، نواقص يجب العمل على إصلاحها بشكل عاجل وسريع إذا كانت البلدان العربية تريد الاستعداد للتأثيرات السلبية المحتملة لتغير المناخ، وتتراوح بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتخطيط للمخاطر. وكمثال عن الحالات المتطرفة، يُذكر أن لدى جزر المالديف خططاً لادخار أموال كبوليصة تأمين لإجلاء جميع سكانها إلى مناطق أخرى في حال ارتفاع مستويات البحار. ولابد من الاحتياط قبل فوات الأوان. فلقد ظهرت الحاجة الملحة لوضع سياسات قومية لمواجهة هذه المشكلة، فمن المعروف أن الدول النامية تتعرض إلى ضغوط التغيرات المناخية بصورة أشد مما تتعرض إليه الدول المتقدمة، كما أن قدرة الدول النامية على التأقلم مع مردودات تغير المناخ تعوقها الموارد المالية المحدودة من ناحية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. وتتضح من ذلك أهمية الحصول على إسهامات ومساعدات دولية محددة المعالم في كافة المجالات سواء نقل التكنولوجيات النظيفة مع التدريب اللازم والتعليم، أو رفع الوعي وإعداد الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع مختلف جوانب هذه الظاهرة، أو البرامج المطلوبة للتعامل مع هذه القضية وللتأقلم مع مردوداتها نظراً لضخامة التكاليف، بالإضافة إلى توجيه الجهود إلى تصميم نماذج رياضية إقليمية لتغير المناخ مع حصر وتقييم طرق التأقلم ومتابعة تنفيذها.

والجدير بالذكر الإشارة إلى أنه نظراً لأهمية موضوع التغيرات المناخية وآثاره المحتملة التي سوف تنعكس على شتى نواحي الحياة خاصة على البلاد العربية قرر مجلس وزراء البيئة العرب في دورته رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ تخصيص جائزة المجلس لعام ٢٠١٢ لموضوع تغير المناخ وآثاره على المنطقة العربية وكيفية الحد من مخاطر تغير المناخ والاستعدادات التي يجب اتخاذها لمجابهة التأثيرات المحتملة. وأخيراً فإن مشكلة تغير المناخ والاحتباس الحراري من كبرى المشكلات الرئيسية التي سوف تعانى منها بلادنا العربية، لذا يجب اتخاذ كافة الطرق والسبل للعمل على الحد منها، كما يجب أن تتكاتف كل الجهود بين كافة المؤسسات الأهلية والحكومية المعنية بالبيئة وقضاياها لمواجهة تلك الظاهرة ●

*خبير واستشاري بيئي - جمهورية مصر العربية

النظام العام للبيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أدى النمو السريع للتنمية خلال السنوات القليلة الماضية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ظهور آثار سلبية تهدد البيئة وأنظمتها بأخطار تتطلب الاهتمام الفاعل والمشترك. وحتى يتم تحقيق التنمية المستمرة لابد من التوازن بين معطيات البيئة ومواردها الطبيعية مع مجالات التنمية المختلفة الزراعية والصناعية والاقتصادية، أي يتم النمو من دون أن تعرقل البيئة مسيرة التنمية ومن دون أن تخل التنمية بموارد البيئة. ونتيجة لذلك الارتباط الوثيق بين التنمية وباستقرار البيئة، كان لابد من وضع النظم والقواعد التي تضمن المحافظة على البيئة وعناصرها وما تشمله من أنظمة بيئية في إطار التنمية المستدامة.

ملحق خاص

انطلاقاً من السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة التي أقرها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون السادس بقمة مسقط في سلطنة عمان ١٩٨٥م وتمشياً مع البند الثاني من تلك السياسات الذي ينص على «وضع نظام شامل لحماية البيئة يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة عليها وحمايتها «والبند الثالث» وضع خطة واضحة المعالم لعلاج المشكلات البيئية تستهدف حمايتها من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتنمية ودعم الإمكانات الوطنية اللازمة لحماية البيئة وضمان سلامتها، مع الاهتمام بالتقنيات الموروثة المتلائمة مع البيئة». بناءً على ذلك قامت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع الدول والأعضاء بوضع هذا النظام لتحديد الأسس والإجراءات اللازمة لحماية البيئة ومقوماتها في دول المجلس.

الفصل الأول: مبادئ عامة

المادة الأولى: قواعد أساسية

١- البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة أو فضاء خارجي وكل ما تحويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من الطاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية.

٢- الإنسان جزء لا يتجزأ من البيئة التي يعيش فيها وينتفع بمواردها.

٣- لكل فرد حق أساس في أن يعيش حياة ملائمة في بيئة تتفق مع الكرامة الإنسانية، وعليه في المقابل مسؤولية المحافظة على هذه البيئة وتحسينها لمصلحة جيله والأجيال القادمة في إطار مفاهيم التنمية المستدامة.

٤- تقع مسؤولية إدارة البيئة ومواردها الطبيعية وأحيائها الفطرية وبالأخص استمرار مقدرة الموارد الطبيعية على الوفاء باحتياجات التنمية للجيل الحالي والأجيال القادمة على عاتق السلطات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة وكذلك الأفراد المسؤولين والأشخاص العاديين.

٥- على السلطات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والأشخاص في ما يخص الأمور المتعلقة بالبيئة وإدارتها الأخذ بمبدأ النفع العام وتقديمه على أي اعتبار آخر.

٦- إن وقاية البيئة من التلوث والتدهور أقل تكلفة وأيسر تنفيذاً وأجدى نفعاً من إزالة الأضرار بعد حصولها.

٧- يجب مراعاة الاعتبارات البيئية وإعطاؤها أولويات متقدمة ودمج هذه الاعتبارات في كافة مراحل ومستويات التخطيط، وجعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية وغيرها لتفادي الآثار السلبية التي تنجم عن إهمال هذه الاعتبارات.

٨- يعتمد مبدأ التقويم البيئي للمشاريع ويتم إجراء دراسات التقويم البيئي ضمن دراسات الجدوى ويرتبط ترخيص المشاريع والمرافق بموافقة السلطة المختصة بحماية البيئة على ضوء نتائج هذه الدراسات.

٩- تراعي صناديق ومؤسسات التمويل والإقراض الجوانب البيئية للمشاريع التي يتم تمويلها أو إقراضها.

١٠- تستخدم كافة المرافق والمشاريع الجديدة وأي تغيير رئيسي للمشروع القائم أفضل التقنيات المتوفرة للسيطرة على التلوث ولمنع التدهور البيئي. أما المرافق أو المشاريع القائمة فتستخدم التقنيات الكفيلة بالتقيد بمقاييس الجودة البيئية حيثما وجدت، أو التقنيات الكفيلة بمنع إحداث أي تأثير سلبي محسوس على البيئة.

١١- يعاد النظر في التقنيات المستخدمة بحيث تكون متلائمة مع البيئة ويؤكد في الإطار على أهمية إحياء وتطوير التقنيات الموروثة الملائمة.

١٢- يتم العمل من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وغيرها على رفع مستوى الوعي لدى الفرد والمجتمع بقضايا البيئة وأهمية حمايتها وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لتقديرها والمحافظة عليها.

المادة الثانية: التعاريف

- الوزير المختص: هو الوزير المسؤول عن البيئة والمحافظة عليها.
- السلطة المختصة: هي الجهاز المركزي المسؤول عن شؤون البيئة وإداراتها.
- الجهة المختصة: هي السلطة المختصة أو أي جهة أخرى تمارس مهام وصلاحيات محددة في بعض أمور البيئة وإداراتها.
- الجهة المرخصة:هي أي جهة مسؤولة عن ترخيص مشاريع ذات تأثير محتمل على البيئة.
- حماية البيئة: مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تكفل منع التلوث- التخفيف من حدته أو مكافحته والمحافظة -على البيئة وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة وإقامة المحميات البرية والبحرية وتحديد مناطق عازلة حول مصادر التلوث الثابتة ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي.
- التنمية المستدامة:توفير احتياجات الجيل الحاضر مع عدم الإخلال بمعطيات البيئة للأجيال القادمة.
- المشروع: يعني أي مرفق أو منشأة أو نشاط يحتمل أن يكون مصدراً للتلوث أو التدهور البيئي.
- التقويم البيئي للمشروع:يعني الدراسة أو الدراسات التي يتم إجراؤها قبل ترخيص المشروع لتحديد الآثار البيئية المحتملة والإجراءات والوسائل لمنع الآثار السلبية أو تخفيضها أو التحقيق أو زيادة المردودات الإيجابية للمشروع على البيئة.
- أفضل تقنية متوفرة: تعني أفضل الوسائل المتوفرة للسيطرة على التلوث ومنع التدهور البيئي الناجم عن مشروع ما بالمقارنة بما يمارس في المشاريع الأخرى المماثلة في العالم.
- مقاييس الجودة البيئية: تعني حدود أو تراكيز الملوثات التي لا يسمح بتجاوزها في الهواء والماء واليابسة.
- مقاييس المصدر: تعني حدود أو تراكيز الملوثات التي لا يسمح بصرف ما يتجاوزها من مصادر التلوث المختلفة، كما تشمل تقنيات التحكم في التلوث وممارسات التشغيل التي تخفض من التلوث الناجم عن المشروع.
- مقاييس حماية البيئة: تعني كلاً من مقاييس الجودة البيئية ومقاييس المصدر.
- المشاريع القائمة: أي مشاريع تم تصميمها وبدئ بإنشائها قبل صدور هذا النظام أو قبل صدرو مقاييس حماية البيئة أيهما كان أسبق.
- المشاريع الجديدة: هي المشاريع التي لم يبدأ إنشاؤها وقت صدور هذا النظام أو وقت صدور مقاييس حماية البيئة أيهما كان أسبق.
- التغيير الرئيسي: هو أي توسعة أو تعيير في تصميم أو تشغيل أي مشروع قائم يحتمل معه احتمالاً معقولاً حدوث تأثير محسوس في البيئة، ولأغراض هذا التعريف فإن أي استبدال مكافىء نوعاً وسعة لا يعتبر تغييراً رئيسياً.
- الجهات العامة:هي أي وزارة أو مصلحة أو مؤسسة حكومية أو شبه حكومية.
- الشخص: يعني أي شخص طبيعي أو معني أو مؤسسة طبيعية أو معنوية سواء كانت لها شخصية اعتبارية أو لا.

الفصل الثاني: التزامات عامة

المادة الثالثة: واجبات الجهات العامة:

١- العمل على منع التأثيرات السلبية التي قد تنجم عن مشاريعها أو عن المشاريع التي تخضع لإشرافها أو ترخيصها.

٢- اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان تطبيق القواعد الواردة في هذا النظام على مشاريعها وعلى المشاريع التي تخضع لإشرافها أو ترخيصها ومن ضمن ذلك الالتزام بأنظمة ومقاييس حماية البيئة سارية المفعول ولوائحها التنفيذية وإصدار ما يلزم لذلك من أنظمة ولوائح تنفيذية وتعليمات إضافية بالتشاور مع السلطة المختصة.

٣- مراقبة تطبيق الأنظمة والمقابيس البيئية والالتزام بها من قبل مشاريعها أو المشاريع الخاضعة لإشرافها أو ترخيصها، وإعداد تقارير دورية عن فاعليتها ومدى الالتزام بها.

٤- على كل جهة عامة مسؤولة عن إصدار مقاييس أو مواصفات أو قواعد تتعلق بممارسة نشاطات مؤثرة على البيئة أن تعطي السلطة المختصة الفرصة المناسبة لإبداء رأيها قبل منح تلك التراخيص أو التصاريح أو إصدار تلك الأنظمة أو المقاييس أو المواصفات.

المادة الرابعة: واجبات الأشخاص:

١- على كل شخص مسؤول عن تصميم أو تشغيل أي مشروع التأكد

دول «التعاون» وضعت بقمة مسقط 1985 خطة لعلاج المشكلات البيئية

من أن تصميم وتشغيل هذا المشروع يلتزمان بأنظمة ومقاييس حماية البيئة.

٢- على كل شخص يزمع القيام بعمل ما أو إهمال القيام بعمل ما مما قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية على البيئة أن يقوم من خلال دراسة التقويم البيئي أو أي وسيلة أخرى مناسبة بالتعرف إلى تلك التأثيرات المحتملة واتخاذ كل الإجراءات المناسبة لمنع حدوث تلك التأثيرات أو خفض احتمالاتها إلى أقل حد ممكن.

٣- عند حدوث أي من التأثيرات السلبية المحتملة فعلى الشخص المسؤول اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف أو تخفيف تلك التأثيرات السلبية.

٤- لا يعفي الشخص السبب للعمل المضر بالبيئة أو الإهمال الذي أدى إلى حدوث تأثير سلبي على البيئة حتى بعد استجابته لما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة من مسؤولية الضرر الذي لحق بالبيئة نتيجة لعمله أو لإهماله.

المادة الخامسة: إجراءات الطوارئ

١- تلتزم كافة الجهات العامة والمشاريع التابعة لها بوضع وتطوير خطط الطوارئ اللازمة لحماية البيئة من مخاطر التلوث التي قد تنتج عن الحالات الطارئة التي قد تحدث أثناء القيام بنشاطاتها.

٢- على كل شخص يشرف على أي مشروع أو مرفق يقوم بأعمال لها في رأي السلطة المختصة تأثيرات سلبية محتملة على البيئة أن يتأكد من وجود خطط طوارئ لمنع أو تعديل مخاطر تلك التأثيرات السلبية، وأن لديه الوسائل الكفيلة بتنفيذ تلك الخطط.

٣- تقوم السلطة المختصة بالتأكد من ملاءمة خطط الطوارئ المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة وإبداء مرئياتها حولها في ما يخص تعديل أو تطبيق تلك الخطط للشخص المسؤول عن إعداد خطط الطوارئ كلما دعت الحاجة لذلك.

المادة السادسة: استخدام أفضل تقنية متوفرة:

يجب أن تتأكد السلطة المرخصة أن المشاريع الجديدة والتغيرات الرئيسية للمشاريع القائمة تستخدم أفضل تقنية متوفرة للسيطرة على التلوث ومنع التدهور البيئي. أما المشاريع القائمة فتستخدم فيها التقنيات الكفيلة بالالتزام بمقاييس الجودة البيئية حيثما وجدت أو بمنع حدوث أي تأثيرات سلبية محسوسة على البيئة، ويمكن للسلطة المختصة أن تطور مقاييس خاصة تأخذ في الاعتبار نوعية وعمر المشروع أو تحدد أي إجراءات مناسبة يمكن أن يقوم بها ذلك المشروع.

المادة السابعة: المشرفون البيئيون

على كل شخص يملك مسؤولية الإشراف على مشروع يتضمن القيام بنشاطات أو بعمليات يمكن في نظر السلطة المختصة أن تحدث تأثيرات سلبية شديدة على البيئة أن يقوم بتعيين أو تخصيص موظف يكون مسؤولاً عن ضمان إنجاز تلك النشاطات والعمليات وفقاً للنصوص الواردة في هذا النظام وأي أنظمة تصدر بموجبه أو تحقق بعض أهدافه بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة الصادرة قبل هذا النظام.

المادة الثامنة: التقويم البيئي للمشاريع

يجب أن تتأكد السلطة المرخصة من إجراء دراسات التقويم البيئي في مرحلة دراسات الجدوى للمشاريع حسب الأسس والإجراءات التي تحددها السلطة المختصة وأن تحصل على موافقة السلطة المختصة على نتائج هذه الدراسات قبل ترخيص المشروع.

المادة التاسعة: استخدامات الأراضي والمناطق الساحلية

تأخذ الجهات العامة العوامل البيئية في الاعتبار في إعداد وتنفيذ خطط استخدامات الأراضي والمناطق الساحلية، وتتيح الفرصة للسلطة المختصة للإطلاع على هذه الخطط وإبداء مرئياتها حولها. كما تأخذ في الاعتبار ما يتم تصنيفه من قبل السلطة المختصة أو أي جهة مختصة أخرى من مناطق ذات طبيعة بيئية خاصة تتطلب تحديد أو تقنين بعض الأنشطة. كما تؤخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية المتبادلة التي قد تنجم عن بعض الاستخدامات على أراضي الدول المتجاورة لاحتواء هذه التأثيرات قبل حدوثها.

المادة العاشرة: المحافظة على الأجناس الحية

على السلطة المختصة «على الجهة المختصة بالتنسيق مع السلطة المختصة» وبالتنسيق مع السلطات المسؤولة أو من خلالها إصدار الأنظمة واللوائح التنفيذية المتعلقة بالمحافظة على الأجناس الحية الفطرية والمستأنسة وبالأخص تلك المهددة بالانقراض وتطبيق هذه الأنظمة ويتضمن ذلك ما يلي:

١- منع أو تقنين صيد الأحياء الفطرية.

٢- منع أو تقنين قطع أو اقتلاع أو إزالة الأشجار والشجيرات والأعشاب.

٣- تنظيم عمليات الاحتطاب وإنتاج فحم الخشب.

٤- تنظيم عمليات التجارة المحلية للأجناس الحية.

٥- تنظيم عمليات استيراد الأجناس الحية من نباتات أو حيوانات أو أجزائها أو منتجاتها من البلدان التي لا تتمتع فيها هذه الأجناس بالحماية الكافية.

٦- إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية.

٧- المحافظة على الموارد الأحيائية من الحيوانات المحلية المستأنسة والنباتات المحلية ذات القيمة الاقتصادية وتحسينها.

المادة الحادية عشرة: ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

في إطار مفاهيم التنمية المستدامة، على كافة الجهات العامة كل حسب اختصاصه العمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية الحية وغير الحية للمحافظة على ما هو متجدد منها وإنمائه ولإطالة أمد الموارد غير المتجددة لمصلحة الجيل الحالي والأجيال القادمة، ويتضمن ذلك إعداد وتطوير وتطبيق الأنظمة والإجراءات المناسبة لتحقيق الانسجام بين أنماط ومعدلات الاستخدام والطاقة التحميلية للموارد ولتشجيع تقنيات التدوير وإعادة الاستخدام والمحافظة على الطاقة وتطوير التقنيات والنظم التقليدية الموروثة التي تنسجم مع ظروف البيئة المحلية والإقليمية.

المادة الثانية عشرة: التعليم البيئي والتوعية البيئية

على كل الجهات العامة المسؤولة عن التعليم إدخال المواد البيئية في كافة مراحل التعليم والتأكد من أن المناهج المحتوية على جوانب بيئية تولي اهتماماً كافياً بهذه الجوانب مع العمل على إنشاء وتطوير المعاهد المتخصصة في علوم البيئة لتخريج الكوادر الفنية. كما ينبغي على كل الجهات المسؤولة عن الإعلام العمل على تعزيز برامج التوعية البيئية في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

المادة الثالثة عشرة: التخطيط التنموي والبيئة

على كافة الجهات العامة العمل على دمج الاعتبارات البيئية في عمل التخطيط على مستوى المشاريع والبرامج والخطط التنموية للقطاعات المختلفة والخطة العامة للتنمية.

المادة الرابعة عشرة: القروض والمساعدات

على كافة صناديق التمويل والإقراض اعتبار الالتزام بأنظمة ومقاييس حماية البيئة شرطاً أساسياً لتوفير القروض للمشاريع.

الفصل الثالث: مهام وواجبات السلطة المختصة

المادة الخامسة عشرة: تتضمن مهام السلطة المختصة ما يلي:

١- مراجعة وتقويم حالة البيئة من خلال المسوحات والرصد وجمع المعلومات والوسائل الأخرى المناسبة.

٢- توثيق المعلومات البيئية ونشرها.

٣- إعداد وإصدار ومراجعة وتطوير وتفسير مقاييس حماية البيئة.

٤- إعداد مشاريع الأنظمة البيئية.

٥- إعداد مشاريع الخطط العامة للطوارئ البيئية.

٦- إصدار اللوائح التنفيذية للأنظمة البيئية ومقاييس حماية البيئة.

٧- مراجعة دراسات التقويم البيئي للمشاريع والموافقة عليها قبل ترخيصها.

٨- إصدار تصاريح الموافقة على نتائج دراسات التقويم البيئي وتحديد الشروط اللازمة للموافقة ضمن هذه التصاريح.

٩- الإشراف والمراقبة للتأكد من التزام الجهات العامة والأشخاص بتطبيق هذا النظام وغيره من أنظمة ومقاييس ولوائح حماية البيئة وأي اشتراطات تتضمنها تصاريح الموافقة على نتائج دراسات التقويم البيئي.

١٠- مراجعة خطط استخدام الأراضي والمناطق الساحلية للتأكد من شمولها للاعتبارات البيئية وتصنيف بعض المناطق ذات الطبيعة البيئية الخاصة.

١١- متابعة التطورات المستجدة في مجالات البيئة وإداراتها على النطاقين الإقليمي والدولي وتمثيل الدولة لدى المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

١٢- اقتراح الخطط والسياسات اللازمة لتنفيذ بعض جوانب هذا النظام.

المادة السادسة عشرة: إعداد مقاييس حماية البيئة

١- تقع على عاتق السلطة المختصة مسؤولية إصدار ومراجعة وتطوير مقاييس الجودة البيئية وخاصة تلك التي تتعلق بما يلي:

أ- المياه السطحية والجوفية.

ب- المياه البحرية والساحلية.

ج - الهواء.

د- الضوضاء

٢- على السلطة المختصة إصدار «إعداد» مقاييس المصدر لتنظيم صرف وانبعاث ملوثات الهواء والماء واليابسة من مصادرها الثابتة أو المتحركة.

المادة السابعة عشرة: تطبيق مقاييس حماية البيئة

١- يمكن للسلطة المختصة أن تشترط على أي شخص يشغل مشروعاً يحتمل أن يؤدي من وجهة نظر السلطة المختصة إلى حدوث تلوث أو تدهور بيئي أن يزودها بالمعلومات الآتية:

أ - طبيعة النشاطات التي يقوم بها والمواد المستعملة فيها.

ب- النفايات السائلة والغازية والصلبة والنفايات الأخرى الناتجة عن القيام بتلك النشاطات.

ج - الوسائل والأجهزة المستخدمة لتخفيض أو وقف التلوث أو التدهور البيئي الناتج عن القيام بتلك النشاطات.

٢- يحق للسلطة المختصة أن تشترط على أي شخص يشغل مشروعات ترى أنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تلوث وقتي أو مستمر القيام بالمراقبة وأخذ العينات عن عملياته، وأن يكون الأشخاص القائمون بعملية المراقبة وأخذ العينات تمت الموافقة عليهم من قبل السلطة المختصة، وأن تزود السلطة المختصة بنتائج تلك العمليات.

المادة الثامنة عشرة: مخالفة مقاييس حماية البيئة

١- عندما تتأكد السلطة المختصة من أن أحد مقاييس حماية البيئة المشار إليها في المادة السادسة عشرة من هذا النظام قد أخل به شخص ما فإنه يحق لها القيام بما يلي مباشرة أو من خلال الجهات المختصة أو المسؤولة:

أ - أن تطلب من ذلك الشخص أن يقدم تقريراً عن الخطوات التي يزمع القيام بها لمنع تكرار حدوث مخالفات لتلك المقاييس في المستقبل.

ب- أن تحظى تلك الخطوات التي يزمع الشخص القيام بها لمنع حدوث تكرار تلك المخالفات في المستقبل بموافقة السلطة المختصة.

ج - أن تطلب من ذلك الشخص إزالة النفايات الصلبة والسائلة أو أي تأثيرات سلبية أخرى وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر حيثما كان ذلك ممكناً.

٢- عندما يتبين للسلطة المختصة أن الشخص المطلوب منه الالتزام بأمر ما - وفقاً لنصوص الفقرة (١) من هذه المادة- أخفق في تحقيق ذلك الالتزام أو ظهر للسلطة المختصة أن ذلك الشخص تكرر إخفاقه في الالتزام بالمقاييس المشار إليها في المادة السادسة عشرة من هذا النظام فإنه يحق للسلطة المختصة بالإضافة إلى ما يمكن تطبيقه عليه من العقوبات التي ترد في الأنظمة المعمول بها أن تطلب من الجهة المرخصة أو أي جهة مسؤولة إيقاف العمل في المشروع الذي أخفق في الملاءمة مع مقاييس حماية البيئة إلى حين اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالالتزام بهذه المقاييس.

المادة التاسعة عشرة: التحكم في النشاطات الضارة:

يحق للسلطة المختصة اتخاذ الخطوات التي ترى أنها ضرورية لتجنب أو منه أو تخفيف الضرر الذي يحدث للبيئة إلى الحد الأدنى الممكن قبل حدوثه عن طريق مايلي:

أ - الإيقاف المؤقت أو الدائم لأي نشاطات ترى الجهة المختصة أن لها تأثيراً سلبياً على البيئة.

ب- فرض القيود والشروط على تلك النشاطات لتقليل الضرر البيئي الناتج عنها إلى أقل حد ممكن.

ج - فرض المقاييس الفنية أو التشغيلية أو غيرها من المتطلبات اللازمة لذلك.

د- فرض الوسائل الأخرى التي ترى السلطة المختصة أنها مناسبة.

المادة العشرون: التفتيش

يحق للسلطة المختصة القيام بما يلي:

١- دخول وتفتيش مرافق المشاريع.

٢- طلب تقارير عن الأنشطة التي يحتمل أن تؤدي إلى تلوث أو تدهور بيئي.

٣- أخذ العينات من النفايات والمواد المستخدمة أو المخزونة أو الناتجة من قبل المشروع للتأكد من التزام المشروع بأنظمة ومقابيس حماية البيئة ●

*المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

www.araa.net

الخطايا السياسية الأربع المدمرة

«الخطايا» جمع «خطيئة»، وهي تعني: ارتكاب فرد أو مجموعة أو دولة جريمة كبرى في حق آخرين، وغالباً عبر العمد والترصد. إن الخطأ غالباً ما يكون غير متعمد. أما الخطيئة، ففي معظم الحالات تكون جرماً عظيماً متعمداً، ينزل ضرراً فادحاً - نسبياً - بضحايا كثر.

أ. د. صدقة يحيى فاضل *

تعتبر الجرائم السياسية أفظع وأبشع أنواع الجرائم على الإطلاق، لأنها غالباً ما تلحق أذى رهيباً بآلاف أو ملايين من الناس، ولا يقتصر ضررها على فرد أو أفراد، حال الجرائم العادية. وبالتالي، تعتبر الخطايا السياسية أشنع وأفدح أنواع الخطايا، لأنها تنزل - في الغالب - أضراراً فادحة على آلاف أو ملايين من البشر ولفترات قد تمتد إلى عقود، وربما إلى قرون عدة.

ويرتكب رؤساء الجمهوريات الدكتاتورية العربية المعاصرون الكثير من الأخطاء والجرائم والخطايا في حق شعوبهم، وفي حق أمتهم العربية. ويمكن القول إن أغلب أقوال وأفعال هؤلاء هي عبارة عن أخطاء وخطايا، يرتكبونها بـ «دم بارد..» وكإجراء طبيعي «عادي». باعتبار استيلائهم على السلطة، وحكمهم بما يخدم مصالحهم الخاصة، ورغبتهم الجامحة في الاحتفاظ بالسلطة إلى ما لا نهاية. وبالتالي، عملهم الدؤوب المتواصل لقمع وإسكات أي رفض أو معارضة لتسلطهم.

ويمكن القول إن أفدح وأخطر خطايا يرتكبها هؤلاء «الرؤساء» ضد شعبهم وأمتهم، هي الخطايا الكبرى المدمرة الأربع المتعاقبة، التالية:

الخطيئة الأولى:

الاستيلاء على سلطة الرئاسة بالطرق الملتوية، والأساليب غير المشروعة. كالانقلاب والمؤامرات، وتزييف «الانتخابات». وهي خطيئة كبرى وشنيعة، لأنها تمهد لحصول الخطايا الثلاث التالية، ولأنها تغتصب حق الشعب في اختيار رئيسه، وتولي هذا المنصب رغماً عن إرادة وموافقة غالبية الشعب المعني. ومن ثم الحكم بما يخدم المصالح الخاصة للمتسلط وأعوانه، والإضرار بالمصلحة العامة للبلد الضحية، فالمتسلط لا تهمه سوى استدامة تسلطه، وخدمة مصالحه أولاً وأخيراً.

الخطيئة الثانية:

فرض صعوبة ودموية إزالة الرئيس الدكتاتور. فالنظام الجمهوري الدكتاتوري العربي عندما يتولى، لا يقبل أن يرحل، بعد

النظام الجمهوري الدكتاتوري العربي لا يقبل أن يرحل بل يعمل على البقاء في السلطة للأبد

انتهاء فترته «الدستورية»، بل يعمل على البقاء في السلطة للأبد أو لأطول فترة ممكنة، حتى إن معظم الرؤساء العرب أصبحوا يعملون على «توريث» المنصب لأبنائهم.

وفي سبيل «استدامة» التسلط، يعمل النظام الجمهوري الدكتاتوري كل ما بوسعه تحقيق هذه الغاية الشيطانية، فيسخر موارد وإمكانات ومقدرات البلد لخدمة هذا الهدف، ولا يتورع عن استخدام كل وسائل القمع والإرهاب الممكنة لتكريس تسلطه، واستعباد شعبه إلى ما لا نهاية، وهذا ما يجعل أمر إزاحة هؤلاء باهظ التكلفة، ويتطلب الكثير من سفك الدماء والتدمير.

> أغلب أقوال وأفعال رؤساء الجمهوريات الدكتاتورية هي عبارة عن أخطاء وخطايا

إن رؤساء الجمهوريات المستبدة العربية يعملون، بمجرد الانتهاء من ارتكاب الخطيئة الأولى، على ارتكاب الخطيئة الثانية، الأمر الذي يعني أن تولي هؤلاء للسلطة هو بمثابة كارثة، واستمرارهم فيها كارثة، وإزاحتهم عنها كارثة أيضاً تلحق بالشعب الضحية، وتحيل حياته إلى بؤس، وكابوس طويل، بالغ السوء والضرر.

الخطيئة الثالثة:

إن تحمل أي شعب لاستيلاء الرئيس الدكتاتور على السلطة فيه، وتجرع مرارة استمراره، وتكبد خسائر وجوده، لا يمكن أن يستمر للأبد. فغالباً ما يضطر الشعب للانتفاض، متى واتته الفرصة بعد سنوات أو عقود، كما حصل في حالة القذافي، وتجشم الصعاب، واختراق المتاريس، ودفع ثمن باهظ من النفوس والمال بهدف التخلص من ذلك المستبد وإنهاء تسلطه. فإن أزيح الرئيس فإن على الشعب أن يواجه «الخطيئة الرابعة» البالغة الصعوبة أيضاً.

الخطيئة الرابعة:

إن تجاوز الشعب الخطايا الثلاث الآنفة الذكر، فإن عليه أن يواجه الخطيئة الرابعة، ويتغلب عليها أيضاً، حتى ينهي آثار ذلك الكابوس الرهيب، ويبدأ في ممارسة العيش الكريم، والحياة الطبيعية. ومواجهة هذه الخطيئة / الصعوبة تعني إنهاء النظام الرئاسي الدكتاتوري، وإقامة الوضع السياسي البديل.

فغالباً ما يختصر الرئيس المستبد الدولة في شخصه ونظامه، فيمنع قيام أي نوع من المؤسسات السياسية التي يمكن أن تضمن سير الحياة العامة بشكل منهجي، بصرف النظر عمن هم أشخاص السلطة العليا، حيث إن الرئيس الطاغية غالباً ما يرسي قاعدة «أنا ومن بعدي الطوفان»، وبحيث يجعل تكلفة إزاحته أعلى ما تكون. ولا يمكن لأي شعب مواجهة هذه الخطيئة والتغلب عليها إلا إذا توافرت له قيادة مؤقتة حكيمة، وتهيأت له ظروف «داخلية وخارجية» تحول دون وقوع ذلك البلد في دوامة الاضطراب والحروب وعدم الاستقرار، وأن سبب وجود هذه العقبة «الخطيئة» هو الرئيس الدكتاتور، الذي لا تنتهي شروره - عادة - برحيله. فذلك الرئيس يتحمل - ولا شك - وزر ومسؤولية كل هذه العقبات «الخطايا»، وكل تبعاتها، لأنه هو ونظامه من ارتكبها، وتسبب في حدوثها ابتداء بحق شعبه وأمته ●

*أكاديمي وكاتب سياسي

مراجع المقال:

١ - الكواكبي، عبدالرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد «بيروت: دار النفائس ٢٠٠٦ - م».

٢ - عبدالمنعم، زكريا، نظام الشورى في الإسلام ونظام الديمقراطية المعاصرة «القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٢ م».

٣ - فاضل، د. صدقة بن يحيى، تطور الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول «جدة: مكتبة مصباح، ١٤١٠ هـ».

٤ - هلال، نبيل، الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين «القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥ م».

٥ - Dahl, Robert, Modern Political Analysis, (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice - Hall, Inc., 1963).

٦ - Powell, Bingham, Jr. Contemporary Democracies (Cambridge, Mass.: Harvard Univ. Press, 1982).

دول مجلس التعاون الخليجي..
بين النفوذ الأمريكي والتحديات الإيرانية

لا توجد منطقة في العالم في الوقت الراهن لها تأثير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أكبر من منطقة الخليج العربي، إذ إن أهمية نفط الخليج العربي مضافة إليها أهمية الموقع الجيواستراتيجي لهذه المنطقة تضمنان لها مكانة بارزة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، من هنا تجسدت الرؤية الأمريكية للنفوذ بصوره وأشكاله المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي التي لطالما شكلت بموقعها وثرواتها نقطة وثوباً للهيمنة الأمريكية على مناطق أخرى في العالم.

محمد وائل القيسي *

يحتضن الخليج العربي الآن «بعد احتلال العراق» أكبر تجمع للقوات الأمريكية في العالم، وسوف تكون المنطقة ذات أهمية محورية في استراتيجية الأمن الأمريكية في المستقبل.

أولاً: في نشأة المجلس ودوافعه

يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ست دول وهي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان، نشأ هذا المجلس في أبوظبي بتاريخ السادس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨١، وتقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا. وهي منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية حسب المبادئ والأهداف التي حددها نظامه الأساسي، فالمجلس يتمثل تنظيمياً وتعاونياً وإقليمياً بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة. وتشتمل مجالات عمله على جوانب اقتصادية وسياسية فضلاً عن الأمن والثقافة والصحة والإعلام والتعليم والشؤون الاستراتيجية والإدارية والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وأن لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية دوافع وعوامل إقليمية من أهمها:

١- إن طبيعة المنطقة وأهميتها الاستراتيجية فرضتا على أقطارها الحذر في سلوكها الدولي، وأن المهم لديهم هو المحافظة على الوضع الراهن، ولذلك كان القرار الداعي إلى التضامن وإنشاء مجلس التعاون الخليجي بهدف الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة والمحافظة على الأنظمة السياسية السائدة فيها.

٢- انهيار حكم الشاه في إيران عام ١٩٧٩ ومجيء النظام الجديد «أي اندلاع الثورة الإسلامية في إيران» قد أدى إلى كثير من المتاعب لدول المنطقة وخصوصاً دول مجلس التعاون التي كان من أهمها القلق الأمني من مسألة تصدير الثورة الإيرانية.

٣- اندلاع حرب الخليج الأولى بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون، إذ رأت دول المجلس أن الحرب كانت لتغيير الوضع السائد سياسياً وجغرافياً واقتصادياً واجتماعياً، ولا يمكن للمنطقة أن تقبل بتغيير التركيبة السياسية الحالية.

٤- إن احتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٩ زاد المخاوف الأمنية عند دول مجلس التعاون التي أصبح لا يبعد عنها أكثر من ٥٠٠ ميل، وكان هدف الاتحاد السوفييتي منذ القدم هو وصوله إلى المياه الدافئة، وزيادة نفوذه في المنطقة على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: أهمية الموقع الجيواستراتيجي

تأتي الأهمية الجيواستراتيجية لموقع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال توسطها للعالم القديم، مما أدى إلى تنافس الدول الغربية عليه منذ وقت مبكر من التاريخ، واعتبرت هذه المنطقة في الميزان السياسي الدولي من المحاور الأساسية في الصراع الدولي والمنافسة الاستعمارية. وأكد ساسة الغرب والعسكريون أهمية هذه المنطقة لذلك حرصوا على تأمين مصالحهم فيها بالسيطرة عليها. ونظراً لهذه الأهمية شهدت هذه المنطقة غزوات وحملات عدة من قبل الدول الاستعمارية، حيث كان أول غزو لها من قبل الإسكندر المقدوني وكان هذا الغزو بهدف تأمين مقامه في مصر ضد أخطار الفرس، إذ أكد

على أهمية هذه المنطقة بالقول «إنني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر إذا كانت للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية». أما بخصوص الاستعمار الأوروبي فأول من جاء إلى هذه المنطقة هم البرتغاليون الذين احتلوا هذه المنطقة في عام ١٥٠٨، ثم جاء بعدهم الاحتلال الهولندي في عام ١٦٠٢، وهذا الاحتلال جاء بعد إنشاء الشركة الهندية الشرقية الهولندية، أما بالنسبة للسيطرة البريطانية على منطقة الخليج فكانت أطول سيطرة استعمارية بقيت هيمنتها على هذه المنطقة إلى عام ١٩٧١. وازدادت الأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع بعد النصف الثاني من القرن العشرين بعدما اكتشف أن هذه المنطقة تحتضن كمية كبيرة جداً من احتياطي النفط العالمي، ولها دور كبير في التجارة النفطية، ونظراً لهذه الأهمية الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية تحركت أساطيل الدول ذات المصالح البترولية والتجارية وخصوصاً الولايات المتحدة نحو هذه المنطقة لإقامة القواعد العسكرية فيها.

ثالثاً: الخليج العربي منطقة نفوذ لأمريكا

لا شك في أن السياسة المعاصرة للدول الفاعلة على المسرح الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عدت الأمن في الخليج العربي من أولويات هذه السياسة لأنه يدخل ضمن دائرة مصالحها الحيوية التي يجب تأمينها من أي تهديد محتمل سواء كان هذا التهديد محلياً قادماً من الداخل، أو دولياً مصدره إما عدد من دول الإقليم أو الدول الأخرى التي لا تنتمي إليه. إذ تعرضت منطقة الخليج العربي لعدة أنواع من التهديدات حسب الرؤية الأمريكية.[1]

إذ يمثل الخليج العربي أهمية خاصة للأمن القومي الأمريكي ليس في حالات الحرب فقط، بل في لحظات السلم كذلك، فهذه المنطقة انتقلت بالتدرج لتصبح أحد مراكز القلب بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، والتي تعني أن السياسة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب، بما في ذلك الصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط بأيدي خصومها.

وقدر تعلق الأمر بمنطقة الخليج العربي فقد حرصت الولايات المتحدة على إبقائها بعيداً عن أي تهديد سوفييتي، طوال فترة الحرب الباردة والسعي الدؤوب لإبقائها تحت المظلة الغربية الرأسمالية، والتي كانت متمثلة في الوجود البريطاني في الخليج العربي، لأن أي سيطرة سوفييتية عليها ستغير من موازين القوى الدولية لصالح الاتحاد السوفييتي بحكم الوزن الاستراتيجي والنفطي للخليج العربي، إلا أن انسحاب بريطانيا من شرق السويس والخليج العربي عام ١٩٧١، أوجد فراغ قوة في المنطقة بات معها من الضروري إيجاد البديل، إلا أن طبيعة الصراع بين الشرق والغرب فرضت على الولايات المتحدة سياسة عدم الانغماس المباشر في شؤون المنطقة مما دفعها إلى الاعتماد على الحلفاء المحليين. من هنا جاءت سياسة العمودين التي تمثلت بمبدأ نيكسون، إذ شكلت كل من إيران الشاه والمملكة العربية السعودية ركني هذه السياسة لأغراض حفظ التوازن وملء الفراغ الذي خلفه غياب دور بريطانيا بوصفها ضامناً لأمن الخليج، إلا أن سياسة العمودين هذه ما لبثت أن انهارت عام ١٩٧٩ إثر سقوط نظام الشاه وحدوث الثورة الإيرانية، لذا فإذا كان سقوط النظام الإيراني قد أسقط معه مبدأ نيكسون لأنه أطاح بأحد مرتكزيه، فإن هذه التطورات الجديدة كانت هي الدافع وراء ظهور مبدأ كارتر الذي شدد على استخدام القوة العسكرية للحيلولة دون سيطرة أية قوة دولية على الخليج العربي لأنها ستعمل بذلك على تعريض المصالح الأمريكية للخطر. لذا أضحت منطقة الخليج منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا ما حدده ريتشارد نيكسون بقوله «ستكسب منطقة الخليج أهمية استراتيجية بالغة خلال العقود المقبلة، وأن علينا اليوم أكثر من أي يوم مضى أن نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج لأنه المفتاح الذي يسمح لنا بأن نعرف من يسيطر على ماذا في العالم». ومن هذا الإدراك الأمريكي انطلق مبدأ كارتر ١٩٨٠ ليسيطر مباشرة على هذه المنطقة ويعمل على تحويلها إلى ثكنة عسكرية أمريكية، إذ سرعان ما رفع العلم الأمريكي على البواخر في الخليج العربي في عهد ريغان وتحولت المنطقة إلى منطقة نفوذ أمريكية وبدأت التصريحات تهدد كل من يحاول السيطرة على هذه المنطقة وانطلقت هذه التصريحات صوب الاتحاد السوفييتي أولاً، لكنها اتجهت إلى قوى

مصادر تهديد أمن الخليج حسب التصورات الأمريكية

مصدر التهديد	نوع التهديد	المدة
الاتحاد السوفييتي/المد الشيوعي	استراتيجي/عالمي	١٩٧٠-١٩٩٠
إيران/العراق	إقليمي/خليجي	١٩٨٠-٢٠٠٠
الإرهاب/غياب الديمقراطية	داخلي /محلي	٢٠٠٠

المصدر: رسالة ماجستير للكاتب بعنوان «مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي (دراسة مستقبلية)»، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

إقليمية فيما بعد ذات طموح إقليمي وكان العراق في مقدمتها.

وهذا ما تم تأكيده من قبل شوارسكوف «قائد القوات المركزية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط»، والذي أرسل في عام ١٩٨٩ إلى منطقة الشرق الأوسط لتقدير الأخطار التي يمكن أن تتعرض إليها الولايات المتحدة الأمريكية هناك، حيث أوضح في مذكراته في القسم الثاني من تقريره عن «عاصفة الصحراء» والذي كان مفاده أن العراق هو الخطر الأول على المصالح الأمريكية هناك.

وكان دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠ البداية العملية لحرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على رأس التحالف الدولي ضد العراق والتي لم تدمر الأخير فحسب بل شملت بتأثيراتها كل المنطقة بعدما انهارت كل المعادلات السائدة فيها، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخها، وأصبحت الولايات المتحدة اللاعب الأساسي داخل النظام الإقليمي الخليجي، وأصبح اهتمام السياسة الأمريكية في الخليج هو العمل على عزل العراق دولياً وإقليمياً بشكل خاص من خلال قرارات أضفت عليها طابع «الشرعية والالتزام القانوني» طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن قبل كل الأطراف والعربية على رأسها. إلا أن الاعتبارات السياسية هنا كانت قد لعبت دورها في توظيف الأمم المتحدة لخدمة السياسة الأمريكية ضد العراق بعدما تعرضت مصالحها للخطر إثر دخول العراق للكويت، إذ يعترف الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار بذلك بقوله إن الحرب في الخليج جرت بتفويض من الأمم المتحدة، لكن لم تكن الأمم المتحدة التي قادتها. وعلى الرغم من أن أزمة العلاقات العراقية ؟ الكويتية هي السبب الظاهري في الحرب إلا أن الأهداف الجيواستراتيجية لها تكمن في ثلاثة أهداف سياسية ومتفاعلة هي:

١- احتواء العراق.

٢- تأمين المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج العربي.

٣- ضمان الانسياق الدولي وراء الولايات المتحدة الأمريكية.

فاحتواء العراق لأنه يعد القوة الإقليمية الأكثر تهديداً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي حسب الرؤية الأمريكية، فقد يتفق الرأي على أن هناك علاقة طردية بين الإدراك والفعل، فعلى وفق نوعية الأول يتحدد مضمون الثاني. والسياسة الأمريكية حيال العراق تجسد مضمون هذه المقولة، فنوعية إدراكها له تفسر أساليب تعاملها معه، أي سياستها، فالولايات المتحدة أدركت أن الحالة العراقية وصلت إلى مستوى التغيير غير المسموح به على الإطلاق، ولذلك عملت على التعامل معه عبر أساليب مختلفة من وقت إلى آخر، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في عام ١٩٩٣ عن تبني سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وإيران بهدف إضعافهما وعزلهما على اعتبار أنهما يشكلان مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في الخليج، ولم تكن هذه السياسة ضد قوى عظمى موازية لقوة الولايات المتحدة وإنما كانت سياسة ضد أعداء «واقعيين» أسمتهم بالدولة المارقة، فتم إصدار قرارات من الأمم المتحدة ضد العراق «حصار وعقوبات» اعتبرت هي الأسوأ في تاريخ المنظمة الدولية، أما بالنسبة لإيران فقد أقر قانون «داموتوا*» ضدها والذي حظر على أي شركة الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من أربعين مليون دولار، إضافة إلى محاولات فرض العزلة السياسية عليها بترويج اتهامات ضدها بكونها دولة تدعم الإرهاب وتساند جماعات تصفها واشنطن بالإرهابية في الشرق الأوسط، مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية.

أما في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، فقد سار على نهج أسلافه أيضاً في التأكيد على مواصلة الحصول على النفط الخليجي، إذ حدد أهداف دولته في الخليج بأنها تشتمل في الحاضر والمستقبل على النفط وإدامة تدفقه، ومنع بروز أية قوى إقليمية أو دولية يكون بمقدورها تهديد أو منافسة النفوذ والمصالح الأمريكية في هذه المنطقة. وهذا ما أكده جوزيف ناي أيضاً، أحد أركان إدارة الرئيس كلينتون ومن المدافعين عن «القوة الليّنة»، أن بلاده لن تتردد باستخدام القوة العسكرية في منطقة الخليج، وسوف تفعل ذلك إن اقتضى الأمر، إذا تعرضت المصالح الأمريكية للخطر بأي شكل من الأشكال.

وبوصول جورج ووكر بوش إلى السلطة اعتمد استراتيجية جديدة أساسها الهجمات الوقائية والوجود العسكري المباشر في الخليج العربي لردع أي قوة توسعية تحاول السيطرة على النفط، وسرعان ما أعلن عن ثلاثة أهداف من أجل تحقيق الإمبراطورية الأمريكية تمثلت في الآتي:

١- الحرب على الإرهاب، والتي كانت رد فعل على وقوع هجمات ١١ سبتمبر في عُمق الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- القضاء على دول محور الشر «كوريا الشمالية، إيران، العراق (قبل الاحتلال)، ليبيا» التي لديها برنامج نووي أو هي في طريق الامتلاك.

٣- بناء أنظمة الحكم الديمقراطية في الشرق الأوسط بدءاً بالعراق.

وهكذا يبدو أن الرئيس بوش كان قد ركز في مبدئه على القوة الصلبة في تحقيق هذه الأهداف .

إذ إن استخدام القوة يبدو أنه سيظل خياراً متاحاً أمام الإدارة الأمريكية إذا شعرت بأن المواقف التي تواجهها تتطلب ذلك، وهو ما عبر عنه الرئيس جورج ووكر بوش بقوله «إننا سندافع عن أنفسنا وعن أصدقائنا بقوة السلاح». إذ إنه من نافلة القول أن الولايات المتحدة تعول كثيراً على قوتها العسكرية في تحقيق أهدافها الحيوية، لذا فهي تخصص جانباً كبيراً من دخلها القومي لتحقيق أمنها القومي على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ إن العامل الحاسم في جعل الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة هو تفوقها العسكري القادر على الحسم في نهاية المطاف والحفاظ على مناطقها الحيوية العالمية، وهذا ما يفسر لنا تزايد إنفاقها العسكري العالمي مقارنةً ببعض الدول الأخرى.

إن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج كان قد ازداد بشكل كبير

خاصةً مع الاحتلال الأمريكي للعراق، على الرغم من أن الوجود الأجنبي في المنطقة ليس جديداً بل إن الجديد هو مبررات هذا الوجود، والذي يتغير على وفق التحولات والتطورات التي شهدتها وتشهدها منطقة الخليج العربي، والتي كان أهمها احتلال العراق الذي طرح مبرراً جديداً لإبقاء الولايات المتحدة على وجودها في المنطقة انطلاقاً من رؤية مفادها: أن منطقة الخليج العربي شهدت اختلالاً في موازين القوى في أعقاب احتلال العراق، ومن ثم فإن الصيغة الملائمة لحفظ أمن واستقرار المنطقة، تحدد بجعل الوجود العسكري الأمريكي محوراً لميزان تعادل القوى في هذه المنطقة البالغة الحساسية العالمية.

كما أن سياسة توازن القوى تفترض، أما إعادة القدرة العسكرية العراقية إلى سابق عهدها، أو القيام بعمل عسكري ضد إيران لتدمير قدراتها العسكرية، وكلا الخيارين يواجه صعوبات كثيرة في التطبيق. كما أن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة في الوقت الحاضر قد يعرض مصالحها الاستراتيجية للخطر، ويُغري قوى خارجية بالتدخل في المنطقة ولاسيما روسيا والصين وربما الهند، وهي كلها قوى تعمل على موازنة الدور الأمريكي العالمي، وربما ضمن البوابة السعودية، حيث كان أهم تداعيات سحب الولايات المتحدة الأمريكية لغالبية قواتها منها، هو دعوة المملكة إلى ترتيبات عسكرية - أمنية - لا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل هناك أدوار إقليمية ودولية أخرى. وقد أكد هذا المعنى صراحةً وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل خلال مداخلته في مؤتمر أمن الخليج الذي نظمهُ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦، حيث قال: إن هناك أربعة أطراف أساسية، هي دول المجلس الست واليمن و العراق وإيران، وأضاف أن البعد الدولي للإطار الأمني المقترح يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى الآسيوية التي برزت على المسرح الدولي مؤخراً وخاصةً الصين والهند، ورأى أن امن الخليج يحتاج إلى ضمانات دولية لا يمكن توفرها على أساس منفرد، حتى لو جاء من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم. أما في عهد الرئيس باراك أوباما فعلى الرغم من كثرة الحديث عن ليونته ومرونته في السلوك السياسي الدولي إلا أن هذا لا يغير من الثوابت الاستراتيجية المرسومة للولايات المتحدة والتي لا تتغير بتغيير الرؤساء، وأحد أبرز هذه الثوابت هو إدامة النفوذ الأمريكي في المناطق الملحة بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، التي لطالما اعتبرت جزءاً من الأمن القومي الأمريكي حسب الرؤية الأمريكية.

رابعاً: التحديات الإيرانية في الخليج العربي

إذا كان العراق قد شكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي خلال التسعينات من القرن الماضي، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق كان قد فتح الباب أمام إيران لتقوية نفوذها في الخليج، لاسيما بعد سعيها الدؤوب لامتلاك السلاح النووي على الرغم من استثمار الجهود من قبل المجتمع الدولي في محاولة منه لمنعها من امتلاك هذه الأسلحة، تلك الجهود التي تتألف أساساً من سياسة العصا والجزرة وتركيبات الحوافز والضغوط التي تهدف إلى إقناع طهران بوقف حملتها نحو إنتاج أسلحة نووية، مع احتمال عمل عسكري يلوح في الأفق.

لذا فقد دأبت إيران على النظر إلى «الشارع العربي» بهدف استخدامه كوسائل لمراوغة التيارات الموالية للسياسة الأمريكية وإظهار العداء للنظم العربية التي تلتقي معها، والنظم العربية الخليجية تأتي في مقدمتها، من هنا فقد شكلت إيران ولا تزال تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة وحلفائها، خاصةً إذا ما علمنا أن هناك خمسة أهداف رئيسية للأمن الوطني الإيراني في الوقت الحالي تتمثل في الآتي:

١- ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي،كما تدعي، وفي آسيا الوسطى والقوقاز.

٢- تحديث قواتها المسلحة وتطويرها، بما يحقق لها فرض قوتها الاستراتيجية والعسكرية على المنطقة.

٣- الاستعداد لاحتمالات المواجهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية.

٤- الحفاظ على مبادئ الثورة الإسلامية وقيمها، في الداخل، ونشرها في الخارج.

٥- بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد.

وفي هذا الصدد قال وزير الدفاع الإيراني علي شام خاني «إن الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية ترتكز على حماية السلامة الإقليمية لإيران ومصالحها، ومنع تشكيل فراغ استراتيجي في المنطقة، والعمل على التكامل الإقليمي وردع التهديدات يأتي جزءاً من القدرة الدفاعية للبلدان الإسلامية التي تستخدم كرادع دفاعاً عن الأمة ». وهذا ما يؤكد سعي إيران لملء أي فراغ في منطقة الخليج العربي، لذا فإن ذلك يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في الخليج العربي، خاصة أن الاهتمام المكثف للقيادة السياسية والعسكرية الأمريكية بهذه المنطقة يرتهن في المقام الأول إلى كونها تحتوي على احتياطيات هائلة من النفط، وكون هذه المنطقة تعد أهم وأكبر قاعدة للوقود ومواد الطاقة ليس بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية فحسب، بل لمجمل الماكنة العسكرية الأمريكية، فبنفط الخليج يجري تزويد الأساطيل الحربية والقواعد العسكرية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط والمحيطين الهندي والهادي، وهذا ما يفسر لنا محاولة الولايات المتحدة الحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها. وكذلك تشددها إزاء الملف النووي الإيراني، لأنها تدرك أن حيازة طهران للتكنولوجيا النووية المتقدمة ستكون بمثابة اعتراف رسمي بتفوق إيران الإقليمي، وما يعنيه ذلك من تهديد لمصالحها فضلاً عن مصالح حلفائها في منطقة الخليج، كما أن من مصلحة الولايات المتحدة أن تعيش المنطقة في حالة من عدم الاستقرار المُتحكم فيه، لأنه لو تحقق الاستقرار، فلن تكون هناك حاجة إلى التدخل أو الوجود العسكري الأمريكي أصلاً، ولذلك تريد الولايات المتحدة الأمريكية، إبقاء المنطقة في حالة من التأزم لكي تبرر وجودها

فيها، باستخدامها ما يسمى «تجارة التهديد والحماية»، فقد استخدمت التهديد الذي كان يشكله العراق تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار، كأداة لتسويغ وجودها العسكري ونفوذها السياسي في الخليج العربي، وعلى أساس توفير الحماية مقابل الحصول على تنازلات لا يستهان بها من دوله، منها ما يتعلق بالتسهيلات المتمثلة في القواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية وصفقات الأسلحة، وبعد انتهاء الخطر العراقي، أصبحت إيران تمثل ذلك الخطر، الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تخويف دول المنطقة منه، بإثارة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وتارة ثانية باتهامها بدعم الإرهاب الدولي. على الرغم من أن هذه الادعاءات قد لا تنفي التدخل الإيراني بدول مجلس التعاون وشؤونها الداخلية أحياناً.

إن السيناريو نفسه الذي تم تطبيقه مع العراق طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، ربما يتكرر مع إيران في المستقبل وذلك بهدف زيادة دمج أمن الخليج العربي بالضمانة الأمريكية، بوصفها القادرة على

مخطط افتراضي من تصميم الباحث يوضح أهمية الخليج في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي

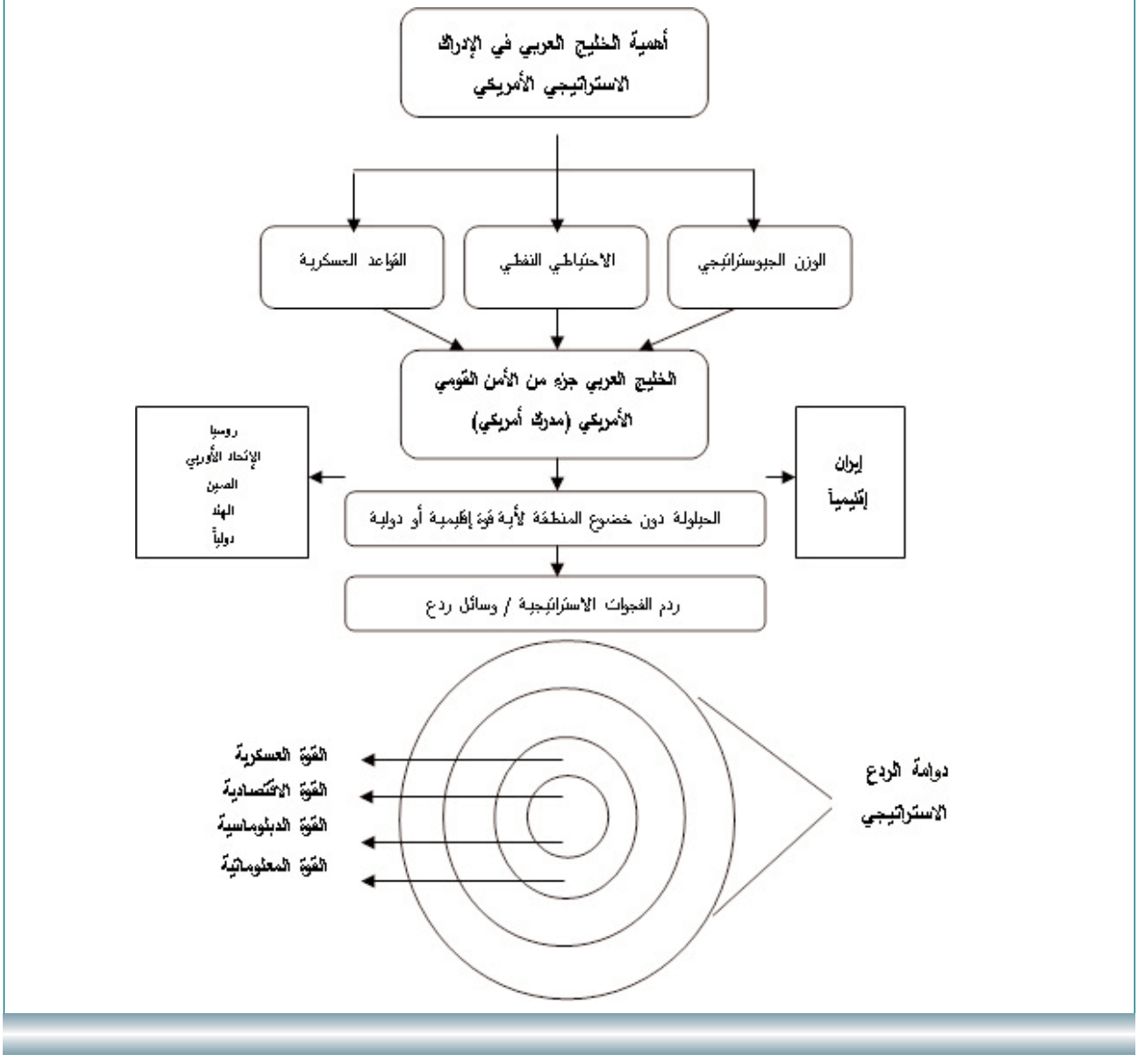

مواجهة أي تهديدات إيرانية محتملة من ناحية، ودفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستمرار في شراء صفقات الأسلحة الضخمة من ناحية ثانية. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق سيادة أمريكية عالمية واستباقاً يستبعد ظهور قوى أخرى منافسة في المستقبل بحيث تتمكن بفضل هذه السيادة من تشكيل قواعد الأمن الدولي على شاكلة المبادئ الأمريكية. لذا فقد سعت بكل السبل للهيمنة على منابع النفط في الخليج العربي والتحكم فيها، أي فرض نظام القوة الواحدة في العالم ضاربة عرض الحائط شركاءها في النظام الدولي الجديد وهي أوروبا واليابان للاستفادة من نفط الخليج. إذ إن سيطرة الولايات المتحدة على الخليج العربي تحقق لها منافع استراتيجية على قدر كبير من الأهمية ومنها:

١- معالجة عجزها النفطي مقابل الزيادة المتنامية لوتائر الاستهلاك الأمريكي للنفط، عن طريق ضمان مصادر أمينة وموثوق بها لتلبية احتياجاتها في هذا المجال.

٢- تأمين مجال جغرافي؟اقتصادي في ميدان التجارة واستثمار رؤوس الأموال وتصريف البضائع والسلع وتقديم الخدمات.

٣- التحكم في السياسة السعرية للنفط للحصول على نفط رخيص، مقابل تنامي قيمة سلعها الاستراتيجية للحصول على أرباح فائضة عن طريق سياسة «البترو دولار».

٤- التحكم في الاحتياجات النفطية لدول الغرب الصناعية بما فيها اليابان.

٥- إيجاد قواعد عسكرية تؤمن لها القدرة على التحكم في عناصر الموقف في المنطقة، وكذلك تأمين نقاط ارتكاز واندفاع نحو العمق الآسيوي.

٦- القدرة على التحكم في عقد وطرق المواصلات البحرية التي تربط ما بين الجنوب الآسيوي والجنوب الأوروبي «المحيط الهندي، بحر العرب، البحر الأحمر، البحر المتوسط».

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن ما تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية نفطية وأمنية - عسكرية كان قد جعلها مدعاة لإضفاء الهيمنة والنفوذ الأمريكي عليها لتغدو بعد ذلك من أهم المناطق العالمية وفق الإدراك الاستراتيجي الأمريكي ومن ثم نقطة وثوب للهيمنة الأمريكية على العالم ومنع أي قوة دولية كانت أم إقليمية من الاقتراب من نفوذها هناك حتى إن اقتضى الأمر الرد بدوامة من وسائل الردع الاستراتيجي تتقدمها القوة العسكرية (كما هو موضح في المخطط الافتراضي السابق)، وإذا كانت ثمة تحديات تشكل عائقاً بوجه المصالح الأمريكية هناك فهي التحديات الإيرانية وموقفها المعارض للوجود الأمريكي ومحاولتها الحد منه قدر المستطاع، أو إثارة بعض المعرقلات والمخاطر من قبيل التهديد أحياناً بإغلاق مضيق هرمز أو ضرب المصالح الأمريكية الحيوية هناك إذا ما تعرضت منشأتها النووية إلى هجوم أمريكي أو إسرائيلي، ولكن مع ذلك هذا لا ينفي رغبة إيران في التسيد على منطقة الخليج العربي تلك الرغبة التي يكبح جماحها الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لمنع أية قوة أخرى من منافستها إلى حد أصبحت فيه الولايات المتحدة بمثابة دولة جارة للدول الخليجية ضمن منطقة الخليج العربي. لذا أصبحت منطقة الخليج العربي من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية منطقة المستقبل والمدخل المهم للمناطق الاستراتيجية الأخرى في العالم، ومن ثم فإن ضمان السيطرة عليها يعد بمثابة نقطة وثوب لاستمرار الهيمنة الأمريكية على العالم.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نطرح المصفوفة الآتية لتأكيد أهمية الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية:

❖ من يتحكم في احتياطيات نفط منطقة الخليج العربي يتحكم في التجارة العالمية للنفط ككل بحكم الوزن النسبي المتميز للنفط.

ومن يتحكم في التجارة العالمية للنفط يمكنه التحكم في الاقتصاد العالمي، ومن ثم يصبح الباب مفتوحاً أمامه للسيطرة السياسية والاستراتيجية على العالم ●

*ماجستير في العلوم السياسية الاستراتيجية
- جامعة النهرين - بغداد

المراجع:

محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠.

الهوامش:

* هو مشروع قانون لمقاطعة إيران من خلال فرض حظر تجاري شامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على إيران ليشمل كافة الأعمال التجارية التي يقوم بها أي مواطن أمريكي خارج البلاد ماعدا الموارد ذات الطبيعة الإنسانية، وفي عام ١٩٩٥ قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي داموتوا مشروع قانون لذلك، وفي عام ١٩٩٦ أقر مشروع القانون الذي سمي باسمه والذي تم بموجبه فرض عقوبات اقتصادية على الشركات التي تستثمر بإيران وليبيا مبالغ تزيد عن (٤٠٠٠٠٠٠٠) دولار.

من أجل فهم أفضل لأحداث البحرين

في شهري فبراير ومارس من العام المنصرم، حصلت مملكة البحرين، وبشكل لافت للنظر، على اهتمام المجتمع الدولي. فعلى غرار بعض دول المنطقة في فترة «الربيع العربي»، كانت البحرين مسرحاً لاحتجاجات ومظاهرات عامة. كانت مطالب المتظاهرين هي إصلاحات سياسية واجتماعية في المملكة. ولكن، على الرغم من تزامن هذه الأحداث مع ثورات الربيع العربي، إلا أن وضعية البحرين الجيوسياسية والاستراتيجية تتطلب فهماً أفضل لهذه الأحداث وما تمثله من أهمية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وعلى دول الجوار في الخليج العربي. يحاول هذا المقال توصيل صورة «عقيمة التعصبات» لأي طرف لأحداث البحرين.

سليمان الشقصي *

إن دولة البحرين هي عبارة عن مملكة دستورية تحكمها عائلة آل خليفة منذ ١٧٨٣. وتُعتبر هذه الدولة، التي يصل عدد سكانها إلى ما يقارب المليون نسمة، أصغر دولة من الناحية الجغرافية في منظمة مجلس التعاون الخليجي، كذلك من صفاتها، طبيعتها الديموغرافية التي تتصف بشدة تعقيدها وطبقيتها. فبحسب بعض الخبراء، هناك علاقة صاخبة ومنذ زمن بعيد بين الأغلبية الشيعية، الذين يشكلون ما يقارب ٧٠ في المائة من سكان البلاد، والعائلة الحاكمة السنية في السلطة. غير أن العقد الأخير من القرن الماضي كان كثير الحراك بين الجانبين. فقد تظاهر العديد من السكان ضد السلطة المطلقة، غياب الحقوق السياسية والمدنية، العنصرية الطبقية، وضد الفساد. فمن بين المطالب التي كان ينادي بها المتظاهرون في ذلك الوقت هو العودة إلى دستور ١٩٧٣ ولعودة الانتخابات، التي قام الأمير عيسى بن سلمان بتعليقها مع تعليق الدستور في أغسطس ١٩٧٥. غير أن هذا الحراك الشعبي واجه يداً من حديد من قبل الحكومة. فبحسب مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، واجه هذا الحراك اليد الحديدية للحكومة، فقد زجت هذه الأخيرة بآلاف البحرينيين في السجون مجبرة العديد من الناشطين على خيار المنفى.

وانتهت تلك الحقبة بوفاة الأمير عيسى في عام ١٩٩٩ وتَوْلِيَة ابنه حمد على العرش. فالسلطة العليا في البلاد تتمثل في شخص الملك حمد بن عيسى آل خليفة. كذلك، يسجل الواقع البحريني وجود أعضاء من الأسرة المالكة في مناصب عسكرية وسياسية مهمة جداً. غير أن وصول الملك حمد إلى العرش مثّل افتتاح عصر جديد في الحياة السياسية البحرينية. كان حمد يسعى للحد من الخلافات عن طريق الوعود بإصلاحات سياسية من خلال فتح باب للحوار مع قادة المعارضة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتفضيل العودة لرجالات المنفى. هذه الوعود الملكية الوطنية تجسدت بالوصول إلى وثيقة وطنية تجعل البحرين مملكة دستورية وتمهد لوجود مجلسين تشريعيين، الأول يصل نوابه بالاقتراع الوطني، أما الثاني فعن طريق التعيينات الأميرية. ففي عام ٢٠٠٢ كانت أول انتخابات وطنية، منذ ٣٠ عاماً،

السعودية رأت أن الاضطرابات في البحرين جاءت بدافع إيراني لخدمة المصالح الفارسية بالمنطقة

أحداث البحرين أظهرت مدى محدودية التأثير الأمريكي في المنطقة

للأعضاء الأربعين لمجلس الشورى البحريني.

غير أن الملك حمد قام في فبراير ٢٠٠٢ بالتصديق، وبشكل أحادي الطرف، على نسخة معادة الصياغة للوثيقة الوطنية والتي اعتبرتها المعارضة في تلك الأثناء غير مقبولة. ويشير بعض المحللين إلى أن هذا التصديق وضع حداً لحقبة التفاؤل في الحقل السياسي البحريني، مما جعل بعض الأحزاب السياسية الشيعية المعارضة تمتنع عن المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٢. وخوفاً من خسارة القنوات الرسمية للمشاركة في اتخاذ القرار، قررت الأحزاب السياسية المعارضة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٦. وفي تلك الانتخابات حصل حزب الوفاق البحريني على ١٧ مقعداً في مجلس الشورى، ليصبح بذلك المجموعة السياسية الأهم بهذا المجلس. وفي الانتخابات الأخيرة التي حدثت في أكتوبر ٢٠١٠، حصل حزب الوفاق على ١٨ مقعداً بالمجلس. إلا أن الكثير من المراقبين يؤكدون أن المعارضة الشيعية لن تتمكن بسهولة من الحصول على عدد أكبر من المقاعد. وفي الحقيقة وبحسب أحد البحوث للكونغرس الأمريكي، فإن الحكومة البحرينية متهَمة بالتعديل على الدوائر الانتخابية لتفضيل المترشحين السنة، وبذلك تمنع الشيعة من إمكانية الوصول إلى أغلبية في البرلمان البحريني. أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته الجهات الأمنية قبل شهر من انتخابات أكتوبر ٢٠١٠ من إلقاء القبض على١٦٠ شيعياً منهم ٢٣ قائداً سياسياً متهمين بمحاولة استخدام العنف لتغيير الحكومة. هذا، فعلى الرغم من بعض المحاولات الخجولة للإصلاحات الديمقراطية أثناء العقد المنصرم مع وصول الملك حمد للعرش، إلا أن السلطة لا تزال مقيدة والأجواء المنحازة في البلاد ضد الأغلبية الشيعية ما زالت مخيمة على العمل السياسي في المملكة.

تأثيرات «الربيع العربي» على البحرين

استلهاماً بالثورة التونسية والمصرية اللتين استطاعتا التخلص من رؤوس النظام، خرج آلاف البحرينيين للتظاهر في العاصمة المنامة للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية. وعلى الرغم من أن أغلبية المتظاهرين كانوا شيعة، إلا أن المطالب لم تكن عليها صبغ دينية مذهبية. فما طالب به المتظاهرون كان ينحصر في تحسين للفرص الاقتصادية، إيجاد فرص عمل، تحسين الخدمات، إصلاحات دستورية، انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، إيجاد مجلس استشاري يمثل الشعب بجميع طوائفه، الإفراج عن السجناء السياسيين وإنهاء الفساد والتعذيب في البلاد، حيث إن الشيعة البحرينيين يؤكدون أنهم ضحية التمييز والعنصرية في مسألة التوظيف والخدمات الاجتماعية والعامة. فأغلب الشيعة مستبعدون من الحصول على وظائف في السلطة أو

في الأجهزة الأمنية، حيث يقدر المراقبون نصيب الشيعة البحرينيين من الأجهزة الأمنية بـ ٥ في المائة. كذلك رفض المتظاهرون التعديلات غير العادلة على الدوائر الانتخابية التي ليس لها هدف إلا تهميش التمثيل السياسي للطائفة الشيعية، ورفضهم للسياسات الحكومية التي تحاول التعديل على التوازن الطائفي والديموغرافي للدولة كان أحد مطالبهم من التظاهر. بهذه السياسات، تمنح الحكومة الجنسية لأجانب، أغلبهم سنة قادمون من اليمن، سوريا، الأردن وباكستان، رغبة في التقليل من شأن الانتشار الشيعي في البلاد.

وأخذ الاحتجاج بعداً جديداً في ١٧ فبراير ٢٠١١ عندما قامت قوات الأمن بطرد المتظاهرين من دوار اللؤلؤة الموجود في قلب العاصمة المنامة، مما أدى إلى قتل ٤ أشخاص. وعلى الرغم من هدوء الأجواء بعد ذلك، استمرت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن. ففي شهر مارس، قرر المتظاهرون فرض حضر دخول للحي المالي بالعاصمة. في تلك الأثناء طلبت حكومة البحرين المساعدات العسكرية من أعضاء مجلس التعاون الخليجي لحماية المواقع الحساسة. ففي ٤١ مارس ٢٠١١، دخلت البحرين قوات عسكرية خليجية تحت مظلة «درع الجزيرة»، مكونة من ألف عسكري سعودي و٥٠٠ منهم إماراتيون. ونتيجة لذلك، أعلن الملك حمد حالة الطوارئ في البلاد واضطرت القوات العسكرية لطرد المتظاهرين من دوار اللؤلؤة مُؤدِيْن بذلك خسائر بشرية جديدة. رسمياً، كانت مهمة درع الجزيرة بالبحرين هي حماية بعض المواقع الاستراتيجية في المملكة. غير أنه، وبحسب بعض الخبراء والمراقبين، إرسال درع الجزيرة للبحرين يشير إلى أن المملكة وحلفاءها بالمنطقة اختاروا المسار الذي يبعد أي احتمالية لحل الأزمة بطريقة المفاوضات، على أقل تقدير على المدى القريب.

إن الأحداث التي مرت بمملكة البحرين تهم وبالمجال الأول الدول المجاورة وحلفاء المملكة. ولهذا الشأن، قام وزراء خارجية دول الخليج العربية بعقد أول اجتماع طارئ لهم حول هذا الشأن بالمنامة في شهر فبراير ٢٠١١. استُخدِم هذا الاجتماع للإشارة إلى دعم المنظومة الخليجية للنظام البحريني. ويجب أن نفهم أن أحداث البحرين كان من الممكن أن تنتشر بكافة أرجاء المنطقة. في الواقع، دول المنطقة كانت خائفة من انتشار الاضطرابات في بلدانهم. لذلك، وبرأي توبي جونز في أحد مقالاته على الشبكة، أخذت الحكومات الخليجية كافة القنوات الأساسية للوصول إلى حلول ترضيهم في مثل هذه الظروف.

ربما تكون المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر قلقاً من أحداث البحرين، وهذا ما تشهد به المساعدة العسكرية التي قدمتها الرياض للنظام البحريني. فإيران هي القوة الشيعية في المنطقة، والرياض تنظر للاضطرابات بالبحرين على أنها تهديد شبه وجودي، لأنه من جهة ترى حكومة الرياض أنها سابقة خطيرة من الممكن أن تؤثر سلباً في وضعها الداخلي. فالسعودية تخشى من أن تؤثر أحداث البحرين في الشيعة السعوديين الموجودين في المناطق الشرقية من البلاد. ومن جهة أخرى، تعتبر حكومة الرياض أن الاضطرابات بالبحرين هي بدافع إيراني لخدمة المصالح الفارسية بالمنطقة. فوجود حكومة شيعية بالبحرين سوف يدق ناقوس الخطر على الرياض التي ستشعر بأن هذا الوجود هو انتشار للتأثير الإيراني على المنطقة، عوضاً عن البرنامج النووي الإيراني الذي يقلق قادة دول الخليج. ففي الفكر السياسي السعودي، ما زال القلق يتعاظم عندما يقوم العديد من الصحفيين والساسة الإيرانيين بمواصلة التفكير بتغيير الممالك السنية في المنطقة، فالتأكيد الإيراني على أن البحرين هي المحافظة ٤١ لإيران هو تهديد ليس للبحرين فقط وإنما لدول المنطقة. لهذا، فبحسب عدد من المراقبين، المساعدات العسكرية السعودية للبحرين هي رسالة سياسية مباشرة لإيران.

> قام الأمريكيون ببيع العديد من الأسلحة العسكرية المتطورة للمنامة

من جهة أخرى، أنكر النظام الإيراني المساعدات العسكرية الخليجية للبحرين واعتبرها احتلالاً وتدخلاً عسكرياً. فإيران تؤكد مساندتها الروحية لمطالب الشعب البحريني من غير أن يكون لها أي نوع من التدخل المباشر مع المتظاهرين. لكن، في إبريل ٢٠١١، قامت البحرين بطرد أحد الدبلوماسيين الإيرانيين من المملكة بحجة علاقاته المفترضة مع شبكة تجسس من الكويت. كذلك، وبحسب وكالة «رويترز»، قامت غرفة التجارة بالبحرين بدعوة دول الخليج إلى مقاطعة البضائع الإيرانية ووقف العمليات المالية مع إيران، متهمة طهران بالتدخل في الشؤون الداخلية البحرينية وعدم احترامها لسيادة المملكة، مما يجعل خوف الخبراء يتزايد من وصول البحرين إلى حلبة صراع بين السعودية من جهة وإيران من جهة أخرى. وفي هذه الحالة، سيكون الصراع ليس إقليمياً فحسب، وإنما سيكون ذا طابع عالمي مما يضفي عليه صفة الطولية بالوقت.

وفي حالة وصول الشيعة إلى فوز سياسي في البحرين، فإن الكثير من المحللين السياسيين يشيرون إلى تأثير ذلك على التوازن

الإقليمي للقوى، لاحتمالية ميول هذا الفوز لإيران على حساب المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

البحرين مركز محوري لاستراتيجية واشنطن بالمنطقة

تعتبر البحرين أحد الحلفاء المهمين لواشنطن في منطقة الخليج العربي. فبنظرة إلى الحضور الأمريكي في المنطقة، نلاحظ وبشكل واضح مدى أهمية هذه الجزيرة الصغيرة جغرافياً كمحور أساسي لاستراتيجية الولايات المتحدة بالمنطقة.

ومن أهم المسائل التي ترتكز عليها العلاقات البحرينية-الأمريكية هي مسألة الدفاع الأمني. فبحسب ريتشارد ويتز، قامت الدولتان بالتوقيع على اتفاقية تعاون دفاعية تسمح لواشنطن باستخدام القواعد العسكرية الجوية للبحرين مع السماح كذلك للبنتاغون الأمريكية بوضع معدات الدفاع بالبحرين. أيضاً، قام الأمريكيون كذلك ببيع العديد من الأسلحة العسكرية المتطورة للمنامة، من ضمنها طائرات حربية، هيلوكبتر مقاتلة ودبابات. ففي عام ٢٠١٠، قامت الولايات المتحدة بتوفير ما يعادل ٢٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية للبحرين. كما نلاحظ تحولاً سريعاً وكبيراً في العدد والتعقيد والنوعية في السفن الأمريكية الموجودة بالبحرين. ففي عام ٢٠١٠، قامت «البنتاغون» الأمريكية بالتوقيع على مشروع بمبلغ ٥٨٠ مليون دولار، لمضاعفة حجم القاعدة البحرية الأمريكية في المنامة، حيث إن البحرين مركز الأسطول الأمريكي الخامس وما يقارب ٢٣٠٠ أمريكي يتمركزون فيها. ويتكون الأسطول الأمريكي الخامس، بحسب إحدى خدمات البحوث للكونغرس الأمريكي، من كاسحات الألغام، ومجموعة حاملة طائرات وسفن برمائية وغيرها من السفن التي تكون في مهمة بالمنطقة. فالقاعدة البحرية تسمح بامتداد القوة والتنسيق ومعاونة عملية البحرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي والمناطق المجاورة. فمن خلال موقعها الاستراتيجي، تدعم هذه القاعدة المهام في البحر الأحمر، وبحر العرب، وخليج عمان وفي مناطق من المحيط الهندي كما في قرن إفريقيا. فعلى سبيل المثال، قام الأسطول الأمريكي الخامس بلعب دور كبير في العمليات ضد القراصنة الصوماليين. وبوجه عام، المنطقة العملية التي يشرف عليها هذا الأسطول تمتد بمنطقة تشمل ما يقارب عشرين دولة.

وكذلك، تقوم البحرين بدور مشهود في العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق. فمن القاعدة العسكرية البحرينية انطلقت القوات الأمريكية لعملية الحرية الدائمة بأفغانستان (Operation Enduring Freedom) ولعملية حرية العراق بالعراق (Operation Iraqi Freedom) خلال هذه العمليات، استخدمت البحرين الفرقاطات لحماية السفن الأمريكية ولاستقبال آلاف العسكريين الأمريكيين. كما شاركت المنامة في الائتلاف لطرد عراق صدام حسين من الكويت في عام ١٩٩١ عندما استقبلت المنامة ما يقارب ١٧٥٠٠ جندي و ٢٥٠ طائرة عسكرية. فبشكل عام، وحتى لو لم تشارك المنامة في الائتلاف العسكري للهجوم على العراق في عام ٢٠٠٣، فإن وجود قاعدة بحرية أمريكية في المملكة كان مهماً جداً لهذا التدخل الأمريكي.

> المساعدات العسكرية السعودية للبحرين هي رسالة سياسية مباشرة لإيران

علاوة على ذلك، وجود الأسطول الأمريكي الخامس بالمنطقة مهم جداً لحرية مرور النفط في الخليج ولجعله عين مراقبة قريبة جداً من إيران. فالبحرين وفّرت لواشنطن قاعدة عسكرية في قلب الخليج العربي، فمن خلال هذه القاعدة تستطيع القوات الأمريكية حماية ومراقبة حركة النفط خلال عبوره مضيق هرمز. كذلك من خلال هذه القاعدة، تستطيع واشنطن التجسس على الثروة النفطية الإيرانية ومساندة دول المنطقة الحلفاء في حالة أي تهديد ضدها، حيث إن السفن الأمريكية من مسؤوليتها ضمان حماية النقل البحري واعتراض كل السفن التي تحاول التعدي على العقوبات الاقتصادية أو سفن القراصنة التي تحاول الاستيلاء على السفن التجارية بالمنطقة. لهذا، فإن هذه المنطقة مهمة جداً بالنسبة للمصالح الأمريكية.

وبحسب الأهمية الاستراتيجية لمملكة البحرين بالنسبة لواشنطن، فإن مسألة الاضطرابات العامة في هذه الدولة هي مسألة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة. فالاضطرابات التي من الممكن أن تنتشر في المنطقة من الممكن أن تعرقل المهام الأمريكية لحماية مصالحها فيها. حيث يشير المراقبون إلى أنه، وعلى الرغم من أن المتظاهرين في البحرين لم يُظهروا أي أحاسيس مضادة لأمريكا، إلا أنه من الممكن أن يكون صعباً جداً على الولايات المتحدة المحافظة على قاعدتها البحرية في المملكة في حالة حدث تغيير للنظام.

ومن الممكن كذلك فهم أهمية البحرين من خلال وجهة نظر إيرانية. فبحسب عدد من المحللين، ربما ستعم الفرحة إيران عندما يرحل الأمريكيون، مما يعني إمكانية طهران من ممارسة تأثير أكبر على هذه الجزيرة العربية. ومن المؤكد أن واشنطن سوف تجد صعوبة بالغة في تهديد إيران أو جعلها تحترم العقوبات

الدولية ضد برنامجها النووي من غير القواعد العسكرية بالبحرين. فالأسطول الأمريكي الخامس يُعتبر سوراً واقياً ضد التهديدات الإيرانية. فخسارة هذه القاعدة العسكرية تعتبر فادحة جداً بالنسبة للولايات المتحدة.

الموقف الأمريكي تجاه أحداث البحرين

في شهر ديسمبر ٢٠١٠، قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بوصف البحرين بأنها شريك نموذجي لواشنطن وللدول الأخرى التي تسعى إلى إصلاحات سياسية. كانت كلينتون تصف نفسها بأنها منبهرة بالتزام الحكومة بالإصلاحات الديمقراطية. غير أنه ومع رد حكومة البحرين على المتظاهرين الذي خلف عدداً من الضحايا قد وضع الحكومة الأمريكية في موقف لا تُحسد عليه. من جهة، يرى دوف زارخيم أنه لو دعمت واشنطن النظام البحريني أو على أقل تقدير أن هذا الأخير استطاع ترسيخ نفسه بمساعدة الرياض، فإن العديد سيقرأ النتائج على أنها نصر للقمع وإشارة واضحة على المساحة الفارغة في الموقف الأمريكي تجاه الحراك الديمقراطي في المنطقة. إلا أن البروفيسور ف. جورج جوز يرى أن أحد أهداف السياسة الخارجية لواشنطن هو احتواء إيران، فسقوط النظام في المنامة وطرد الحضور العسكري الأمريكي من البحرين سيكونان بلا شك أحد مظاهر النصر لإيران وفشلاً بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه طهران. أضف إلى ذلك أنه مع الإعلان عن إنهاء المهمة الأمريكية من العراق وسحب قواتها، يشعر العديد بهبوط في التأثير الأمريكي على المنطقة. إذاً، إدارة الرئيس أوباما تواجه معضلة في المنطقة، ألا وهي كيف باستطاعتها الاستمرار بدعم الحراك الديمقراطي في المنطقة مع الأخذ بالحسبان مصالحها الأمنية في المنطقة؟

كانت واشنطن تُظهر نفسها على أنها قلقة بشأن أحداث البحرين وبشأن استخدام القوة من قبل الأمن ضد المتظاهرين. فدعت الخارجية الأمريكية الجانبين إلى ضبط النفس والحزم. وفي شهر فبراير الماضي، قامت كلينتون بالتأكيد على أن العنف الذي أدى إلى مقتل العديد بالبحرين يعتبر غير مقبول وأن السلطات البحرينية يجب عليها السير في طريق الإصلاحات الديمقراطية. غير أنه وفي الوقت نفسه الذي تطالب فيه الخارجية الأمريكية بإصلاحات ديمقراطية، تواصل واشنطن دعمها للنظام بالمنامة. فالسفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة، سوزان رايس، صرحت بأنه لا يوجد هناك أي تعارض بين المطالبة بإصلاحات وبين إبقاء الشراكة مع الحلفاء. في هذا الشأن، يرى كنث كاتزمان في أحد بحوث الكونغرس، أن واشنطن تريد حماية مصالحها الاستراتيجية وتخاف من إمكانية وصول نظام شيعي يساعد في زيادة التأثير الإيراني بالبحرين إلى درجة أن يضطر الأمريكيون لترك قواعدهم العسكرية في هذه الجزيرة. لكن، الخاتمة التي يرغب في أن يراها الأمريكيون في هذا الشأن هي الانتقال التدريجي إلى مملكة دستورية حقيقية. بهذه الطريقة لا يوجد هناك أي انقطاع راديكالي للنظام وإنما إصلاحات سياسية ديمقراطية مناسبة. وبالنسبة لإدارة أوباما فإن وجود حل وسط من الممكن أن يحل مسألة أحداث البحرين. غير أن الرد العنيف الذي استخدمته القوات الأمنية ضد المتظاهرين لم يزد الطين إلا بلة مما جعل هؤلاء الأخيرين يطالبون بإسقاط النظام. وفي الوقت الحاضر، بحسب رأي سلمان شيخ، فإن أحداث البحرين تُظهر مدى محدودية التأثير الأمريكي بالمنطقة. فمطالب إدارة أوباما بتسريع عملية الإصلاحات السياسية واستنكارها للعنف لم تؤد إلى النتائج المرجوة.

> تعتبر البحرين أحد الحلفاء المهمين لواشنطن في منطقة الخليج العربي

وفي الختام لقد حدثت مؤخراً تطورات في ملف الأحداث البحريني منها صدور «تقرير البسيوني» الذي أقر بانتهاكات وتعدٍ من قبل قوات الأمن على المتظاهرين. فقد صرح تقرير لجنة تقصي الحقائق بأن السلطات الأمنية استعملت «القوة المفرطة وغير المبررة» ضد المحتجين. وفي هذا الإطار قَبِلَ الملك حمد تقرير اللجنة وتعهد بمحاسبة المتجاوزين. ومما أشار إليه تقرير اللجنة أيضاً هو غياب الأدلة التي تثبت الدور الإيراني في أحداث البحرين. إلا أن جمعية الوفاق البحرينية أكدت على موقعها الإلكتروني أن الوضع السياسي والحقوقي في المملكة يزداد سوءاً، مشيرة إلى أن التأزم يبدو أكثر من المرحلة السابقة. فالمقام لا يتسع للقول إن أحداث البحرين قد انتهت، فما زالت الاضطرابات موجودة على أرض الواقع. ولذلك يجب على الحكومة أن تسعى إلى احتواء المعارضة ومواصلة المشوار في الحوار الوطني لإيجاد حل يرضي جميع الأطراف قبل الوصول إلى مرحلة لا يمكن العودة فيها للوراء. ولن يبدأ هذا السعي إلا بفهم معمق للأحداث حتى تستطيع الحكومة رسم خريطة طريق ترشدهم للوصول إلى كيان ملكية دستورية ●

*طالب ماجستير في العلاقات الدولية - باحث في برنامج السلام والأمن الدولي - جامعة لافال

مستقبل العلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة 25 يناير: دراسة استشرافية (2-2)

أظهرت الثورة المصرية عقم الخرافات المؤسسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط عامة، وتجاه مصر على وجه التحديد، حيث ظلت هذه السياسيات يحكمها ما سماها شادي حميد «معضلة الإسلاميين»، التي قصد بها «تمزق الولايات المتحدة بين هدف نشر الديمقراطية في المنطقة والخشية من صعود الإسلاميين إلى السلطة».

أحمد محمد أبوزيد *

لقد أثبتت الثورة عقم هذا المنطق، وفرضت الشعوب على الولايات المتحدة التعامل مع الأمر الواقع. فالثورات العربية الجارية أطاحت بالأنظمة الدكتاتورية الموالية للولايات المتحدة في تونس ومصر وليبيا، وفي طريقها للإطاحة بالنظم السياسية في اليمن وسوريا. وهو ما يعني أنه لو قامت حكومات ديمقراطية حقيقية في المنطقة فإنها ستضم بين دفتيها بعض ممثلي الجماعات الإسلامية. وسواء رضت أو أبت الحكومة الأمريكية، فإنها ستكون مجبرة على التعامل مع الإسلاميين في المستقبل .

لقد كشفت الثورة كذلك، وسط ما كشفته، خرافة تحكم الإسلاميين في عالم ما بعد الثورة، حيث أظهرت تفاعلات الثورة مدنيتها وعلمانيتها وعدم أدلجتها، وهو ما ينفي الادعاءات كافة التي تروج بأن ما حدث في القاهرة ٢٠١١ لن يكون برلين ١٩٨٩ بقدر ما سيكون طهران ١٩٧٩. فالإسلاميون ليسوا بالصورة المتداولة عنهم والتي تظهرهم كامتداد للقاعدة وللجماعات الجهادية العنيفة، حيث تؤكد الكثير من الدراسات أن الإسلاميين لا يختلفون عن أن فيصل سياسي مدني، براغماتي، عقلاني، يميل إلى عقد الاتفاقيات والمساومات وتقديم التنازلات من أجل تحقيق مكاسب سياسية. وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول تغطية فشلها الجلي في القفز على الثورة ومحاولة السيطرة عليها وتدجينها باللجوء إلى فزاعات جديدة لحصر فاعلية واستقلالية هذه الثورات في المستقبل، فإنها بذلك ستفقد الجزء المتبقي من مصداقيتها في الشرق الأوسط، حيث تشهد استطلاعات الرأي أن الولايات المتحدة لا تتمتع بأي مصداقية في نظر الشعوب العربية بعد نجاح الثورات، وذلك بسبب تحالفها ومساعدتها للنظم الدكتاتورية وإمدادها بكافة وسائل القمع والإكراه التي وظفتها هذه النظم في تعذيب الشعوب والتنكيل بها. وعليه، فأي محاولة منها للتقرب ومساعدة النظم الثورية سينظر إليه بريبة وشك.

على النقيض مما سبق، فإن رؤية الشعب الأمريكي للثورة المصرية سادها الترحيب والتأييد. فحسب أستطلاع قام به برنامج قياس الاتجاهات السياسية في جامعة ميرلاند (PIPA) في شهر إبريل الماضي فقد وافق ٦٥ في المائة ممن استطلعت آراؤهم على أن تحول دول الشرق الأوسط لدولاً أكثر ديمقراطية سيكون شيئاً جيداً للولايات المتحدة، ووافق كذلك ٥٧ في المائة على ذلك حتى لو كانت هذه الديمقراطيات تتعارض مع السياسات الأمريكية. ورأى حوالي ٦٠ في المائة من الأمريكيين أن هناك أرضيات ثقافية مشتركة بين الغرب والإسلام، وهي نسبة عالية للغاية لم يسبق أن وصلت إليها نظرة الأمريكيين للإسلام. أما بالنسبة لمصر، فقد نظر حوالي ٦٠ في المائة من الأمريكيين للثورة المصرية نظرة إيجابية، واعتبر المصريون من أكثر شعوب الشرق الأوسط التي يفضلها الأمريكيون. وكذلك يرى بعض المطلعين أن الثورة المصرية ستكون في صالح الولايات المتحدة على المدى البعيد، خاصة في مجال السعي للقضاء على جماعات الإرهاب الدولي، خاصة إذا حاول تنظيم القاعدة تنفيذ هجمات لمنع التحول الديمقراطي في مصر، وإبعاد الولايات المتحدة عن تدعيم هذا التحول. إلا أن أصحاب هذا الرأي يصرون على أن الولايات المتحدة يجب أن تدعم هذا التحول الديمقراطي في مصر وغيرها من الدول العربية لإنجاح استراتيجيتها الداعية لمكافحة الإرهاب.

مبدئياً، على الولايات المتحدة أن تعي مبكراً أن هذه الثورات ليست معادية لها «أو لإسرائيل» بقدر ما هي معادية لفكرة الإمبريالية والهيمنة الغربية فقد تبين للجميع أن هذه الثورة وهؤلاء الثوار جزء من كفاح الشعوب العربية لاستعادة السيادة للشعوب العربية على أراضيها وأوطانها وثرواتها ومواردها، وقبل كل ذلك كرامتها الجمعية. وبالتالي فهي ليست ضد الولايات المتحدة إذا كانت لا تقف في سبيلها لتحقيق سيادتها الوطنية واستقلالها الخارجي. وينصح البعض الولايات المتحدة بالتخلي عن أساليب الحرب الباردة، بتمويلها للثورات المضادة، في سبيلها لاستعادة الوضع القائم قبل الثورة والعمل

على ديمومته، ولو عن طريق دعم عسكري. فالجميع متأكد أن أمريكا وإسرائيل لن تكونا سعيدتين برؤية انهيار الطغاة المحليين- أدواتهما الرئيسية لتدعيم سيطرتها على المنطقة - إن هما أرادتا تجنب مواجهة شعوب ناهضة تأبى الاستعباد والإهانة من جديد. وباعتبارها قوى دولية قانعة (Status-quo power) تريد الحفاظ على أوضاع وعلاقات القوة السائدة وسط منطقة تمر بتغيرات راديكالية «جذرية» وحماية مصالحها ووجودها في المنطقة، فإن الولايات المتحدة عليها أن تدرك خطورة موقفها ووضعها الإقليمي الراهن. فهذه التغيرات، وإن لم تكن موجهة بالأساس ضدها أو ضد مصالحها المباشرة، إلا أنها كانت موجهة بالأساس ضد أنظمة تسلطية واستبدادية، كانت مجرد بيادق في أيديها تتلاعب وتتحكم فيها كيفيما تشاء. بمعنى آخر، فإن هذه الثورات قامت بالأساس لتمكين الشعوب من تقرير مصيرها وممارسة الحكم الذاتي (Self-determination). وهو ما يجب على الولايات المتحدة احترامه وتقديره ومساندته.

الثورات العربية أطاحت بالأنظمة الدكتاتورية الموالية للولايات المتحدة

ومنذ نهاية الحرب الباردة يمكن القول إن المصالح الاستراتيجية الأمريكية العليا في الشرق الأوسط لم تتغير بصورة كبيرة، وإنما أعيد ترتيبها وفقاً للتحولات والتغيرات التي جرت في بنية النظام الدولي وتوزيع القدرات بين الولايات المتحدة وبقية القوى الدولية، حيث يمكن حصر المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بالتالي:

❖ النفط: مورد الطاقة الطبيعي القائم عليه الاقتصاد الأمريكي والعالمي، والذي تتناقص الكميات المتاحة منه مع تزايد الطلب العالمي عليه بشدة، بما سيجعل منه سلعة استراتيجية للقوى الكبرى في المستقبل، بصورة قد يصل التنافس حول السيطرة والاستحواذ على مناطق استخراجه إلى حد اندلاع الحروب والنزاعات من أجل السيطرة عليه. ولأن الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي بالتحديد، تعتبر من أغزر مناطق العالم إنتاجاً وامتلاكاً للاحتياطيات النفطية، فإن بقاء هذه المنطقة تحت سيطرة الولايات المتحدة يبقي المصلحة الوطنية العليا لها، وإن علت الأصوات الداعية لتقليل حجم الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي والاعتماد على موارد طاقة جديدة.

❖ حماية إسرائيل: التي أصبحت بفضل قوة جماعات الضغط والمصالح الداخلية ونفوذها داخل أروقة المؤسسات التشريعية وأجهزة السلطة التنفيذية الأمريكية، مصلحة والتزاماً أخلاقياً أمريكياً، حتى إن ادعى البعض تراجع الأهمية الاستراتيجية التي كانت تخدم بها إسرائيل المصالح الأمريكية خلال عصر الحرب الباردة. إن هذه العلاقة الخاصة «العشق على حد قول جون ميرشايمر وستيفن والت» لا تزال أحد أكبر ألغاز السياسة الدولية.

❖ مكافحة الإرهاب: إن التهديد الذي بات يمثله تنظيم القاعدة وحلفاؤه وأنصاره «من دول وجماعات وأفراد» على الأمن القومي الأمريكي ولحلفائها منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ جعل من هدف مكافحة الإرهاب الدولي أولوية عليا لأي إدارة أمريكية خلال القرن الحالي حتى يتم القضاء على هذا التنظيم. ولأن منطقة الشرق الأوسط هي منبع هذه التنظيمات والجماعات، فإن مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة تأتي على رأس المصالح الأمريكية فيها .

❖ الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل: تسعى الولايات المتحدة إلى منع أنتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع دول العالم الثالث «خصوصاً ما يسمى الدول المارقة، اللاعقلانية واللاديمقراطية» من حيازة السلاح النووي خشية إقدامها على استخدام هذه الأسلحة ضد جيرانها أو ضد إحدى القوى الدولية، بصورة تؤدي إلى وقوع محرقة نووية تودي بحياة ملايين الأرواح البريئة. إلا أن هذه الاستراتيجية لا تحظى برضا أو قبول الدول العربية كونها تتغاضى وتتجاهل تماماً البرنامج النووي الإسرائيلي وترسانتها النووية التي تحتوي على ما يزيد على ٢٠٠ قنبلة.

دعم الاستقرار الإقليمي: خاصة استقرار دول الخليج ومناطق استخراج النفط. ويعني الاستقرار عدم وقوع حروب أو صراعات مسلحة بين الدول القوية أو القوى الدولية في المنطقة، وذلك لحماية منابع النفط وضمان استمرار نظم الحكم الموالية للولايات المتحدة والغرب، والتأكد من استمرارها في توفير موارد الطاقة لأسواقها بيسر وسهولة وأسعار مخفضة، مقابل تعهد الولايات المتحدة بحمايتها من أعدائها الداخليين والخارجيين. حتى إن كان ذلك على حساب الديمقراطية «مبدأ الأولوية للاستقرار»، حيث أكدت الخبرة الاستعمارية الغربية في العالم الثالث أنه عندما هددت الديمقراطيات رأس المال والمصالح، فإن أمريكا وحلفاءها لم تتردد في الإطاحة بها، كما فعلت مع مصدق في إيران ١٩٥١ والليندي في تشيلي ١٩٧٥ وغيرهم من قادة العالم الثالث.

لقد أوجد انفجار الثورة المصرية، ومؤشرات بزوغ نظام سياسي يعبر عن طموحاتها وآمالها وعن طبيعة ونوعية سلوكها الخارجي في المستقبل، تحديات عدة للولايات المتحدة على المدين القصير والبعيد. أما عن التحدي على المدى القصير فيتمثل في تهديد سوق النفط والغاز الطبيعي وإغلاق قناة السويس وخط نقل النفط بين السويس والبحر المتوسط SUMED الذي يغذي أوروبا بمورد الطاقة، وتداعيات ذلك على سوق النفط العالمي. من ناحية أخرى خشية الغرب من اتساع نطاق عدم الاستقرار، خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، وهو ما ستكون له آثاره المدمرة على أسعار النفط في العالم وعلى اقتصادات الغرب خاصة، نظراً لاعتمادها بالأساس على نفط الخليج.

لقد كانت السلوكيات والأفعال التي اتخذها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخصوص قناة السويس مصدراً للراحة والترحيب من جانب القوى الدولية، حين أعلن المجلس أن التغيرات الداخلية في مصر لن تؤثر في حرية الملاحة في القناة أو نقل وتصدير النفط والغاز عبر طريق

السويس؟ البحر المتوسط. وعلى الرغم من الدعوات الاستفزازية التي حاولت جر المجلس الأعلى لاتخاذ مثل هذه القرارات، بادعاء عدم قدرته على إغلاق مجرى القناة أو تعطيل الملاحة فيها، لعلمه بأن إقدامه على اتخاذ مثل هذه الخطوات سيدفع بالقوى الدولية للتدخل من أجل إعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل الثورة.

التحدي الآخر الذي أوجدته الثورة المصرية هو تغييرها لتوازن القوى الإقليمي، نتيجة لتغير نظام الحكم الموالي للولايات المتحدة والغرب، وعدم بزوغ نظام جديد يعوض مثل هذه الخسارة للغرب. ومن جانب آخر اشتداد محاولات الاستقطاب (Polarization) وإعادة الانحياز (Re-alignment) من جانب بعض القوى المعادية للغرب من أجل جذب مصر لجانبها «محور المانعة». إن انضمام مصر لأي جانب أو تكتل سوف يحدد مستقبل الصراع وتوازن القوى في المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن تحالف مصر مع أي طرف إقليمي كفيل بترجيح كفته في توازن القوى في مستقبلاً. إن العديد من المصالح الأمريكية قد يتم تهديدها في المستقبل بسبب الصراع من أجل فرض الهيمنة الإقليمية. وسيكون لهذا الصراع تداعياته الخطيرة على وجود ومكانة الولايات المتحدة في المنطقة. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة التقليل من خسائر هذا الصراع فإن عليها تقليل حجم آلام المخاض والتحول الديمقراطي في مصر وإقامة نظام جديد وسط كل هذا الغليان والاضطراب السائد في المنطقة، عن طريق إعلان تأييدها الصلب والصريح للديمقراطية في مصر، وقبولها بالخيارات الشعبية الحرة، حتى لو كانت الجماعات الإسلامية، مادامت تلتزم بالقواعد الديمقراطية والسلمية، وقبول أي طلبات أو نداءات لبناء وتدعيم المؤسسات الديمقراطية الوطنية في مصر، خاصة المساعدات الفنية ومساعدة الشعبين المصري والعربي على إعادة بناء مجتمعاتهم الداخلية. إن مثل هذه الاستراتيجيات هي أفضل السبل لمواجهة التهديد النظامي لها الذي يمثله محور المقاومة.

أما عن مستقبل العلاقات المصرية -الأمريكية فإن محددها الأساسي سيكون طبيعة السلوك السياسي الأمريكي تجاه مصر الثورة. بمعنى أن نوعية العلاقات بين البلدين ستتوقف على مدى مساندة ودعم الولايات المتحدة لآمال وتطلعات الشعب المصري وسعيه نحو بناء مجتمع ونظام سياسي ديمقراطي، والحفاظ على استقلالية وسيادة القرار السياسي المصري الخارجي، واحترام إرادة ورغبة الشعوب العربية، ومدى التغير في الأسلوب الأمريكي في فرض سيطرته وإملاءاته وتدخله في الشؤون المصرية واحترام السيادة المصرية وعدم الانحياز السافر لصالح إسرائيل في ما يتعلق بسلوكها الإجرامي واللاأخلاقي والمناف للقانون الدولي في ما يتعلق بالفلسطينيين، باستمرار احتلالها للأراضي العربية. على الجانب الآخر، فإن الولايات المتحدة من جانبها يمكنها اتخاذ العديد من الخطوات التي قد تساهم في تقريب وجهات النظر مع النظام الثوري الجديد في مصر، وتحثه على استمرار وتعميق علاقات التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. ومن هذه الخطوات:

- ❖ تدعيم شراكتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة مثل الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.
- ❖ دعم الخطوات الإصلاحية الصادقة في بقية الدول العربية والإصرار على ضرورة إجرائه.
- ❖ استمرار التضييق على الجماعات الإرهابية «كتنظيم القاعدة» وحلفائها بغرض القضاء عليهم.
- ❖ العمل على حل الصراعات المحلية لقدرتها الكبيرة على إعاقة التحول الديمقراطي.
- ❖ تقوية المعارضة الوطنية وتدعيم مواقفها ضد الجماعات الإرهابية.
- ❖ التوقف عن مساندة الدكتاتوريات ومنعها من قتل مواطنيها.
- ❖ عدم السماح لإيران بالاستفادة من زعزعة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- ❖ اتخاذ موقف أكثر واقعية في التعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يساهم في إقرار السلام.

رؤية الشعب الأمريكي للثورة المصرية سادها الترحيب والتأييد

الخلاصة، إذا أرادت الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع العالم العربي (الجديد) فإن عليها التخلص من الأوهام والخرافات التي ظلت تتحكم في عقلية صانعي القرار والمواطنين الأمريكيين طوال العقود الماضية. وعليها إدراك أن هذه الشعوب ليست شعوباً إرهابية أو متخلفة أو ميالة للعنف أو بربرية وغيرها من بقايا الفكر الأستشراقي العنصري والمعادي للعرب والمسلمين، وأن تعرف أنها تتعامل مع أنظمة وطنية وشعوب متحضرة ومتمدنة، تسعى إلى إقامة نظم ديمقراطية والحفاظ على كرامتها وصيانة حقوق الإنسان وضمان حرياته، وفي الوقت ذاته حماية وصيانة سيادتها واستقلالها الخارجي وعدم قبولها المس بكرامتها الوطنية أو فرض الأمور عليها بالإكراه. فذلك عصر مضى بلا رجعة. كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تفكر في عالم جديد ستتعامل فيه مصر على أساس قاعدة «المعاملة بالمثل» (Equal Treatment) المصالح المشتركة. فالديمقراطيات تتعامل سوياً كأنداد، وليس كعلاقة السيد بالعبيد كما كانت تتعامل هي مع النظم التسلطية البائدة. وإذا رفضت أو امتعضت من الخيارات الوطنية المصرية - التي هي تعبير عن الإرادة الشعبية الحرة - فعليها أن تختار بين الاستجابة لهذه الإرادة أو الدخول في مواجهة مع شعوب حرة ●

*مدير الأبحاث - المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية - (IICD) دبي

القاهرة وطهران ما بين البدايات المتحمسة والنهايات المتكررة

مما لا شك فيه، أنه منذ أواخر عهد «السادات»، وطوال فترة الرئيس السابق «مبارك»، الذي رسخ لما يُشبه «الخصام» مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية، والتوتر هو السمة الغالبة على العلاقات بين القاهرة وطهران، فلا يوجد بينهما سوى مكتب لرعاية مصالح كل منهما، وذلك رغم غياب موانع ملموسة تحول دون إقامة علاقات طبيعية إلى حد ما بين البلدين، فليس هناك صراع عسكري أو حتى عداء تاريخي متأصل بينهما.

محمد محمود مهدي *

مع مجيء الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير الماضي، ظن الكثيرون حدوث تغيرات كبيرة في توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه طهران، بل ذهبت أقلام إعلامية عدة إلى الجنوح قولاً وفكراً «بأن القاهرة خلعت رداء التبعية للغرب وأعلنت إعادة صياغة المعادلة في الشرق الأوسط لُتشكل هي وطهران تكتلاً جديداً في المنطقة»، لاسيما بعد سلسلة التصريحات المحفزة للتقارب مع طهران، التي أطلقها نبيل العربي عندما كان وزيراً للخارجية المصرية قبل توليه منصب الأمين العام للجامعة العربية في ١٥ مايو ٢٠١١م.

ففي مارس ٢٠١١م صرح العربي، قائلاً: «إن إيران دولة من دول الجوار ولنا معها علاقات تاريخية طويلة وممتدة في مختلف العصور والحكومة المصرية لا تعتبرها دولة معادية أو عدواً».

وقد رحبت طهران بتصريحات الخارجية المصرية؛ إذ أعرب وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي عن تقديره لتصريحات نظيره المصري، ودعا إلى ضرورة وضع دراسة فورية لسبل تطوير العلاقات بين البلدين.

كما وصف بروغردي رئيس لجنة الأمن القومي والعلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني، إقامة علاقات مع مصر بـ«الفرصة المهمة» للدبلوماسية الإيرانية، وطالب وزارة الخارجية في بلاده بضرورة متابعة أمر إقامة علاقات مع الجانب المصري بشكل جاد.

هذا بخلاف، حدوث تحركات ملموسة على أرض الواقع لا يمكن تجاهلها؛ كالسماح لبارجتين إيرانيتين حربيتين بالمرور عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط في طريقهما إلى ميناء سوري، وكذلك اللقاء الذي عُقد في القاهرة بين مندوب طهران لدى الأمم المتحدة، السفير محمد خزاعي وعدد من المسؤولين المصريين في القاهرة، للتشاور حول سبل التقارب بين الجانبين.

واللافت أن هذه المقاربات والتحركات التي قادها الجانب المصري على المستويين الرسمي والشعبي «أرسلت القاهرة وفداً شعبياً إلى إيران، وقوبل بحفاوة كبيرة وذلك على حد وصف الوفد»، والتي رحب بها الإيرانيون ترحيباً كبيراً، وأعطت في الوقت نفسه إيحاءً لبعض المراقبين بأن مصر تتجه إلى خلع عباءة الماضي بخاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع إيران، توقفت بنفس الطُرق المستعملة سابقاً من دون عرض الأسباب الحقيقية والمقنعة في الوقت ذاته لعملية التوقف.

فقد أعلن نبيل العربي في أواخر مايو ٢٠١١م بطريقة مفاجأة، قائلاً: «إن رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع طهران سابق لأوانه»، واستبعد في الوقت ذاته إمكانية زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وطهران، قبل إجراء الانتخابات البرلمانية المصرية، وأعقبه في ١٤ يونيو تصريح للمستشار السياسي لرئيس الوزراء المصري آنذاك معتز بالله عبدالفتاح في حديث له بمكتبة الإسكندرية قائلاً «لابد من أن تظل العلاقة - أي مع إيران - كما هي وأن تقتصر على المداعبات، من دون التحالف معها مثل حزب الله أو غيره».

عدم وضوح الموقف الإيراني تجاه قضايا المنطقة المختلفة قد يكون أحد عوائق عودة العلاقة مع مصر

وفيما يبدو أن التراجع الفُجائي أو الإرجاء كما يُسميه البعض لملف العلاقات المصرية-الإيرانية، يمكن تفسيره بطريقتين، هما:

❖ إن «المجلس العسكري» لا يرغب في عودة العلاقات مع طهران، وبذور التقارب التي بدرها في بداية المشهد ما هي إلا مجرد محاولة أراد بها «المجلس» إزالة الضغوط الدولية والخليجية - إن وجدت- بشأن تقديم الرئيس السابق مبارك للمحاكمة، ولكي يُزيح المجلس العسكري هذه الضغوط جانباً استخدم ورقة عودة العلاقات مع إيران التي في توتر دائم مع المجتمع الدولي بسبب برنامجها النووي، وما يدعم هذه الفرضية أن فكرة إعادة العلاقات مع طهران تبخرت فعلاً بعد تقديم الرئيس السابق للمحاكمة.

❖ إن «المجلس العسكري» يُرحب فعلياً بعودة العلاقات مع طهران ويرى من العبث حالة القطيعة السائدة، لكنه لا يُريد في الوقت نفسه إرباك أجندته الآن بالسياسة الخارجية، فهو يريدها مستقرة حتى يتفرغ لإدارة المرحلة الانتقالية، ورغم ما في هذا الاتجاه من قُرب للصواب، لأن فتح ملفات خارجية كعودة العلاقات مع طهران في الوقت الراهن يتطلب أن تكون مصر مستقرة أولاً، فإن الواقع يُشير إلى أن المجلس العسكري فتح ملفات خارجية عدة كالملف الفلسطيني الذي توج بصفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل، وكذلك الملف المتعلق بدول حوض النيل.

انتهاك إيران المتكرر لأمن دول الخليج العربية يعد من نقاط الخلاف مع مصر

والملاحظ على سيناريو المقاربات السابق ذكره ببدايته ونهايته، تكرر أكثر من مرة وبنفس الأحداث والنتائج في عهد الرئيس السابق مبارك، - منها على سبيل المثال لا الحصر- محاولة التقارب التي تبناها الرئيس الإيراني السابق والمعارض الحالي محمد خاتمي، حينما دعا إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة، وعلى أثر ذلك قدمت طهران محفزات عدة، منها تغيير اسم الشارع الذي يُعد أحد أقل مواضع الخلاف من خالد الإسلامبولي إلى «الدرة»، ومن جانبه رحب وزير الخارجية المصري آنذاك أحمد ماهر بخطوات التقارب الإيراني وقال «إن كلا البلدين يعمل من أجل المصلحة، وأنه لن تشكل اتفاقية «كامب ديفيد» التي وقعتها القاهرة مع الكيان الصهيوني عقبة في سبيل الاقتراب بين البلدين، لأن الاتفاقية أصبحت غير قائمة ومن الماضي».

وكذلك محاولات التقارب التي حدثت في أواخر عام ٢٠٠٧م، كالزيارة التي قام بها مساعد وزير الخارجية المصري آنذاك حسين ضرار في ١١ ديسمبر ٢٠٠٧م إلى إيران، وكذلك حزمة التصريحات المتبادلة بين الجانبين حول اقتراب عودة العلاقات كإعلان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أنه مستعد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة وإعلان استعداده لزيارة مصر، وقول وزير الخارجية الأسبق «أبو الغيط» بأن ٨٠ في المائة من الصعوبات أمام عودة العلاقات بين البلدين قد زالت، لكن آلت نتائج هذين السيناريوهين إلى نفس ما آل إليه السيناريو الحالي، ببدايته ونهايته السريعة.

ورغم أوجه التشابه الملموس بين سيناريوهات التقارب المصري-الإيراني السابقة واللاحقة من حيث البدايات المتحمسة والنهايات المتكررة، فإن المقاربات الأخيرة ربما تؤدي إلى تغير نمطية العلاقة السائدة، وذلك لأنها أعقبت ثورة شعبية «ثورة ٢٥ يناير»، ومن المنتظر خلال الفترات المرتقبة أن يتم انتخاب برلمان ورئيس جديد لمصر، وبالتالي هناك فرضية باحتمالية موافقة النظام المصري الجديد على عودة العلاقات مع طهران، لكن السؤال ماذا عن نوعية العلاقات المرتقبة؟ هل ستكون تحالفية كما توقعها البعض مع ظهور أولى ملامح التقارب أم عادية برفع مستوى العلاقات إلى درجة السفارة وزيادة في معدلات التبادل التجاري بينهما، وأغلب الظن أنها قد تميل إلى العقلانية بأن تُرفع مستوى العلاقات بينهما إلى مستوى السفارة، وأن يزيد التبادل التجاري بينهما.

لكن تبقى حقيقة وجود بعض المعوقات، التي قد تُعيق إقامة علاقات طبيعية سلسة مع طهران، مما يجعلها قد تستغرق بعض الوقت، أولهما، عدم وضوح الموقف الإيراني تجاه قضايا المنطقة المختلفة، فغالباً لا ينطق الإيرانيون بما يخفونه وهو ما تسبب في حالة عدم الثقة من الجانب المصري تجاه طهران، الأمر الذي يتطلب منهجاً أكثر مصارحة وشفافية من الجانب الإيراني. وثانيهما، أمن دول الخليج العربية الذي يُشكل أهمية بالنسبة لمصر، فوفقاً لتعبيرات المسؤولين المصريين يعتبر أمن الخليج خطاً أحمر لا يمكن المساس به، والذي كثيراً ما تنتهكه طهران قولاً وفعلاً. وثالثهما، مخاوف تصدير الثورة، وكذلك المخاوف المتعلقة بإيران وبعض الحركات الإسلامية المصرية، وإن كانت إيران قد طردت مؤخراً من داخل أراضيها مطلوبين أمنياً لدى القاهرة «محمد الإسلامبولي» شقيق قاتل «السادات» وصهر «أسامة بن لادن» زعيم تنظيم القاعدة السابق. علاوة على قضية الأسرى المصريين الذين كانوا يقاتلون إبان الحرب العراقية-الإيرانية، وأخيراً الرأي العام المصري المنقسم حول عودة العلاقات مع طهران، فهناك قوى تتوجس من إقامة علاقات مع طهران، كالقوى «السلفية»، التي تنظر إلى إيران كعدو يريد أن ينشر المذهب الشيعي في البلاد، وكذلك بعض القوى الليبرالية التي ترى أن إيران نموذج للدولة الدينية، والذي قد يؤثر في مصر بالسلب، وهناك من القوى ما يدفع بتوطيد العلاقات مع إيران، ولكنها ليست بالقوة الكافية لاسيما في الوقت الحالي بعد الموقف الإيراني من الثورة السورية ●

*باحث في الشؤون السياسية

الصراع على الغاز
بين روسيا وأمريكا (2-2)

في دراسة قيمة لراشد أبانمي اكتشف بالعمق أن ما حدث في منتصف الشهر السابع من عام ٢٠٠٩، حيث أُبرمت اتفاقية في العاصمة التركية أنقرة تمهد الطريق أمام إقامة مشروع خط أنابيب غاز ضخم لنقل الغاز من آسيا عبر الأراضي التركية في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي ويصب في مستودعات كبيرة للتخزين تقع في بلدة حدودية داخل النمسا تسمى(Baumgarten an der March).

د.عماد فوزي شعيبي *

لوحظ أن المشاركين في التوقيع على هذه الاتفاقية إضافة إلى تركيا وأذربيجان، كان ثمة أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي: بلغاريا، رومانيا، المجر والنمسا، التي من المنتظر أن يمر بها الأنبوب، بحضور ألمانيا التي تشارك في تنفيذ المشروع، إلا أنها لم توقع على اتفاقية العبور كونها ليست بلد العبور، ولكن حضور المبعوث الخاص من قبل رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما لشؤون الطاقة في أوراسيا ريتشارد مورنينجستار، عكس فعلياً أن هنالك رغبة في إنشاء خط له دلالة استراتيجية أكثر منه عملاً اقتصادياً طاقياً. فقد كان هنالك تبن واضح لحلف الأطلسي لهذا المشروع الذي دُعي «نابوكو» ما عكس أنه مشروع أقرب إلى أن يكون عسكرياً منه للطاقة فقط. ولعل في اختيار مفردة نابوكو الدلالة الأثر خطورة في استدعائه صورتين رمزيتين الأولى أنه أنغلوساكسوني فالتسمية «نابوكو»، شكلت تيمناً بمقطوعة أوبرا للموسيقا الكلاسيكية وتدور حول التحرر من العبودية في كناية عن التحرر من عبودية أوروبا لروسيا؛ وهي من تأليف المؤلف الرومانسي الإيطالي جيوسيبي فيردي في القرن التاسع عشر، والثانية أن الأوبرا «نابوكو» ترمز إلى قصة وردت في التوراة وتناولت المآسي التي مر بها اليهود عبر التاريخ، خصوصاً ما مر به اليهود من اضطهاد ونفي على يد الملك نبوخذ نصر. وكان في هذا إشارة ما إلى ضرورة أن يتحرر الغرب من أسر الشرق، فضلاً عن القول إن الخلاص لأوروبا يهودي الترميز.

إنه محاولة لاستثمار الطاقة ممثلة بالغاز لكل من القوقاز ووسط آسيا ودفعها غرباً من دون أن يكون لروسيا أي دور فيها، على خلفية الخوف الشديد من أن ترتهن أوروبا إلى روسيا، من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا من دون المرور بروسيا، وعلى استراتيجية حلف الناتو للاستمرار في تحرير جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة من الهيمنة الروسية.

جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتسارع الخطى نحو مشروع نابوكو، بملاحظة أبانمي فقد اتخذت أول خطوة عملية في بداية عام ٢٠٠٢ حينما وقع بروتوكول للاشتراك في المشروع بين تجمع قوة اقتصادية «كونسورتيوم» من شركة (OMV Gas) النمساوية و(MOL) المجرية و«ترانس غاز» الرومانية وشركة (RWE) الألمانية وشركة بوتكس التركية وشركة بلغاريا القابضة للطاقة البلغارية وشركة ترانزغاز الرومانية.

ويعتمد المشروع على تصدير الغاز الطبيعي من المزود

دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى مع كل حكومات الدول المزودة لخط أنابيب نابوكو

روسيا تمتلك أكبر احتياطي للغاز في العالم يبلغ 47 في المائة

تركمانستان، التي تملك رابع أكبر احتياطي غاز في العالم من خلال تمرير خط أنابيب عبر حوض قزوين يحمل غاز تركمانستان إلى أذربيجان من دون المرور على الأراضي الروسية، ومنها إلى أرضروم في تركيا ثم سيمر ثلثا خط الأنابيب عبر أراضي تركيا ومن ثم يعبر بلغاريا ورومانيا ثم المجر إلى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في مدينة Baumgarten an der Marc، في النمسا.

وصُممت نابوكو لنقل الغاز من تركيا إلى النمسا عبر ٣٩٠٠ كم ولتمرير ٣١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من منطقة «الشرق الأوسط» وقزوين إلى الأسواق في أوروبا، وهو ما يعادل ٥ - ١٠ في المائة من استهلاك الغاز الإجمالي في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٢٠، كون الاتحاد الأوروبي أحد أكبر الأسواق استهلاكاً للغاز في العالم، ويبلغ استهلاك الاتحاد الأوروبي السنوي الحالي ٦٠٠ مليار متر مكعب، ويتوقع أن يرتفع استهلاكه بنحو ٢٠٠ مليار متر مكعب إضافي بحلول عام ٢٠٣٠م.

ويرى ابانمي أنه لمجابهة مشروع نابوكو اتبعت موسكو عدداً من الوسائل لمواجهته منها ما هو قانوني واقتصادي وسياسي:

المحور الأول: قامت بإثارة قضية نزاع الملكية القانونية حول بحر قزوين وخاصة بخصوص مسار الأنبوب، وإمداداته وركّز على موقع تركمانستان الجغرافي المُغلق إلا من خلال المنفذ الوحيد روسيا وإطلالتها على بحر قزوين المغلق ووجود أكبر حقول الغاز التركمانستاني بالقرب من ساحل بحر قزوين، وقامت باللجوء إلى القانون الدولي وأثارت خلافاً قانونياً حقيقياً يستعصي على الحل بين الدول المطلة على بحر قزوين. ويتلخص هذا الخلاف من منظور روسي بالسؤال عن ماهية الصفة القانونية للمسطح المائي لبحر قزوين في ظل القانون الدولي.

ولإيضاح ذلك المبدأ، يفيد أبانمي بأن القانون الدولي بشكل عام يفرق بين الصفة القانونية للمسطح المائي فيما لو كان بحراً فإن القانون الدولي في هذه الحالة يحدد حقوق معيته للدول المطلة عليه، وتختلف هذه الحقوق إذا كانت صفة المسطح المائي حوضا أي «بحيرة»، فإنه تترتب عليه حقوق تختلف للدول المطلة عليه: فالبحر تحت القانون الدولي يتم تقاسم مياهه وثرواته حسب طول شواطئ الدول المحيطة به، وجرفها القاري.. إلخ، فيما إذا كان المسطح المائي حوضاً أو بحيرة فإن الوضع القانوني للملكية يختلف حيث يتم تقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به.

وتأسيساً على ذلك المبدأ، أثارت روسيا موضوع الصفة القانونية لبحر قزوين وتبنت تعريف حوض قزوين على أنه بحيرة متجددة بمياه أنهار الفولغا. وبناء على ذلك فالقانون الدولي يعطيها الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به كما ينص القانون الدولي على ذلك، هذا المحور من الاستراتيجية الروسية جعل من المستحيل، ليس فقط إنشاء خط أنابيب الغاز عبر حوض قزوين، بل حتى تطوير تركمانستان أو أذربيجان لأي حقول غاز على سواحل حوض قزوين في ظل هذا التعريف، إلى أن يتم الاعتراف به كبحر، وبالتالي فلا حق لأية

دولة أخرى مطلة على البحر في حقول النفط والغاز على شواطئ الدول الأخرى المطلة على المسطح المائي.

المحور الثاني: قامت ببناء قوة شراء وبيع احتكارية في قطاع الغاز محلياً والتنسيق دوليا تزامناً مع تنفيذ المحور الأول من استراتيجيتها، ولذلك فقد سعت روسيا إلى تنفيذ المحور الثاني بشقيه الإقليمي والدولي وذلك في خطوات استباقية لمشروع نابوكو، وكان الشق الأول من المحور الثاني هو بناء قوة روسيا الاحتكارية في شراء كامل الغاز المنتج في أواسط آسيا وبالتالي احتكار بيعه عن طريقها وعبر أنابيبها العابرة للقارات، فإضافة إلى كونها تمتلك أكبر احتياطي للغاز في العالم، حيث تمتلك ٤٧ في المائة وتعتبر المنتج الأكبر لهذه السلعة الاستراتيجية «٢٩ في المائة»، فقد دخلت روسيا في عقود شراء غاز طويلة المدى من كل حكومات الدول المفترض منها ضخ الغاز في خط أنابيب نابوكو، كتركمانستان التي تنتج حالياً نحو ٨٠ مليار متر مكعب سنوياً، وقامت روسيا بشراء أكثر من ٥٠ مليار متر مكعب في عقود طويلة الأجل.

كما دخلت بعقود شراء طويلة الأجل مع أوزبكستان التي لديها احتياطي قدره ١,٨ مليار متر مكعب من الغاز، حيث قامت روسيا بشراء كامل إنتاجها من الغاز في عقد طويل الأجل ينتهي عام ٢٠١٨، وفي ضوء ذلك انسحبت تلك الدول من أي تعهد لإمداد «نابوكو»، وأعلنت تركمانستان من جانبها أخيراً أنه حتى لو بعد تطوير حقولها الغازية ووجود فائض في الغاز المنتج عن تلبية تعهداتها لروسيا والصين فلن تبيع الغاز لخط أنابيب نابوكو، كما أن أذربيجان التي يعول عليها كثيراً بعد انسحاب تركمانستان من إمداد النسبة الأكبر من الغاز المنقول إلى أوروبا، دخلت هي الأخرى في تعهدات مع روسيا بعقود بيع طويلة المدى، حيث وقعت روسيا معها في يونيو ٢٠١١، اتفاقاً لشراء حصة كبيرة من غازها، ولكنها أعلنت في الوقت نفسه أنها ستبيع الغاز لـ «نابوكو» إذا وجدت فائضاً لديها.

أما الشق الثاني من هذا المحور الاستراتيجي فهو قيام روسيا بتوطيد علاقاتها مع الدول المالكة لثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم، وتمخض عن تلك الجهود الروسية المدروسة بإنشاء منظمة للدول المصدرة للغاز بينها وإيران التي تملك ثاني أكبر احتياطي وقطر التي تملك أكبر حقل غاز في العالم، وتضم أراضيها كميات من الغاز تضعها في المركز الثالث من حيث الاحتياطيات العالمية بعد روسيا وإيران. إن خطوة إنشاء هذه المنظمة التي تضم أول وثاني وثالث أكبر احتياطي في العالم هي خطوة زادت من تقوية موقع روسيا على ساحة الطاقة الدولية ووسيلة جديدة في بسط نفوذها الدولي في مجال الغاز، نظراً لامتلاك الروس الاحتياطي الأكبر لهذه السلعة الاستراتيجية في العالم «٤٧ في المائة» وكذلك المنتج الأكبر لها، ولقد وافقت روسيا على أن تكون دوحة قطر مركزاً لهذه المنظمة في خطوة روسية تطمينية لأوروبا والولايات المتحدة.

المحور الثالث: تسريع العمل على إقامة السيلين الشمالي والجنوبي التكاليف الأولية لهذا المشروع المنافس لغازبروم، والتي قدّرت قبل خمس سنوات بـ ١١,٢ مليار دولار، وستحقق أسعار غاز أقل من المشروع الروسي، سترتفع بسبب التأخير حتى عام ٢٠١٧ إلى ٢١,٤ مليار دولار مما يطرح تساؤلات حول مدى نجاح هذا المشروع الاقتصادي، خصوصاً مع استنفاد شركة غازبروم عقد الصفقات في أكثر من مكان لتطويق نابوكو التي ستقتات على القدرة الفائضة للغاز من تركمانستان، خصوصاً أن اللهاث الرئيسي الضائع الأثر وراء غاز «إيران» يُبعد حلم نابوكو عن أن يكون ذا قيمة واقعية. وهذا أحد أسرار الصراع على إيران التي زادت في التحدي عبر اختيار العراق وسورية مساراً لغازها أو لجزء أساسي منه على الأقل.

يبلغ استهلاك الاتحاد الأوروبي السنوي الحالي من الغاز 600 مليار متر مكعب

وهكذا، لا يعود لنابوكو من خيار إلا إمدادات حقل شاه دنيز الأذربيجاني لن تكون إلا المصدر شبه اليتيم لمشروع يبدو أنه متعثر منذ البداية من خلال تسارع صفقات ونجاحات موسكو في شراء مصادر نابوكو من ناحية، والصعوبة في إحراز تغيرات جيوسياسية في كل من إيران وشرق المتوسط: «سورية ولبنان»، في وقت تسارع فيه تركيا لحجز حصتها في مشروع نابوكو سواء لجهة توقيعها عقداً مع أذربيجان لشراء ستة مليارات متر مكعب من الغاز عام ٢٠١٧ أو لجهة السعي لوضع اليد على سورية ولبنان إما لعرقلة مرور النفط الإيراني أو لنيل حصة في الثروة الغازية اللبنانية أو السورية أو لكليهما معاً. فيما يبدو السباق ضارياً على حجز مقعد في النظام الدولي الجديد عبر الغاز، وأشياء أخرى تمتد من الخدمات العسكرية الصغيرة إلى القبب الاستراتيجية للدرع الصاروخية.

وكأن الهدف الأخير من مشروع نابوكو هو إغراء دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بالتمرد على روسيا: إن إنعاش الاتفاقية والتوقيع عليها في حد ذاته وسيلة لاستقطاب عدد أكبر من بلدان منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وإغرائها بربطها عبر هذا الخط بمصالح اقتصادية مشتركة مع الغرب، وهذا واضح في تصريح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان خلال احتفال توقيع الاتفاقية حينما قال: «كلما اتخذنا خطوات أكثر (باتجاه تنفيذ المشروع)، ازداد اهتمام الدول المزودة «للاتحاد الأوروبي» بالغاز». والأخيرة أي تركيا، ترى أن هذا الأنبوب الذي سيكون أكثر من ثلثي طوله في تركيا، سيعزز من دورها الأوروبي وقبولها لدى الاتحاد كما هي رغبة الولايات المتحدة كذلك، وأن تركيا في حالة نجاح المشروع ستجني مبلغاً كبيراً من خلال مرور ذلك الأنبوب «نابوكو»، أي نحو ٦٣٠ مليون دولار كرسوم عبور سنوية، كما أنه سيمكنها من شراء

حاجاتها من ذلك الغاز بسعر مخفَّض، كما أن مشروع نابوكو يصب في جهد تركيا الحثيث لاجتيازها العقبات الـ ٣٥ بفصولها المتعددة التي وضعت أمام تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو وهم إضافي أمام السلطنة النائمة في قعر التاريخ. وهذا ما يؤكده وهم تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يوم التوقيع على الاتفاقية حينما قال: «حتى إن قمتم بتقييم من ناحية الطاقة فحسب، يتضح أنه ينبغي أن تكون تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي». لكنه أمل إبليس في الجنة وسط ممانعات كل من فرنسا حتى لا تصبح حدود أوروبا مع آسيا هي سورية حسب تعبيره عام ٢٠٠٧ وقوله في مقابلة له مع صحيفة ألمانية (Bildam Sonntag) ومتوجهاً لألمانيا والنمسا بعد التوقيع على نابوكو: «دعونا نكفّ عن قطع الوعود الفارغة إلى تركيا، ورفض ألمانيا والنمسا لاعتبارات تتصل بتركيا ذات العمق الإسلامي والخشية من وزنها المتنامي في الجاليات التركية المهاجرة في أوروبا».

ولعل أكثر ما يشكل خطراً على نابوكو هو أن تقوم روسيا بقتل ودفن الأخير من خلال التفاوض على عقود أكثر أفضلية وتنافسية لإمدادات الغاز لتصب في غازبروم بسيليها الشمالي والجنوبي، وقطع الطرق عن أي نفوذ «طاقي» وسياسي لأمريكا أو أوروبا في كل من إيران وشرق المتوسط، فضلاً عن أن تكون غازبروم من أهم مستثمري أو مشغّلي حقول الغاز حديثة العهد في كل من سورية ولبنان، إذ لم يكن اختيار التوقيت في ٢٠١١/٨/١٦ عابراً كي تعلن وزارة النفط السورية عن اكتشاف بئر غاز في منطقة قارة وسط سورية وقرب حمص بما يحقق إنتاجية بقدرة ٤٠٠ ألف متر مكعب يومياً أي ما يعادل ١٤٦ مليون متر مكعب سنوياً من دون أي حديث عن غاز البحر الأبيض المتوسط.

ولا يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتراجع، إذ إنها أعلنت في أواخر أكتوبر ٢٠١١ عن التحول المتمثل في سياسات الطاقة بسبب اكتشاف مناجم الغاز الحجري في أوروبا لتقليل الاعتماد على روسيا والشرق الأوسط. لكن يبدو أن هذا أمل بعيد المنال أو المدى، إذ ثمة العديد من الإجراءات قبل الوصول إلى الإنتاج التجاري من مصادر غير تقليدية كمناجم الغاز الحجري الموجود في الصخور على عمق آلاف الأقدام تحت الأرض ويمكن الحصول عليه بكسر الصخور واستخدام مياه عالية الضغط بالتكسير الهيدروليكي بضخ عالي الضغط للسوائل والرمال في بئر لإطلاق الغاز. لكن السؤال يطرح نفسه بالمخاوف البيئية من تأثير تقنيات التكسير على المخزون الجوفي ذاته.

الصين على الخط:

يُشكل التعاون الروسي - الصيني في مجال الطاقة القوة الموجهة للشراكة الاستراتيجية الصينية ؟ الروسية، وهو ما يراه الخبراء رائزاً يقف وراء الفيتو المشترك لصالح سورية في مجلس الأمن.

إن التعاون في مجال الطاقة هو «شحم» تسريع الشراكة بين العملاقين، والأمر يتعدى إمداد الغاز بأفضليات للصين إلى المشاركة في توزيعه عبر «بيع الأصول والمنشآت الجديدة» ومحاولات السيطرة المشتركة على الإدارات التنفيذية لشبكات توزيع الغاز، حيث تقدم موسكو حالياً عرضاً بالمرونة في أسعار إمدادات الغاز شريطة أن يسمح لها بالدخول إلى الأسواق الصينية المحلية لأن الأرباح تكمن في الداخل الصيني. ولهذا تم الاتفاق على أن الخبراء الروس والصينيين يستطيعون العمل سوية في الاتجاهات التالية: «تنسيق استراتيجيات الطاقة في البلدين، والتنبؤ، ورسم السيناريوهات المستقبلية، وتنمية البنية التحتية للسوق، وفاعلية الطاقة، ومصادر الطاقة البديلة».

> أصبح السباق ضارياً على حجز مقعد في النظام الدولي الجديد عبر الغاز

وهنالك فضلاً عن التعاون في الطاقة مصالح استراتيجية أخرى تتمثل في التصور المشترك الروسي - الصيني في مخاطر المشروع الأمريكي المسمى «الدرع الصاروخية»، ذلك أن واشنطن تشرك اليابان وكوريا الجنوبية في ذلك المشروع. ولا تكتفي بذلك، بل إنها وجهت دعوة إلى الهند في أوائل شهر سبتمبر ٢٠١١ من أجل أن تصبح الهند شريكاً في البرنامج نفسه.

كما تتقاطع مخاوف موسكو وبكين من تحرك واشنطن لإعادة إحياء استراتيجية آسيا الوسطى المدعو «طريق الحرير» وهو نفس توجه مشروع آسيا الوسطى الكبير الذي طرحه جورج بوش الأب لدحر النفوذ الروسي-الصيني في آسيا الوسطى بالتعاون مع تركيا لحسم الموقف في أفغانستان عام ٢٠١٤ وترتيب النفوذ «الناتوي» هناك والإشارات المتزايدة لرغبة أوزبكستان في القيام بدور المضيف للناتو في هذا المشروع.

وهنا يقدِّر بوتين بأن ما يمكن أن يحبط غزو الغرب بشكل أساسي للرواق الخلفي الروسي لآسيا الوسطى هو اتساع الفضاء الاقتصادي الروسي المشترك مع كازاخستان وبيلاروسيا بالتعاون مع بكين بالنسبة لكازاخستان، وهو مشروعه الرئيسي في رئاسته المتوقعة ربيع عام ٢٠١٢.

هذه الصورة لآليات الصراع الدولي تفسح في المجال أمام رؤية جانب من عملية تشكيل النظام العالمي الجديد على أرضية الصراع على النفوذ العسكري وعلى أرضية «القبض» على روح العصر: الطاقة وعلى رأسها الغاز ●

*رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية - دمشق

الإدارة الدولية للمناطق التي مزقتها الحروب وإعادة الإعمار

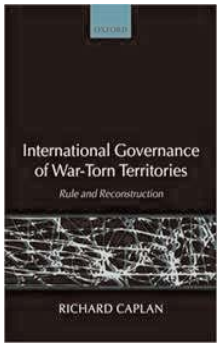

الكتاب: «الإدارة الدولية للمناطق التي مزقتها الحروب وإعادة الإعمار»
تأليف: ريتشارد كابلان
الناشر: مطبعة جامعة أكسفورد-٢٠٠٥
قراءة: د. كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

يتناول هذا الكتاب الإدارة الدولية للمناطق التي مزقتها الحروب. ويكشف عن طبيعة هذه العمليات من حيث مهماتها وهيكلها وصلاحياتها المنوطة بها. ويناقش بشكل أساسي عمليات الإدارة في شرق سلوفينيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وتيمور الشرقية، لكنه يرصد بشكل انتقائي التجارب التي تمثل سابقة تاريخية بما في ذلك تشكيل لجنة الرقابة الدولية الخاصة بألبانيا (١٩١٣-١٩١٤)؛ إدارة عصبة الأمم لمدينة غدانسك المحررة (١٩١٩-١٩٣٩) وولاية سارلاند (١٩٢٠-١٩٣٥) وبلدة ليتيسيا (١٩٣٣-١٩٣٤)؛ احتلال الحلفاء كلاً من ألمانيا واليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإدارة الأمم المتحدة للأقاليم الخاضعة للوصاية.

يبدأ التحليل بطرح نقاش مفيد حول المقصود من الإدارة الدولية، ويؤكد ريتشارد كابلان أن مفهوم الإدارة الدولية مختلف تماماً عن عمليات حفظ السلام الدولية. فعلى عكس عمليات حفظ السلام الأخرى تعتبر عمليات الإدارة الدولية أشمل وأوسع نطاقاً. ففي حقيقة الأمر، تملك هذه الأخيرة سلطة وصلاحية وضع القوانين المحلية وتنفيذها وتولي الإدارة المالية الكاملة للإقليم وتعيين الموظفين العموميين وإقالتهم وإنشاء بنك مركزي خاص بالإقليم وتحديد الخدمات الجمركية وتطويرها وتنظيم وسائل الإعلام المحلية والفصل في دعاوى الملكية المتنازع عليها وإدارة المدارس وتسيير الأعمال المحلية وتحديث المرافق العامة وتشغيلها إلى غير ذلك. كل هذه الصلاحيات الواسعة غير متضمنة في عمليات حفظ السلام الدولية. ويشير الكاتب إلى أنه بمقتضى اتساع نطاق اهتمامات الإدارة الدولية وصلاحيتها والأمور الإدارية، فإنها تتسم أيضاً بطابع سياسي أكثر من عمليات حفظ السلام. فمسألة إجراء الانتخابات وعلى أي أساس يتم إجراؤها، وتقرير العملة التي يتم اعتمادها وفتح باب التشاور مع الشركاء المحليين من عدمه وما حدوده وتشجيع إعادة دمج الجماعات العرقية أو قبول التقسيم القائم؛ وتحديد دور المرأة في الحكومة الجديدة والمناهج التي يتم تدريسها في المدارس والسماح بالملكية العامة للمؤسسات؛ ووضع قيود لذلك إن وجدت، وأيضاً وضع عناصر المظاهر الحزبية - كل تلك القضايا تعتبر قضايا سياسية من المقام الأول. في حين، وعلى نحو تقليدي، تتفادى عمليات حفظ السلام بشكل واضح المشاركات السياسية، لكن في حالة الإدارة الدولية فمثل هذه المشاركات أمر لا مفر منه. كما يمكن تمييز الإدارة الدولية من مشروع الدولة والذي يشير بطبيعة الحال إلى الجهود المبذولة لإعادة بناء هياكل فاعلة ومستقلة لإدارة الدولة أو الإقليم عند غياب مثل هذه القدرة أو زوالها بشكل قاطع.

علاوة على ذلك، يمكن تمييز الإدارة الدولية عن الاحتلال العسكري، فمن منظور السياسة الدولية، هناك اختلاف كبير بين المفهومين: فالاحتلال العسكري يستلزم احتلال إقليم ذات سيادة من قبل دولة أو مجموعة من الدول تتصرف بشكل مشترك من دون سلطة أو تفويض من الأمم المتحدة أو هيئة مماثلة، تماماً مثل احتلال الحلفاء كلاً من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية أو احتلال القوات التي تقودها الولايات المتحدة للعراق في مارس ٢٠٠٣. لكن على النقيض، فإن الإدارة الدولية تخضع لمراقبة ومحاسبة إحدى الهيئات الدولية، سواءً كانت الأمم المتحدة أو إحدى المنظمات المعنية بهذا الشأن والتي تقوم بالتصديق على تشكيل الإدارة الدولية أو إقرارها. وبالتالي فإن الإدارة الدولية تكون خاضعة لقيود محددة بخلاف قوة الاحتلال.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والإدارة الدولية تعتبر جزءاً من توجه أكبر يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير الإنسانية. وهذا ينعكس في المعنى الشامل بالتزام الدول بشروط «تهديدات السلم والأمن الدولي»، كأساس للتدابير الإلزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي العديد من الحالات مثل أفغانستان وأنغولا والصومال والسودان

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية/كوسوفو، تنطوي الأزمات الإنسانية على تهديدات للسلم والأمن الدولي، ومن ثم تشكل هذه التهديدات أساساً للفصل السابع الذي أقره مجلس الأمن. ويشير كابلان إلى أن أشكال وأساليب العنف قد تغيرت مع نهاية الحرب الباردة، حيث يؤكد أن الغالبية العظمى من النزاعات المسلحة الضخمة في فترة التسعينات كانت ذات طبيعة داخلية، مما زاد عدد الجرائم الوحشية التي تحصد عدداً كبيراً من المدنيين وانتشار الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي. وقد أدت النزاعات الداخلية في بعض الأحيان إلى تقويض الدول وجعلها غير قادرة على أداء المهام الحكومية الأساسية.

ليس هذا هو الضرر والبلاء الوحيد الذي لحق بالمدنيين والذين يمثل «تدخلاً جديداً» لحقبة ما بعد الحرب الباردة. فهناك عامل آخر هو وضع إطار مفاهيمي جديد لسيادة الدولة. فلطالما وفر مفهوم السيادة الحماية للدول من تدخل الأطراف الخارجية. لكن في الوقت الحاضر، لا يُنظر إلى السيادة فقط من حيث حقوق الدول والحماية التي تمنحها لمواطنيها، بل تتعلق أيضاً بالتزامات الحكومة تجاههم. لذا، فالسيادة الآن تعني أيضاً المسؤولية والمحاسبة. علاوة على ذلك، فالتزامات الدولة بالسيادة لا تقتصر على شعبها فقط لكن تمتد أيضاً إلى المجتمع الدولي الذي يهتم بشكل مشروع بالتزام كافة الدول بحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية.

ويكشف الكاتب أن نهاية النظام العالمي ثنائي القطبية وانهيار مفهوم توازن القوى العالمي سهلا من التوجه الجديد نحو التدخل الدولي. ونتيجة لذلك، نشأ تعاون أكبر بين القوى الكبرى لاسيما داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هذه التغيرات بدورها سهلت بشكل كبير انتهاج عدد من السياسات ذات الطبيعة التدخلية.

إلا أن كابلان حذر من أن الاعتبارات الإنسانية لا تبرر بشكل كامل التدخل الجديد والذي يعتبر على أي حال خياراً انتقائياً جداً. ففي التدخلات الدولية، وبالتحديد أكثر في ما بعد تشكيل الإدارات المؤقتة، تمثل اعتبارات المصلحة الدولية محفزاً للدول. في الحقيقة، قد تعتبر المصلحة الدولية - القابلة للجدل- شيئاً مختلفاً عليه بقوة لتبرير التدخلات.

يدور هذا الكتاب حول جزأين أساسيين. الجزء الأول «الإدارة الدولية من الناحية العملية» يتناول بالدراسة مسار الإدارة الدولية في خمسة مجالات وظيفية رئيسية: النظام العام والأمن الداخلي وإعادة توطين اللاجئين والنازحين داخلياً والإدارة المدنية وبناء المؤسسات السياسية المحلية وإعادة الهيكلة الاقتصادية والتنمية. بعض هذه الأنشطة يتعلق بالاحتياجات الآنية مثل إيجاد بيئة آمنة وتوصيل المساعدات الإنسانية في أعقاب أعمال القتال. والأخرى تستهدف المتطلبات طويلة الأجل لترسيخ السلام، بما في ذلك إعادة الهيكلة الاقتصادية وتأسيس المؤسسات السياسية. ويشير تحليل كابلان إلى أن تحقيق هذه المتطلبات يُعد مهمة معقدة وصعبة لأن كلاً منها له متطلباته الخاصة به والتي قد لا تتوافق بشكل كامل مع الأخرى. الجزء الثاني «القضايا المهمة للإدارة الدولية» يتطرق إلى التحديات التنفيذية والسياسية والمعيارية الضخمة للإدارة الإقليمية: التخطيط للعمليات وتولي السلطة التنفيذية والمحاسبة واستراتيجيات الخروج. ولا تعتبر كل هذه القضايا أو بعض جوانبها متباينة مع الإدارة الانتقالية لأن عدداً منها ينشأ مرتبطاً بعمليات حفظ السلام، لكنها قد تكون أكثر خطورة على الإدارة الدولية، في حال إذا كان نطاق العمليات أكبر.

وهناك ثلاث إشكاليات أساسية تواجهنا خلال تحليل هذا الكتاب:

الأولى هي أن الإدارة الدولية تتميز بشكل عملي عن عمليات حفظ السلام المعقدة وتوطيد السلام فيما بعد الحروب، فالإدارة الإقليمية الدولية تعتبر بشكل أساسي مشروعاً سياسياً يتطلب نجاحه توافق السلطة الانتقالية مع النتائج السياسية.

الثانية، يبرهن هذا الكتاب على أن الإدارة الدولية كانت لها إسهامات إيجابية بشكل عام في تخفيف حدة النزاع في الأقاليم التي تم وضعها فيها، وبالتالي التخلص من تهديد للسلام الدولي والمساعدة على تحسين المستويات المعيشية للغالبية العظمى من سكان الأقاليم. ويتعرض هذا الكتاب لوجهة النظر القائلة إن هذه المبادرات خاطئة بالأساس ومضللة أو مساء فهمها.

الإشكالية الثالثة التي يتطرق إليها هذا الكتاب هي النجاح، أينما حدث، فإنه يرجع بشكل أكبر إلى العوامل الظرفية أكثر من الممارسات العملية. وتتضمن العوامل الظرفية أموراً مثل مساحة الإقليم والتوزيع الجغرافي للسكان المحليين وتعاون السلطات الإقليمية وكلها عوامل نجاح لعملية الإدارة.

ويرى كابلان أن الإدارة الدولية تعتبر بمثابة قاطرة رولز رويس لاستراتيجيات إدارة النزاع. بيد أنه يشكك في توافر الإرادة السياسية لتكرار هذه التجربة كثيراً. ولا يمكن استبعاد عامل النزاعات الداخلية واستمرار ضعف الدول واحتمال المزيد من التدخلات الدولية. ويؤدي الفشل في استخلاص الدروس من التجارب السابقة إلى جعل الدول والمنظمات غير مستعدة لمهام الإدارة في البعثات المستقبلية المشابهة. ولذلك فإن هذا الكتاب يعتبر مساهمة مهمة لفهم هذه التحديات بشكل أفضل من أجل تسهيل المهمة على الجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية للعب دور أكثر فاعلية في المهام المستقبلية لحكم وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب ●

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد

(3 - 1)

روبرت لوني

يمكن للدستور أن يلعب دوراً حيوياً في إنشاء وتوحيد دول جديدة، أو قيد التجديد، والعراق ليس استثناء من هذه الحقيقة. فيمكن لدستور عراقي جديد في مرحلة ما بعد صدام حسين، أن يلعب دوراً أساسياً في إعادة توحيد وتعزيز الإجماع الوطني في تلك الدولة. ويمكنه أيضاً أن يرسي أساس اقتصاد حقيقي وديناميكي.

وفي رأي الكثيرين، فإن مشروع هذا الدستور الذي وضع، وتم تعديله في صيف عام ٢٠٠٥، يحمل هذا الوعد. لكن آخرين يرون أن هذا الدستور المعدل يحتوي على ثغرات وعيوب كثيرة، تحول دون تمكينه من الخروج بالبلاد من حالة العنف والركود الاقتصادي التي تعانيها. بل إن كثيرين يجادلون بأنه ما لم يتم التوصل سريعاً إلى حلول لسلسلة الأزمات والخلافات المحيطة بالدستور[1]، والأحداث التي أدت إلى تعديله، فإن وحدة وتكامل الكيان العراقي سيكونان موضع شك.

تمثل الطبيعة الفيدرالية لهذا الدستور أحد الموضوعات المثيرة للجدال التي تدور حوله. وقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين، اهتماماً كبيراً بالفيدرالية كنظام قادر على معالجة مشكلات المجتمعات التي تعاني صراعات ونزاعات، خاصة في الدول النامية.

وتم الترويج للفيدرالية، كترتيب مبشر للتعامل مع التنوع العرقي. وتكمن قوة هذا الطرح في حقيقة أنه يمنح حكماً ذاتياً محلياً للمجموعات التي تتركز في منطقة واحدة، ويمثل تعبيراً دستورياً عن التعددية، ويعزز المشاركة السياسية، والمساءلة، ويوفر خدمات بحصص فاعلة لمناطق الدولة.

ويعتبر العراق أحدث دولة تدرس اتباع نظام الحكومة

مركز الخليج للأبحاث

IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية على شبكة الانترنت المصدر web.nps.navy.mil/~relooney/Wilson-Center-Short.pdf ، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد الرابع، صيف ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع الكاتب.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥ .

لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الفيدرالية. لكن، على الرغم من الإيجابيات المتوقعة من إقامة نظام فيدرالي، فقد شهدت المناقشات بشأنه حالة من الاستقطاب المتزايد. وقد اتهم ممثلو العرب السنة في لجنة الدستور، الفئات الشيعية والكردية المهيمنة، بالسعي إلى فرض الدستور، على الرغم من افتقاره إلى الإجماع على معظم عناصره الحساسة.

ومن تلك العناصر، الطريقة التي يتعامل الدستور بها مع المسائل المهمة، مثل «مشكلة الدولة ذات الدخل الخارجي». فمن الشائع أن الدول ذات الدخل الخارجي، تكون عرضة للعسكرة والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وهو حال العراق الذي يعتمد على مصدر معدني واحد، كالنفط الذي يشكل ١٠ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي، أو ٤٠ في المائة من دخل الصادرات، علماً أن قدراته أعلى كثيراً. ويضاف إلى ذلك، أن وفرة المصادر تؤدي عادة إلى الفساد، وعدم المساواة في التوزيع، وسوء الإدارة الاقتصادية، وهو ما يغذي في المحصلة الصراعات الداخلية.

وتناقش الدراسة التالية الدستور العراقي الجديد، بمنظور تبعاته الاقتصادية المحتملة، وخاصة الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، الناجمة عن إقامة دولة فيدرالية، كما يجري التأكيد بهذا الشأن. وهي تناقش بشيء من التفصيل، خاصة القضايا المتعلقة بمعالجة الدستور لموضوع الموارد النفطية، وإمكان إفلات العراق من «مرض الدول ذات الدخل الخارجي»

مخاطبة القضايا الاقتصادية الأساسية

يتبنى الدستور الذي وضع بتأثيرات شيعية وكردية فاعلة، صيغة قوية جداً من الفيدرالية. والنتيجة المتوقعة من ذلك، هي وجود دستور يجعل من إقامة حكومات إقليمية متعددة، مسألة سهلة وجذابة. ويمكن لكل من تلك الإدارات الإقليمية أن تختار اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية تتمتع بقوة أكبر مما تتمتع به الحكومة الاتحادية.

الدستور: البنود الاقتصادية العامة

تبدأ تفاصيل الأجزاء المتعلقة بالاقتصاد بالمادة الثانية والعشرين من الدستور الجديد. ويمكن قراءة الكثير من هذه المواد الاقتصادية في معظم الدساتير الحديثة، وتتناول مواد عدة، منها القضايا المباشرة التي تمس حياة العراقيين[٢].

المادة (٢٢):

أولاً: العمل حق لكل العراقيين، بما يضمن لهم حياة كريمة.

ثانياً: ينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٣):

أولاً: الملكية الخاصة مصونة، ويحق للمالك الانتفاع بها، واستغلالها، والتصرف بها في حدود القانون.

ثانياً: لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً:

أ - للعراقي الحق بالتملك في أي مكان في العراق، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول إلا ما استثني بقانون.

ب- يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني.

المادة (٢٤):

أولاً: تكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٥):

تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

المادة (٢٦):

تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٧):

أولاً: للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانياً: تنظم بقانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة، وإدارتها، وشروط التصرف فيها، والحدود التي لا يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأموال.

المادة (٢٨):

أولاً: لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى، ولا يعفى منها إلا بقانون.

ثانياً: يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون.

تبعات البنود الاقتصادية العامة

يتعين الحذر قبل البدء في مناقشة وتفحص التبعات المترتبة على البنود الاقتصادية الرئيسية في الدستور[٣]. والسبب هو أن تأثير دستور معين في السياسة الاقتصادية تحديداً، وفي الأداء الاقتصادي عموماً، ليس مجرد نص بذاته. ومعلوم أولاً، أن الدساتير قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة، من دون أن يتغير الهدف منها ذاته. ولدى بعض الدول التي تعمل بدساتير مكتوبة، أعراف دستورية غير مكتوبة أيضاً. ولا يوجد في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، ما ينص بوضوح وصراحة على استقلال المصرف المركزي «مجلس الاحتياطي الفيدرالي»، بينما يوجد ما يشير تحديداً إلى مسائل أخرى. غير أن هذا المجلس يتمتع باستقلال «الأمر الواقع» الذاتي، لوجود عرف غير مكتوب، يؤكد أن المسؤولين التنفيذيين والتشريعيين يعرضون أنفسهم لعقوبات سياسية باهظة التكلفة، إذا حاولوا التدخل في شؤونه.

ومعلوم ثانياً، أن الدساتير يمكن أن تكون فاعلة ومجدية، أو عديمة الفاعلية والجدوى. ولم تلعب دساتير الدول الشيوعية السابقة، مثلاً، دوراً في تنظيم الحياة السياسية. كما أن الدستور في الكثير من الدول اليوم، لا يعدو كونه مجرد أوراق.

ومعلوم ثالثاً، أن الدول ذات التقاليد الدستورية، تتكون دساتيرها من آلاف الأحكام والقرارات التشريعية والسكانية، التي توضح بتعابير لا لبست فيها نصوص البنود العامة للوثائق التشريعية الأصلية، والتعديلات التي أجريت عليها، استجابة لتغير الظروف، أو لظهور مشكلات لم تكن مرئية، أو منظورة مستقبلاً، لدى صياغة نص الدستور.

غير أن الحالة العراقية تتضمن خطوة وقائية احتياطية أخرى. فقد اتفق الفرقاء من الشيعة والسنة والأكراد، قبيل إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد، على أن البرلمان التالي «المقرر انتخاب أعضائه في شهر ديسمبر سنة ٢٠٠٥»، سوف يشكل لجنة لدراسة الدستور واقتراح إجراء تعديلات عليه. وسوف تعرض هذه التعديلات للبت بشأنها في استفتاء آخر يجري بعد مرور ستة أشهر[٤].

وإذا وضعت هذه الإيضاحات في الحسبان، فإن البنود المذكورة سابقاً، والواردة في الدستور العراقي، سوف تؤسس لاقتصاد حديث تحركه آليات السوق[٥]. وسوف يؤدي هذا الدستور، بمعان عدة، إلى استمرار الإصلاحات الليبرالية المثيرة للجدل، التي أدخلت أواخر عام ٢٠٠٣[٦]. وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة، آنذاك، قد سنّت قوانين تنص على:

١- إعطاء المستثمرين الأجانب حقوقاً مساوية للعراقيين في السوق المحلية.

٢- السماح بإخراج الأرباح كاملة.

٣- اعتماد مبدأ الضرائب الثابتة «غير التصاعدية».

٤- إلغاء التعريفات الجمركية.

٥- تطبيق أنظمة صارمة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

٦- التخطيط لبيع سلسلة كاملة من الشركات المملوكة للدولة.

٧- الإعداد لتخفيض دعم أسعار الأغذية والوقود.

٨- الوصول إلى تخصيص العديد من الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وإمدادات المياه[٧].

لكن التساؤل يظل قائماً، بشأن ما إذا كانت الأجندة الاقتصادية في الدستور، تعتبر الوسيلة الأفضل للتحرك في الوقت الراهن. ومعروف أن طروحات الفلسفة السياسية الحديثة تدور بدرجة كبيرة حول محورين: يرى أحدهما أن على المجتمعات تحقيق القدر الأكبر من الثراء أو المنفعة الإجمالية، بمنطق النمو الديناميكي بمرور الوقت، بدلاً من أسلوب المحاصصة الجامد والراكد. وفي المقابل تعتبر وجهة النظر الأخرى «المرتبطة عادة بجون راولز»، أن على المجتمعات ضمان تحقيق أفضل مستويات الرفاهية لأقل أفرادها استعداداً للعمل والعطاء. ويطلق في الأغلب على وجهة النظر الأولى «اتجاه الفعالية»، بينما يطلق على وجهة النظر الأخرى «اتجاه الضمان.[٨]»

واستخدمت الأجزاء الخاصة بالشؤون الاقتصادية، في الدستور العراقي، والتي تم الاتفاق عليها قرب نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٥، لهجة مختلفة نسبياً، عما ورد في الصياغات المقترحة السابقة.

وكانت المشروعات المقترحة للدستور، والتي أعدت حتى آواخر شهر يونيو ٢٠٠٥، تكرر الحديث عن «العدالة الاجتماعية

كأساس لبناء المجتمع» لكن هذا التأكيد اختفى في المشروعات اللاحقة.

لقد أراد العراقيون، ولو على الورق فحسب، إنشاء نظام ضمان على الطراز الاسكندنافي، في الصحراء العربية، عبر استخدام الثروة النفطية العراقية الهائلة، لضمان حق كل مواطن عراقي، في التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، والخدمات الاجتماعية. وجاء في مشروع الدستور المقترح أن «العدالة الاجتماعية هي أساس بناء المجتمع»، وأن كافة الثروات الطبيعية العراقية ستكون ملكية جماعية للشعب العراقي، وأن لكل شخص الحق في العمل، وأن الدولة ستكون أداة الشعب العراقي، في تحقيق التنمية[٩].

ويبدو من ذلك باختصار، أن كاتبي الدستور انتقلوا من الدستور الذي ينادي بضمان الأمان المعيشي للشعب، إلى دستور يتوجه نحو محاولة تحقيق مستويات رفيعة من الفاعلية الاقتصادية. وليس من الواضح سبب هذا التغير في هذه التأكيدات الدستورية. ويقول أحد المحللين[١٠] إن السبب ناتج عن ضغوط أمريكية. وينسجم هذا التفسير مع رأي أحد المتفاوضين السنة، الذي قال إن «هذا الدستور طبخ في مطبخ أمريكي، لا عراقي.[١١]»

ومن شأن هذا الانتقال، الذي جعل منطق السوق يتقدم على الدولة، أن يكون له عدد من التأثيرات، خاصة إذا استمر ضعف الأداء الاقتصادي لذلك البلد. وتشير الصورة العمومية المتوفرة لدينا في الوقت الحاضر إلى اقتصاد ربما انكمش، بنسبة ٣٥ في المائة سنة ٢٠٠٣، وتعافى قليلاً سنة ٢٠٠٤. وتشير كذلك إلى أن ٣٠ في المائة على الأقل[١٢]، من القوة العاملة عاطلة عن العمل، وأن ٦٠ في المائة من الشعب يعتمدون في معيشتهم على حصص المعونات الغذائية. ووجد مسح أجراه مكتب الإحصائيات المركزي الحكومي في شهر نوفمبر سنة ٢٠٠٤ [١٣]، وشمل ٢٨ ألفاً و٥٠٠ عائلة عراقية، أن معدل الدخل الشهري للأسرة العراقية كان ١٢٧ دولاراً. وتبين أن ١٥ في المائة ممن شملهم المسح لم يكملوا مرحلة الدراسة الابتدائية، وأن ٩ في المائة فقط تخرجوا في المدارس الثانوية، وكان ٢٠ في المائة ممن تجاوبوا مع المسح أميين.

وبينما لا تتوفر لدينا حتى الآن، صور واضحة للآليات الديناميكية للاقتصاد العراقي، فإن من المؤكد أن صحة اقتصاد البلاد سوف تكون مفتاحاً أساسياً لاستقرارها في المدى البعيد[١٤]. ومن الواضح أن عوامل، مثل قلة الاعتمادات التجارية[١٥](Commercial Credit)، بالإضافة إلى الشكوك المحيطة بالوضع الأمني، تسببت إلى حد كبير، في ركود وعرقلة حركة الاستثمار[١٦]. كما أن هناك مؤشرات[١٧] إلى أن قطاعات عديدة من اقتصاد الظل تشهد ازدهاراً، حيث إنها نجحت في التأقلم مع الظروف الصعبة، خلال فترة العقوبات المفروضة على العراق.

ويعتبر العراق حالياً بإيجاز، من الناحية الاقتصادية دولة خدمات اجتماعية ومعيشية ضخمة. والحكومة هي جهة التشغيل الرئيسية في البلاد، وهي التي تدفع أجور نحو نصف القوة العاملة في العراق. غير أن هناك توجهاً، لأسباب تتعلق بالميزانية، إلى تخفيض عدد المستفيدين من جداول الرواتب الحكومية. وسوف تؤدي الإصلاحات الليبرالية الجديدة، إلى فرض ضغوط أكبر تحدث تراجعاً في الأنشطة الحكومية لإيجاد فرص عمل. وتشير الوقائع إلى أن وزارات حكومية عدة، يمكنها أن تقوم بمهامها من خلال ٦٠٤٠ في المائة فقط من العاملين لديها[١٨]. وفي ظل ضآلة الاستثمارات في القطاع الخاص، فإن من الصعب معرفة كيف سيمكن تقليص البطالة بنسبة كبيرة.

وتبين الأرقام ضآلة فرص العمل التي نشأت من خلال مشروعات جهود إعادة البناء، التي تقودها الولايات المتحدة، حيث لم يتجاوز عدد من يعملون في هذه المشروعات ١٥٠ ألف شخص. وقد أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية شبكة من مراكز التدريب والتشغيل في المدن العراقية الرئيسية، إلا أن عدد الوظائف التي تم تأمينها كان قليلاً نسبياً.

وأوجدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حتى شهر مايو ٢٠٠٥، وظائف لنحو ١١٥ ألف عراقي، كحصيلة لجهود استمرت ستة أشهر. غير أن ١١٠ آلاف شخص في بغداد وحدها، و٦٠٠ ألف شخص في أنحاء العراق، كانوا قد تقدموا بطلبات للعمل حتى ذلك الوقت.

ولا تستطيع الحكومة العراقية، تشغيل المزيد من الأشخاص، في ظل وضعها المالي الحالي. ومن المؤكد أن على القطاع الخاص أن يحل مشكلة البطالة في البلاد غير أن معظم شركات القطاع الخاص، العاملة خارج نطاق قطاع الإنشاءات، ليست قادرة في الوقت الحالي، على زيادة العاملين لديها بنسبة مؤثرة. والواقع أن العديد من الشركات العراقية تكافح من أجل التمكن من

المنافسة فقط، بعد أعوام من سياسة الحماية، والنقص الحاد في المتطلبات الأساسية، مثل التقنية ورؤوس الأموال. وقد أضاف تصاعد الواردات، في ظل سياسة التجارة الحرة التي تتبعها الحكومة، ضغوطاً قوية على الشركات الحالية، وتثبيط الاستثمار في إنشاء شركات جديدة.

وبدلاً من قيام الحكومة بتوفير وظائف، فإن الدستور يفترض بوضوح أن يتم ذلك عبر سياسات الخصخصة. وأعلنت وزارة الصناعة العراقية في الرابع والعشرين من شهر مايو ٢٠٠٥ خططاً لخصخصة معظم الشركات الـ ٤٦ التي تملكها الدولة.

وكان تفسير هذه الخطوة هو القلق من استنزاف تلك الشركات الموارد المالية للحكومة العراقية، ومحاولة تقليص الأعباء المالية على الدولة، والتي يسببها تشغيل الشركات الخاسرة. ويفسر ذلك أيضاً بالآمال في أن تجذب الخصخصة استثمارات محلية وخارجية، فيزداد الطلب على العمالة.

غير أن كلاً من الافتراضين لا يبدو عملياً، في ظل الوضع الأمني، والمنافسة الشديدة، التي تواجهها معظم الشركات. وتوجد دلائل قوية على أن رؤوس الأموال تتدفق خارج العراق، ولا تتجه إلى الأنشطة الإنتاجية الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن مليارى دولار من رؤوس الأموال خرجت من العراق بحلول عام ٢٠٠٥م، بعد سقوط حكم صدام حسين. وكانت للأردن حصة ضخمة من هذه الأموال. وربما تكون هجرة العقول العراقية الشابة من البلاد العامل الأكثر قسوة على حيوية الاقتصاد العراقي في المدى البعيد. والأردن أيضاً هو الوجهة الأساسية للعديد من الكفاءات العراقية الشابة، ورجال الأعمال الناجحين[١٩] ●

الهوامش

١- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٢- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٣- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٤- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٥- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٦- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٧- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٨- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

٩- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٠- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١١- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٢- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٣- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٤- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٥- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٦- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٧- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٨- انظر: Iraq Draft Constitution Has Strong Federal Theme, Oxford Analytica August 30, 2005.

١٩- ستيفن غلين، «أرض التنين: رجال الأعمال العراقيون يديرون إمبراطورياتهم من المنفى الاختياري في الأردن» .
Newsweek (International Edition), June 27, 2005, p. 46

إشكالية الثقافة البيئية في دول الخليج

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

يعد الاهتمام بقضايا البيئة إحدى الظواهر العالمية التي باتت تميز عصرنا الحديث ولا سيما في العقدين الأخيرين، وأصبحت الندوات والمؤتمرات البيئية العالمية تعقد بشكل كثيف ومتزايد في دول وقارات العالم، تزامناً مع صدور تقارير بيئية مخيفة متتالية حول الواقع البيئي الخطير الذي يعيشه كوكب الأرض، وذلك نتيجة للإفراط في الصناعات غير الصديقة للبيئة وللاستهلاك الجائر لموارد الكوكب التي يفترض أنها ملك لكل الكائنات التي تعيش عليه، وليست حكراً على الدول المتطورة والقادرة على استنزافها، وعلى الرغم من محاولة البعض من هذه الدول «ذات المصلحة الاقتصادية من استمرار هذا الوضع البيئي السيئ» الترويج لفكرة أن ما يحدث من تدهور بيئي وتقلبات مناخية في الكوكب هو نتيجة تحولات طبيعية تحدث بصورة تلقائية وليس نتيجة للممارسات البشرية الخاطئة، إلا أن حقائق الواقع والدراسات الميدانية أثبتت أن ما يحدث الآن لكوكب الأرض هو بالدرجة الأساس من صنع الإنسان، وأنه وحده يتحمل مسؤوليته الكاملة.

وفي ظل هذه الحقائق والمخاطر البيئية المرعبة بدأت دول العالم مجتمعة ومنفردة تسابق الزمن لاتخاذ إجراءات واستصدار تشريعات وقوانين بيئية عاجلة تحد من هذا الخطر المحدق، وبضمنها دول الخليج العربية التي سارعت هي الأخرى إلى إنشاء مؤسسات تعنى بالشأن البيئي ولإصدار قوانين وتشريعات بيئية تتناسب والواقع البيئي المتدهور في منطقة الخليج، التي أثبتت التقارير أنها تعاني أيضاً مستويات عالية من التلوث، جاءت نتيجة للطفرة التنموية التي تشهدها المنطقة، وبسبب مخلفات الإنتاج المتزايد من النفط ومشتقاته البتروكيماوية.

ومن ضمن أهم النقاط التي توصلت إليها دول الخليج في هذا الشأن هي ضرورة مشاركة الشعب في جهود المحافظة على البيئة، وذلك انسجاماً مع مخرجات المؤتمرات البيئية الدولية التي أجمعت على أن «مسؤولية حماية البيئة وصيانتها تقع على عاتق الأفراد والحكومات والمؤسسات، وأنه لا يمكن للبيئة أن تزدهر ما لم تتعاون كل الجهود بين الأفراد والشعوب والحكومات للمحافظة على البيئة وحمايتها من المخاطر الكثيرة التي طالما يكون الإنسان نفسه السبب الرئيسي فيها»، ولذلك بدأت دول الخليج بتبني فكرة التربية البيئية من خلال إدخال مفاهيم البيئة وحمايتها في المناهج الدراسية ومن خلال التركيز على التوعية الإعلامية عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

ولكن وعلى الرغم من النتائج الإيجابية الملموسة لهذا التوجه ومن تحقيق محو جزئي للأمية البيئية في منطقة الخليج، إلا أن النتائج لاتزال أقل بكثير من الطموح، ولا يزال المجتمع الخليجي بعيداً عن الوعي الكامل بالمخاطر البيئية المحيطة به، ومدى تأثيرها على حياته المباشرة، ويعزو المتخصصون هذه النتائج إلى أسباب عديدة بعضها يتعلق بالثقافة البيئية السائدة لدى الشعب الخليجي، وبعضها الآخر يتعلق بالخطأ في الممارسة التوعوية الحكومية، سواء عبر المناهج التعليمية أو عبر وسائل الإعلام.

فعلى مستوى الثقافة البيئية الشعبية هناك تراكم لمعلومات بيئية خاطئة لا تزال سائدة لدى نسبة كبيرة من الشعب الخليجي، فالبعض مثلاً ما زال لديه تصور بأن البحر هو المكان المناسب لرمي المخلفات، ويظن أن كبر حجم البحر وتجدد مياهه كفيلان بالتخلص من النفايات الضارة، الأمر الذي ثبت عدم صحته. كما أن البعض من الشعب الخليجي لديه تصور قديم خاطئ آخر بأن كل مواضيع البيئة وسلامتها مرتبطة بالدول الزراعية أو الغنية بالنباتات والحيوانات، وأن دولنا الصحراوية بعيدة كل البعد عن الأخطار البيئية التي يتم الحديث عنها، وهو التصور الذي أثبتت الوقائع أيضاً عدم صحته.

أما على مستوى الخطأ في التوعية البيئية الحكومية، فيمكن القول إن بعض مناهج التعليم الخليجية الخاصة بالبيئة تطرح بعض القضايا البيئية البعيدة كلياً عن بيئة الخليج، فهناك حديث عن معاناة الحيوانات في القطبين الشمالي والجنوبي، وهناك حديث أيضاً عن مشكلات بيئية في دول لم يرها أحد من الطلبة وربما لن يراها في المستقبل، الأمر الذي يولد إحساساً لدى الطالب بأن هذه الأمور البيئية لا تخصه من قريب أو بعيد. ولذلك وعلى الرغم من أهمية العلم بهذه الأمور من باب أن الشأن البيئي هو همّ عالمي، لكنها يجب ألا تكون لها الأولوية على غيرها من المواضيع البيئية المحلية، كما أن مناهج التعليم البيئية الخليجية تفتقر إلى الربط العملي الذي يقرب الفكرة من الطالب، ويجعله يستشعر المشكلة وتبعاتها المحتملة على حياته اليومية، وهناك تركيز في هذه المناهج على المظاهر الطبيعية مع الابتعاد عن المظاهر الاجتماعية المرتبطة بها. وهذا الكلام ينسحب أيضاً على وسائل التوعية الإعلامية التي تخصص أوقاتاً كثيرة لعرض برامج بيئية بعيدة كل البعد عن البيئة الخليجية والمشكلات التي تعاني منها بشكل مباشر وخطير، الأمر الذي يوحي بأن دول الخليج لا تعاني أي مشكلة من هذه المشكلات البيئية البعيدة واقعياً وجغرافياً عنها. فأغلب المواد الإعلامية البيئية التي تعرض هي مواد أجنبية مستوردة، والقليل منها يكون معداً محلياً ولكن بصورة ضعيفة فنياً وتقنياً تقدم المعلومة بصورة مباشرة ومن دون متعة أو تشويق للمشاهد ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

المعرفة للجميع

Knowledge for All